فــؤاد زيــدان

المأزق العربي الراهن

أسـرار و وقائــع



قراءات سـياسـية


المأزق العربي الراهن

• المأزق العربي الراهن
• فؤاد زيدان
• الطبعة الأولى 1999 ، (1000 نسخة)
• دار الحصاد للطباعة والنشر والتوزيع
سورية، دمشق، برامكة، ص. ب: 4490
هاتف و فاكس : 2126326

فؤاد زيدان

المأزق العربي الراهن

أسرار ووقائع

إهداء

إلى كل من يؤمن بأن الأمة العربية تستحق الحياة وتملك إمكانياتها ومقوماتها.

وإلى كل من يصقله العدوان والظلم والهم ويجدد قدرته على المقاومة.

وإلى كل من يفهم الواقع فلا ييأس... ويراهن بالفكر والعمل على مستقبل أفضل.

تقديم

مع نهايات عام ١٩٩٨ بدا وكأن الوطن العربي على حد السكين، ولم تعد كلمة «نكون أو لا نكون» مجازية بالنسبة للأمة العربية، بل بات الخطر مدمراً ولم يعد من خيار إلا استعادة الإرادة والروح القومية والانتقال إلى دائرة الفعل مهما كانت التكاليف.

فكل رواسب القطرية، وحصاد صراعات الثمانينات والتسعينيات تكاثفت في تفاعلات حادة ومكلفة إنسانياً واقتصادياً وسياسياً، وانقض التحالف الأمريكي الصهيوني بكل ثقله على المنطقة هادفاً إلى حسم الصراع نهائياً ولفترة طويلة قادمة.

ومن السعي إلى ابتلاع كل فلسطين، إلى تشديد الضغط على سوريا، إلى انهيار أسعار النفط واستنزاف الخليج العربي، إلى محاولة خنق العراق وليبيا والسودان من خلال حصار لا إنساني هو الأقسى من نوعه في التاريخ، إلى الجروح المفتوحة في الجزائر، والاعتداءات البالغة القسوة ضد فلسطين ولبنان وبلاد الرافدين، والتي وصلت إلى ذروتها في العدوان الجوي والصاروخي في كانون الأول ـ ديسمبر وعلى أبواب رمضان حيث انهمر على العراق أكثر من ٤٠٠ صاروخ عابر للقارات فضلاً عن آلاف الأطنان من قنابل الطائرات..!!.

الصورة إذن دامية، والعدوان ضد العرب تجاوز حتى حدود الهمجية وأرعب شعوب العالم التي وجدت فيه نموذجاً «كابوسياً» لكيفية قيادة واشنطن

للعالم باتجاه فرض السيطرة والتبعية، ولو أدى ذلك إلى استئصال شعوب كاملة بالجوع والعطش والمرض والقتل.

ومقالات هذا الكتاب سجلت التفاصيل المرعبة كلها، وتطورات الساحة العربية، والأسرار الخفية والدوافع الحقيقية لسلوك مختلف القوى الدولية والإقليمية... محاولة كشف كل شيء للإنسان العربي، والتنبؤ بمسارات المستقبل ومصير الوطن، وإضاءة طريق المستقبل للأجيال الحالية والقادمة.

رغم أن معظم المقالات نشرت في جريدة «الخليج» الإماراتية الصادرة في مدينة الشارقة، إلا أن فكرة السعي للوصول بالحقائق إلى كل عربي، وكشف حقيقة الأخطار، وتسليط الضوء على الإمكانيات والقدرة على المقاومة.. كل ذلك كان وراء تصنيفها في كتاب نرجو أن يرى فيه القارىء العربي، سواء المتخصص أو المنشغل بقضايا وطنه ومستقبل شعبه، زاداً يساهم بتصليب المقاومة، والتصدي لكل محاولات اغتيال الحياة على أرضنا، وبناء مستقبل أفضل لكل العرب في الوطن الكبير، والكشف عن الدور التحرري الإنساني لهذه الأمة المتمركزة في قلب العالم والمؤثرة بشدة في مستقبل البشرية سلباً وإيجاباً.

فؤاد زيدان

الباب الأول

أحداث ساخنة

لا لتدمير العراق والمنطقة

إلى متى هذه الاستباحة الأمريكية للعراق وشعبه وأرضه ووحدة ترابه ومصيره؟ والى أين تريد الولايات المتحدة أن تصل بهذا البلد العربي ثم بالوطن العربي كله؟ وهل تركت واشنطن للعراق خيارا إلا بين التفكك والفناء البطيء أو المواجهة ولو أدت إلى الانتحار؟ وماذا عن المواقف العربية ومدى قدرتها على التأثير بالمعادلات الظالمة التي تصر العاصمة الأمريكية على فرضها في ما تسميه «منطقة الشرق الأوسط» دون أي اعتبار لمصالح أي من العرب والمسلمين.. وباتجاه هيمنة «إسرائيل» على الجميع!!

هذه الأسئلة هي التي تفرضها الأزمة الأخيرة المحيطة بالعراق، وهي الأسئلة التي بات من الضروري طرحها بوضوح ومباشرة ودون لف أو دوران أو خداع للنفس من قبل أي عربي (حتى أولئك الأكثر ألما ومعاناة وتحفزا من آثار حرب الخليج).

فمَن يعيد قراءة الأحداث المتوالية خلال الأسابيع الأخيرة يتبين بوضوح أن الولايات المتحدة قد كشفت بالقول والممارسة نواياها تجاه العراق، وأنها مصرة على تدميره ثم «إعادة صياغته» بما يحقق مصالحها ومصالح «إسرائيل» في المنطقة، ولو أدى ذلك إلى تدمير كل منطقة الخليج والمشرق العربي والإطاحة بكل مصالح القوى الدولية الأخرى.

إن موت مئات الألوف من الأطفال والشيوخ والنساء والمرضى من العراقيين نتيجة استمرار الحصار والعقوبات لا يحرك شعرة واحدة في واشنطن.

وقد أوضح الصحافي الفرنسي المعروف أريك رولو أنه «عندما يتردد أن المجموعة الدولية تقوم بتجويع الشعب العراقي وتزيل الطبقة الوسطى إلى درجة التسول، وتتسبب بالموت المبكر لعشرات الآلاف من الأطفال بسبب عدم وجود الغذاء والعناية الصحية، وتدمر الاقتصاد لعشرات من السنين القادمة، وتحكم على جيل كامل بعدم التطور، وتغامر بإحداث انفجار في العراق، وتؤدي بالتالي إلى زعزعة استقرار عدة دول في المنطقة، فإن هذه الملاحظات يتم استقبالها في واشنطن بصمت مزعج!!».

وأعلن كبار المسؤولين الأمريكيين أكثر من مرة أن هذه العقوبات والحصارات الخانقة لن تتوقف على المدى القريب، بمعنى أنها ستظل مستمرة حتى تحقق أهدافها الحقيقية غير المعلنة، وهي تفكيك وتدمير العراق وإفناء شعبه وتحويله إلى مجرد محميات أمريكية و «إسرائيلية» يتم استنزاف ثرواتها بعد استئصال إنسانها.. وقد يتم حقنها فيما بعد ببشر من الفلسطينيين تطردهم «إسرائيل» من وطنهم .. وهذا المشروع الأخير تم تسويقه بالفعل من قبل عدد من أعضاء الكونجرس والمؤسسات الأمريكية..!!.

وإلا فما معنى أن يتم تارة ربط رفع العقوبات بإزالة أسلحة الدمار الشامل، ثم تستمر عملية الفحص والتفتيش والخنق دون نهاية ودون أي معايير موضوعية يمكن الاحتكام إليها.. ثم إذا ما تحدث أي من أعضاء لجان المراقبة الدولية عن قرب انتهاء هذه المهمة تثور واشنطن وتخلق الأعذار الواهية لاستمرار الحصار وتستصدر من مجلس الأمن قرارات بعقوبات إضافية كما حصل مؤخرا بالقرار ١١٣٤ الذي يمنع سفر المسؤولين العراقيين.

بل إن واشنطن إذا ما اضطرت إلى الاعتراف بتحقق خطوات مهمة على طريق تصفية قوة الجيش العراقي تسارع إلى ربط العقوبات بجملة قرارات أخرى للأمم المتحدة وبمعايير علاقات ا لنظام بالمعارضة و «حقوق الإنسان»... ثم تسعى لزرع القلاقل ومنع الحوار وتدمير فرص إعادة بناء الوطن لكي يظل الحصار مؤبدا ومربوطا بقرار منها!

وحتى عندما تضعف حججها هنا وهناك تعلن العاصمة الأمريكية، بالتناقض مع كل الأعراف و المواثيق الدولية إن «العقوبات لن ترفع قبل قلب نظام صدام حسين».. وحتى لو تحقق هذا الهدف الأمريكي غير المشروع فإن أولبرايت أعلنت أن «إزالة العقوبات لن تكون آلية وبدون شروط»!!

أكثر من ذلك تفرض واشنطن على الحكومة العراقية منع تحريك طائراتها وجيشها في أجزاء واسعة من أرض الوطن ثم تبيح هذا الوطن للأتراك وجيوشهم وطائراتهم ليحتلوا مساحات هائلة من شماله وليشعلوا حربا دامية كردية - كردية... فأي منطق هذا؟!

وبينما تتحرك الطائرات والصواريخ الأمريكية ضد أي تحرك عراقي في العراق نفسه فإن هذه الأسلحة تتحول إلى أدوات عدوان بأيدي الأتراك وبأيدي الصهاينة يضربون بها حيث شاؤوا، ثم تصبح أسلحة الدمار الشامل المحرمة على العراق وسواه من العرب حكرا على «إسرائيل» التي تهدد وتتوعد وتتوسع وتستولي على الأرض العربية تحت مظلة الهيمنة الأمريكية على المنطقة!!

بعد هذا كله: ما الذي تركته واشنطن للعراق ليراهن فيه عليها وعلى الأمم المتحدة الخاضعة لنفوذها؟ بل ما الذي تركته واشنطن للعرب، وخاصة من حلفائها؟!

الإجابات على هذه الأسئلة باتت تحتم على العرب موقفا موحدا يقول: لا لعمليات الاغتيال والتحطيم والهيمنة في العراق والمشرق العربي.

وهذه الـ«لا» العربية الضرورية باتت حاجة ملحة لإنقاذ ما تبقى من العراق ومن بلاد الشام ومن الخليج العربي المستنزف أيضا عبر حلقات متواصلة ومعروفة آخرها ذلك الحديث في الكونجرس عن إلتزام الكويت بمعالجة تلك (الأمراض المبهمة التي يعاني منها الجنود الأمريكيون الذين قاتلوا في الخليج) ترى كم هي التكاليف؟

إن هذه الـ«لا» العربية هي المدخل الوحيد لتحريك فاعل للقوى الدولية الكبرى الأخرى في مجلس الأمن، فهذه القوى لن تتحرك بفاعليه إلا على قاعدة عربية صلبة ومحترمة وقادرة على التأثير في موازين القوى الإقليمية والدولية.

١٩٩٧/١١/١٢

ارفعوا الحصار

«فزعنا من حجم معاناة الشعب العراقي»..و«سوء التغذية منتشر وهناك نقص حتى في أكثر الأدوية شيوعا، ونتيجة لذلك يموت آلاف الأطفال العراقيين بأمراض يسهل علاجها»..!!

هذا ما أعلنه في بغداد «القس رودني باجي» المدير التنفيذي للهيئة التابعة للمجلس القومي للكنائس الأمريكية الذي يمثل ٥٣ مليون مسيحي أمريكي..!!

وأضافت مصادر الأمم المتحدة في العراق قائلة أن «٢٤,٧٪ من الأطفال تحت سن الخامسة معرضون للخطر، وأن برنامج «النفط مقابل الغذاء» لا يؤمن سوى ٢٥٪ من الاحتياجات الطبية العراقية».

وتؤكد التقارير الدولية المحايدة الأخرى أن المعاناة قد تجاوزت في هذا البلد العربي المسلم كل الحدود، وأن الحجم الهائل من وفيات الأطفال والكبار، فضلا عن الانتشار الواسع للجوع والمرض وشلل النشاطات الإنسانية.. قد وصلت إلى ٠ .ود تسمح بالفعل بوصف من يتمسكون بفرض الحصار على هذا البلد بأنهم يساهمون في عملية «اغتيال جماعي ومنهجي» و«إبادة منظمة للجنس البشري» في بلد عريق وغني بإمكانياته المادية والبشرية الحضارية..!!

هذه الحقائق هي التي دفعت العضو العمالي في مجلس العموم البريطاني «جورج جالواي» للدعوة إلى «رفع العقوبات المفروضة على العراق منذ عام ١٩٩٠».

وهذه الحقائق أدت إلى دعوات سابقة مماثلة صدرت عن الأساقفة

الكاثوليك في الولايات المتحدة الأمريكية وعن منظمات إنسانية وأحزاب سياسية تنتمي إلى جميع شعوب الأرض.

وجميع هذه الدعوات استندت إلى معطيات ثابتة تؤكد أن «المساعدات الإنسانية» و «برنامج النفط مقابل الغذاء» فشلا في إيقاف عجلة الموت في العراق، بل ولم يستطيعا إيقاف تعاظم نسبة الانهيار الصحي والمعاناة المتزايدة، وكادا يتحولان إلى «غلالة» يسعى المسؤولون عن حصار العراق إلى اتخاذها مبررا لاستمرار منهجهم في قهر وتدمير وتقسيم واغتيال هذا البلد وشعبه.

يحدث هذا بينما تؤكد لجان التفتيش الدولية العديدة هناك «عدم وجود أنشطة نووية محظورة» و«انتهاء تدمير الصواريخ البعيدة المدى والأسلحة الممنوعة، وخلو المواقع (حتى الرئاسية منها) من أي مؤشر على وجود أو إنتاج أي أسلحة دمار شامل..!!»

وذلك كله يؤكد ما بات معروفا لقطاعات واسعة سواء من النخب السياسية أو من الناس العاديين ، في الوطن العربي أو العالم ، من أن حصار العراق، ومثله حصار ليبيا والسودان، لا يستند إلى أي شرعية دولية حقيقية أو أي منطق مقبول عقلانيا وأخلاقيا وإنسانيا، وأن لا هدف من هذه الحصارات إلا تدمير واغتيال العرب وإمكانياتهم خدمة للمصلحة الصهيونية ولفرض «إسرائيل» قوة مهيمنة على المنطقة كلها..!!

تتأكد هذه الخلاصة من إصرار الولايات المتحدة الأمريكية على دعم ترسانة أسلحة الدمار الشامل في «إسرائيل» وتزويدها للكيان الصهيوني بعوامل القوة السياسية وأحدث المنتجات الأمريكية من الأسلحة الفتاكة المدمرة.

ألا يعني ذلك كله أن من واجب كل عربي، خدمة لأمته ومستقبله، أن يبادر (أو على الأقل يلتحق) بالدعوات المطالبة برفع الحصار عن العراق لإنقاذ شعبه من الفناء، وعن ليبيا والسودان لحماية ما تبقى من قدرة الأمة على مقاومة الإفناء والإذلال المبرمجين؟!.

١٩٩٨/٤/١٣

المأساة.. اتسعت

التقارير الميدانية والسيل اليومي الدافق من المعلومات المريعة عن الأوضاع في العراق، تؤكد ما كانت قد ذهبت إليه جماعات إنسانية دولية (حتى أمريكية) من أن ما يجري هناك هو «إبادة جماعية» لشعب كامل، وهو بالتالي «جريمة في حق الإنسانية» ترتكبها الولايات المتحدة ويدعمها شهود زور من أعضاء مجلس الأمن الدولي.

فقد أكدت الإحصاءات الرسمية حتى الآن أن الحصار ضد العراق أدى إلى قتل حوالي ١,٥ مليون مواطن معظمهم من الأطفال والشيوخ، هذا سوى خسائر الحرب والدمار الواسع الذي خلفته، وجرائم الإفناء المنظمة التي تنكشف كل يوم صفحات جديدة من فظائعها عبر استخدام الأسلحة المحرمة دوليا والقنابل المشعة والتدمير المتعمد للملاجئ، حيث تبرز الصور المنشورة جلود الأطفال وقد اندمجت بإسمنت الجدران تحت درجة حرارة ٤٠٠٠ مئوية..!!

مشاهد تقشعر لها الأبدان: اتساع في انتشار مرض السرطان، عودة الأمراض المنقرضة..الطب معطل، والمراجع ممنوعة، ولوازم التخدير نادرة، والأدوية مفقودة، والأدوات متقادمة، والعمليات الجراحية مغامرات غير مأمونة العواقب..والوفيات بالجملة، وجنازات الأطفال الجماعية تكاد تتحول إلى حدث عادي في بغداد.

إن العراق لا يجد قوت يومه اليوم مع أن مواقع عربية كثيرة لا تنسى أياديه وعطاءه بالأمس، وبتوزيع نصف السعرات الحرارية يحاولون التغلب على

المجاعة، وحتى النخيل الذي يعتبر العراق موطنه الأهم في العالم لم ينج من ضربات الانتقام بالأسلحة المحرمة، ووصلت إليه عمليات «التعقيم» حتى اختفى منه التمر..!!

المراجع العلمية، وأقلام الرصاص، ومطهرات المياه من الميكروبات، والمنظفات الكيماوية.. وغيرها من المواد المرتبطة بالحياة اليومية المعاصرة للناس تقع تحت الحصار والمنع بحجة احتمال «الاستعمال المزدوج»..!!

أي تجبر هذا؟.. وأي ظلم من الإنسان للإنسان؟!.. إذا كانت وفود الجمعيات والمؤسسات الخيرية والإنسانية العالمية ترتجف خوفا وقلقا وحنقا مما ترى وتسمع في العراق وعن العراق، فكيف الحال بالنسبة للعربي وللمسلم؟.. وكيف الحال لمن لا يملكون اختيار اقتسام الجغرافيا والتاريخ ورغيف الخبز والدم الواحد والماضي والمستقبل.. رغم كل شيء ورغم كل ما يحيط بالمنطقة من الغبار والتيه وضياع الرؤى..!!

لقد بات واضحا كم هي ضرورية مبادرات الخير الصادرة من مواقع الخير والإنسانية في الوطن العربي وفي العالم.

ولكن ما بات مؤكدا أيضا أن المسكنات لم تعد قادرة على إنقاذ الموقف، ففوق كل الخسائر البشرية السابقة الذكر في العراق فإن الخسائر المادية للحصار تجاوزت ١٥٠ مليار دولار، فإذا ما أضفنا إليها خسائر نزيف حربي الخليج الأولى والثانية التي تجاوزت ألف مليار دولار، وجمعنا إلى هذه الأرقام خسائر الاستنزاف السياسي والاقتصادي التي تتعرض لها المنطقة يوميا تحت ذرائع شتى مرتبطة بحالة التوتر المصطنعة التي لا يستفيد منها إلا الغرب و «إسرائيل».. لبدت أمامنا صورة مخيفة لما يدفعه العرب والمسلمون من ثمن مرعب بفعل من يصرون على إنتاج وإبقاء هذا التوتر.

الصورة تبدو أكثر مأساوية إذا ما تعمق الفكر قليلاً ليرصد الترابط بين هذه الأحداث والخسائر وبين حصار العراق والسودان وليبيا وبين التطورات على

جبهة الصراع العربي ـ الصهيوني وما تحمله من نذر الريح والعاصفة لكل أرض وشعب الوطن العربي الكبير.

كل ذلك يؤكد في النهاية أن استمرار الحال هو الانتحار، وأنه لابد من موقف عربي قادر على وقف التداعي وكسر الحصارات وآليات الدمار التي تعبث بحاضر العرب ومستقبلهم.

فهل يستطيع العرب استعادة كلمة: لا.. على الأقل في مواجهة الإبادة الجماعية والإفناء التدريجي؟

ذلك هو السؤال الأهم الآن رسميا وشعبيا في هذه المنطقة من العالم، خاصة وأن ترك الحال على ما هو عليه يضيف كل يوم إلى القائمة ضحايا جدداً.. وتتكرر معاني مأساة الثور الأبيض والأسود..!!

١٩٩٨/٥/٨

قبل فوات الأوان

المعلومات التي نشرتها صحيفة «الثورة» العراقية مؤخراً حول «تتريك شمال العراق» خطيرة، ولابد أن تحظى بالمتابعة والاهتمام إلى جانب القضايا الأكثر أهمية التي تحدد مصير المنطقة العربية في الحاضر والمستقبل.

عندما ينشر هذا الخبر في «صحيفة رسمية» هي الناطقة باسم الحزب الحاكم في العراق، فمعنى ذلك أن الأمور وصلت إلى مرحلة لا يمكن تجاهلها، خاصة وأنه ليس من مصلحة العراق تحريك أزمات مع تركيا أو غيرها في الوقت الذي يعاني فيه من حصار دولي شديد يهدد حياة شعبه ووجوده.

ولقد جاء في هذه المعلومات أن «تركيا تستغل على نحو لا إنساني معاناة العراقيين (...) في تغيير الواقع العرقي (والسياسي) للسكان في الشمال، حيث توفر لمن يغير هويته من العراقيين مواد غذائية ودوائية، ضمن عملية منظمة لـ«التتريك» تساهم بها مدارس تقوم بتدريس اللغة التركية»..!!

وأضافت، أن ذلك «كان اختراقا مدروسا ومنظما للأمن المجتمعي والسياسي في العراق ضمن إطار دعاية مكثفة وغسيل دماغ يستغل عناصر الجوع والمرض وفقدان الأمل وغموض الأوضاع لإعادة تفسير التاريخ والجغرافيا معا على نحو ملفق»..!!

إن خطورة هذه المعلومات تكمن في المعطيات التالية:

* استمرار هذا السياق سيعني بالتأكيد تجزئة العراق، ثم خلق مشكلة احتلال واستيطان جديدة شبيهة بما جرى في فلسطين، خاصة وإن مسؤولين

كبارا في السلطة التركية أعلنوا أكثر من مرة عن أطماعهم ليس في مناطق الأكراد فقط وإنما في «الموصل» أيضاً..!! ولو تحقق هذا «السيناريو الكابوس» لا سمح الله فهو لن يعني تمزيق العراق وحده، على خطورة هذه القضية بالنسبة للأمن العربي، وإنما يعني أن كل المشرق العربي سيصبح مباحا وسهل التمزيق والتقطيع والسلب بما يغري آخرين ويمهد السبيل أمام الإسراع بتنفيذ المخطط الصهيوني في بناء «إسرائيل الكبرى من النيل إلى الفرات».. على أن يعطى الفائض للحلفاء..!!. تعني المعلومات أيضا أن «التحالف الأمني» الذي ضم القوى السابقة الذكر يعمل بقوة تحت القيادة الأمريكية ـ الصهيونية، وهو مصمم على الإسراع بتدمير الوطن العربي واقتسامه وتأييد الاحتلال والهيمنة فيه. وذلك يضيف عاملا جديدا لضرورة الإسراع بعقد قمة عربية فاعلة وقادرة على رد الاعتبار للأمن القومي العربي وما يتطلبه من مقاومة للتطبيع وللمخططات الصهيونية والمعادية، وكسر الحصارات وبلورة تضامن عربي مقاوم، قبل أن يخسر العرب كل شيء.. ولات ساعة ندم..!!

١٩٩٧/٦/٧

حزمة «الشرعية»

سؤال مهم يعيد طرح نفسه على المحيط العربي قبل مجلس الأمن الدولي، هو: ما هي هذه الـ«يونيسكوم» التي تتحكم بمقادير العراق؟ والى متى سيستمر العرب بالالتزام بالحصارات المفروضة على ليبيا والسودان والعراق في الوقت الذي يعبر فيه التحالف الأمريكي ـ الصهيوني كل يوم عن ازدرائه وتجاهله للقرارات الدولية المساندة للحقوق العربية المرتبطة بالصراع العربي ـ الصهيوني؟

في الإجابة عن الشطر الأول من السؤال، لم يعد خافيا على أي مراقب للشؤون الدولية أن الحصارات الظالمة على الدول العربية ليس لها من راع في مجلس الأمن الدولي إلا الولايات المتحدة الأمريكية (وتابعتها بريطانيا)، بينما أعلنت الدول الأخرى، وعلى رأسها الدول الدائمة العضوية (الصين وفرنسا وروسيا) أكثر من مرة عن قناعاتها بأن الحصارات فقدت مبرراتها وسندها القانوني، وتحولت إلى مجرد عمليات «عقاب جماعي» و«جريمة ضد الإنسانية».

أما «يونيسكوم» فقد كان واضحا منذ زمن طويل أنها تعكس إرادة واشنطن لا رؤية مجلس الأمن الدولي، بل إنها بدت في كثير من الأحيان أكثر تطرفا في العداء ضد العراق من العاصمة الأمريكية ذاتها، ومرة برر رئيسها «بتلر» علنا هذا العداء بأن «العراق مازال يشكل خطرا على «إسرائيل»..!!

ومع ذلك، فإن اعترافات مسؤولين أمريكيين كباراً على رأسهم «مادلين أولبرايت» نفسها و«مايك مكوري» قد فضحت خلال الأسبوعين الماضيين

«جهرا ودون مواربة»، الدور الأمريكي التوجيهي لـ«يونيسكوم» في كل كبيرة وصغيرة تتعلق بالحصار على العراق وبالإصرار على استمراره..!!

ولأن العالم كله بات يدرك حقيقة ودوافع العدائية الأمريكية وإصرارها على منهج الحصار وإنهاك وتدمير الدول والشعوب العربية المعنية بمختلف الأساليب، فإنه أخذ بالتفلت التدريجي من أسر المواقف المتعنتة لواشنطن سياسيا واقتصاديا.. وكما أن «منظمة الوحدة الأفريقية» تقود حملة فك الحصار عن ليبيا الآن، فإن عددا من الدول الأوربية والأسيوية والأفريقية تتحرك في الاتجاه نفسه بالنسبة للعراق، وآخرها جنوب أفريقيا التي أعلنت خلال الأسبوع الماضي إعادة العلاقات الدبلوماسية مع بغداد.. فضلا عما هو معروف من الجهد الأوربي الذي نجح في إجهاض الحصار الأمريكي ضد إيران.

وعليه فقد بات على «الدول العربية» بالفعل ألا تتأخر أكثر مما فعلت حتى الآن في الإقدام على إجراءات عملية سريعة وفاعلة لكسر الحصارات الظالمة ضد ليبيا والعراق والسودان، ليس فقط احتراما لانتمائها القومي ومسؤولياتها تجاه بلدان عربية تتعرض للخنق والتدمير.. وإنما تأكيدا أيضا على تمتعها بالإرادة السياسية المستقلة والاحترام الحقيقي لمبادئ «الشرعية الدولية».

وإلى العرب الذين مازالوا يتعللون بالالتزام بقرارات مجلس الأمن الدولي في كل الأحول.. هناك مخرج مناسب هو أن يعطوا الولايات المتحدة مهلة (٣ أشهر) لتطبيق جميع قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة المتعلقة بالمنطقة، بما فيها ما صدر حول الصراع العربي ـ الصهيوني.. وإلا فليطلبوا «المعذرة» من قبول الكيل بمكيالين فيما يتعلق بالقرارات الدولية واحترام حق الحياة وحقوق البشر في هذا الجزء من العالم.

١٩٩٨/٨/١٦

مؤشرات دقيقة

تصريحات «ديفيد بارإيلان» مستشار رئيس وزراء العدو «بنيامين نتنياهو» تلقي الأضواء على المسار المتوقع للأزمة الراهنة بين «الأمم المتحدة» والعراق.. مما يتيح فرصة لتعامل افضل مع التطورات الآتية على الصعيدين العراقي والعربي.

من المعروف ان «القرار الدولي» تجاه المنطقة العربية بشكل عام، وتجاه العراق خصوصاً، تتحكم به الظروف الدولية والإقليمية الحالية للولايات المتحدة الامريكية، كما ان القرارات الأمريكية المتعلقة بما يسمى منطقة «الشرق الاوسط» تحكمها الى حد كبير الاستراتيجية «الاسرائيلية» من خلال المصالح المشتركة للتحالف الامريكي/الاسرائيلي المعلن.

وقد تأكدت هذه الاستنتاجات عملياً في مناسبات عديدة، ولعل أبرز المناسبات التي مازالت تحت الانظار أو قريبة منها: ماشهدته العلاقات الامريكية ـ الإيرانية مؤخراً، والأزمة التركية ـ السورية الأخيرة، وتطورات التسوية السياسية على المسار الفلسطيني.

فبالنسبة للحوار الامريكي ـ الإيراني أبدت طهران من ناحيتها إيجابية واضحة تجاه الإشارات الأمريكية، لكن الحوار شهد انتكاسة حينما طرحت واشنطن «الشروط الاسرائيلية» كشرط لتحسين العلاقات بين الطرفين، وعلى رأس هذه الشروط التي أوضحها الكيان الصهيوني علنا في حينه: العدول عن تطوير الصواريخ واسلحة الدمار الشامل، ووقف تأييد ايران لمنظمات المقاومة

العربية في لبنان وفلسطين التي يسمونها «ارهابية»!! والتوقف عن معارضة مايسمونه «عملية السلام في الشرق الأوسط» التي تتم بشروط «اسرائيلية» مذلة للعرب والمسلمين ومجحفة بحقوقهم ومصالحهم.

أما بالنسبة للأزمة التركية ـ السورية، فقد حصلت انقرة على تأييد علني امريكي و «اسرائيلي» للمبرر الذي ساقته للتصعيد مع سوريا، وهو «طرد حزب العمال الكردي» مقابل ما انجزته من خدمة مصالح «اسرائيل» في الضغط على الموقف السوري وتشتيت قواه واهتمامه عن الانشغال الكامل سياسياً وعسكريا في جبهة الصراع مع العدو الصهيوني.

وعلى المسار الفلسطيني من جبهة التسوية لايخفى على أي مراقب مدقق أن الجهد الامريكي اقتصر على تسويق وفرض «المواقف الاسرائيلية» امنيا وسياسيا وفيما يتعلق بالارض بالتمام والكمال..!!

فاذا عدنا الآن الى تصريحات «ديفيد بار ايلان» تجاه الأزمة «الدولية» مع العراق نجده واضحاً بالقول: «نامل في أن تظهر الأمم المتحدة التصميم الواجب لمنع العراق من ان يصبح ليس فقط تهديدا اقليميا بل دوليا»! أما الوسيلة فهي استمرار الحصار لأن «تخفيف التفتيش الدولي عن العراق قد يقود الى انتاجه صواريخ غير تقليدية لاتصل فقط الى «إسرائيل» بل الى أوروبا أيضاً»!!

أي ان «اسرائيل» لاتريد أي «تخفيف» للحصار عن العراق، حتى ولو قضى جوعا وفقرا ومرضا وقتلاً بالصواريخ كل الشعب العربي في العراق، حتى لا يستعيد ميزان القوى في المنطقة بعض توازنه المختل سياسيا وعسكريا مما يحرم «اسرائيل» من فرصة فرض مصالحها وهيمنتها عل المنطقة.

وواشنطن من ناحيتها لن تسعى إلا إلى الهدف نفسه وبكل الاساليب المتاحة، وهي تعلنه بصراحة ووضوح، اما سواه من مبررات امريكية فليست أكثر من ذرائع لتبرير استمرار الحصار والعدوان ضد العراق وليبيا والسودان، وبشكل ماضد سوريا أيضا، ثم عبر اللعب بأسعار النفط لاضعاف بقية العرب.

فهل يدرك العرب ان مصيرهم جميعا في الميزان وانهم وحدهم، مع حلفائهم الكثيرين المنتظرين لفاعليتهم الغائبة قادرون على تغيير قواعد اللعبة اقليميا ودوليا؟!وان الوقت كالسيف؟!!

١٩٩٨/١١/٣

أسباب غير خافية

موقف الإدرارة الامريكية من الاتفاق النفطي بين سوريا والعراق يلقي مزيدا من الضوء على الأسباب الحقيقية لاستمرار الحصارات ضد عدد من الدول العربية ومعارضتها لأي تقارب عربي.- عربي!!

فضمن شروط «اتفاق النفط مقابل الغذاء» رحبت واشنطن بأن تكون تركيا هي بوابة الصادرات العراقية الاساسية بما يتيح للتحالف الأمريكي - التركي - «الاسرائيلي» المزيد من السيطرة على عنق كل من سوريا والعراق معا استراتيجيا ونفطيا ومائيا.. خاصة في أجواء الدعم الأمريكي العلني والواضح للتحالف العسكري «الإسرائيلي» - التركي ضد الشرق العربي.

ورغم خطورة هذا المنحى ضد المصالح العربية ومستقبل سوريا والعراق، إلا أن الرفض الأمريكي لاتفاقية تصدير النفط العراقي عبر سوريا يشير لإبعاد أشد خطورة ومرتبطة بمجمل الاستراتيجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية.

وفي هذا الاتجاه يؤكد عدد من المحللين والاستراتيجيين العرب أن: «تقطيع أوصال الوطن العربي» ومحاصرة أي محاولة عربية سواء على المستوى الثنائي أو الجماعي لتحسين العلاقات وتحقيق التضامن والتكامل .. هو هدف استراتيجي مستمر للسياسة الأمريكية في المنطقة، لأنها ترى في ذلك وسيلة ضرورية لتحقيق مصلحتيها الحيويتين المعلنتين في الوطن العربي، وهما: ضمان أمن «اسرائيل» ووجودها وتوسعها وتفوقها على الدول العربية جميعها،واستمرار

الحصول على النفط بأعلى كميات ممكنة وأبخس أسعار يمكن الوصول إليها.

وفي الاتجاه نفسه يؤكد المحللون ان استمرار الحصار ضد ليبيا والسودان ليس مرتبطا بالمبررات المعلنة، وان غرضه الحقيقي هو محاصرة مصر ودورها القومي وإحاطتها بإطار من العزلة من جهة، وتحويل ليبيا من جهة ثانية إلى عامل فصل بين جناحي الوطن العربي ـ الكبير في تناقض مع دورها التاريخي وتطلعاتها بعد الفاتح من سبتمبر ١٩٦٩ .

ويؤكد المنحى السالف الذكر، ذلك المشروع الذي أعلنته واشنطن خلال الشهر الماضي لتحقيق «الشراكة» مع دول المغرب العربي باستثناء ليبيا.

كذلك يذهب هؤلاء المحللون إلى أن استمرار الحصار ضد العراق لم تعد له على الإطلاق أية علاقة بأمن الخليج وإمداداته النفطية، وإنما هو يخدم استراتيجية التحالف الأمريكي ـ الصهيوني في «الشرق الأوسط».

فاستمرار الحصار يعني استمرار ديمومة عملية التآكل والتدمير المنهجي لفاعلية القوى البشرية والاقتصادية والعسكرية العراقية، وحرمان سوريا من أي ظهير عربي فاعل في الوقت الذي تشتد الضغوط ضد دمشق وبغداد عبر الكماشة التركية ـ «الاسرائيلية» وتسعى واشنطن لتمديد الحصار ضد سوريا ليطال كل حدودها العربية «إن أمكن».. كما تعمل واشنطن على إغلاق بوابات الدعم العسكري والسياسي والمادي ليكون البديل الوحيد المتاح لدمشق هو مخرج إجباري على غرار «أوسلو» ونتائجه المدمرة..!!

وهناك من المراقبين من يذهب إلى أبعد من ذلك فيرى أن استمرار فرض الحصار ضد العراق والتوتر على حدوده مع الكويت وفي منطقة الخليج عموما، ليس بعيدا عن السعي لحرمان قضية العرب المركزية في فلسطين من طاقات هائلة داعمة في العراق ودول الخليج العربية خلال هذا الوقت العصيب من تطورات الصراع العربي ـ الصهيوني .. وللغاية نفسها تعارض واشنطن كل تضامن عربي فعال.

لقد نجحت امريكا بفرض «إسرائيل» وتوسعها وتحويلها إلى قوة إقليمية كبرى، فماذا تريد أكثر من ذلك؟ وأي مصير تخبئه للعرب الواثقين بالوسيط والشريك «العادل»؟!!

١٩٩٨/٧/١٩

«الكماشة» المقلوبة

تؤكد الأحداث الخطيرة المتسارعة في جنوب وشمال الوطن العربي، والتحالفات التي تصاغ هنا وهناك، وحدة المصير المشترك، وتبرهن أن القوى المعادية للعرب ومصالحهم تتعامل مع الجميع ضمن «استراتيجية شاملة موحدة» تلتقي كل خيوطها في بؤرة «صراع الوجود» على أرض فلسطين وجوارها في القلب العربي.

فما يحاك لكل من السودان والصومال ومستقبل «القرن الأفريقي» وبالتالي مستقبل مصر لا يمكن عزله على الإطلاق عن التحالفات الموجهة ضد العراق وبلاد الشام والخليج والجزيرة العربية.

والآن تتكثف جهود التحالف الأمريكي ـ الصهيوني بالتعاون مع عدد من الدول الأفريقية لإجهاض جهود المصالحة في السودان والصومال، ولتسعير الحرب الأهلية في البلدين العربيين، تمهيدا لتفكيكهما نهائيا وتحويلهما إلى بؤر استنزاف دامية ومدمرة لهما ولمحاولات النهوض والتحرر في وادي النيل والمنطقة العربية عموما.

وحين بدا مؤخرا أن مصر كادت تنجح في الصومال تحركت أثيوبيا وأريتيريا وكينيا والقوى الحليفة لها في الصومال، بدعم أمريكي ـ صهيوني، لعرقلة «الحل العربي» وتسريع آليات التفكيك ودعوات الانفصال.

أما مهمة تدمير وتفكيك السودان، ومواصلة إشعال الحرائق على أرضه وبين صفوف شعبه، فكانت ومازلت في رأس قائمة أولويات التحالف

الأمريكي - الصهيوني، باستخدام قوى إقليمية أفريقية حليفة، وباستغلال وتسعير التناقضات الداخلية.. وكلما بدت إمكانية «الوفاق» أكثر اقترابا كلما تعاظم الجهد المبذول لإجهاض الحلول السياسية وتجديد تسعير نيران الفتنة.

فأثناء جولة لوزيرة الخارجية الأمريكية مادلين أولبرايت خلال ديسمبر الماضي، أعلنت بوضوح أن أبرز مهام جولتها «عزل النظام السوداني» وتحدثت عن «بديل عندما يتم إسقاطه»، كما كشف متحدث رسمي أمريكي عن تقديم ٢٠ مليون دولار كمساعدات عسكرية لما سمي بـ«دول المواجهة» في أوغندة وأثيوبيا وأريتريا..!! فضلا عن لقاء أولبرايت بزعماء المعارضة السودانية تحت قيادة «جون قرنق».

كما بدا واضحا أن «المسألة السودانية» كانت على «أجندة» الرئيس الأمريكي كلينتون الأفريقية أثناء جولته الأخيرة، وأنه لهذه الغاية تخلف الوفد الأمريكي العالي المستوى عن ركب رئيسه العائد إلى واشنطن ليلتقي مع «قادة المعارضة السودانية» في أسمرة، بهدف «نسف جهود المصالحة السودانية، وعرقلة مفاوضات نيروبي القادمة بين الخرطوم وحركة التمرد بزعامة جون قرنق» والسعي لحسم «الصراع السوداني عسكريا» بالاستعانة بأوغندا وأريتريا.

وقد تصاعد النشاط الأمريكي البارز و«الإسرائيلي» الخفي في هذا الاتجاه بعدما تسرب عن جهود مصرية وليبية ساعية إلى القيام بجهود مكثفة وسريعة لإنهاء أزمة السودان سلميا، وبعد حديث نيلسون مانديلا عن جهد خاص أيضا في الاتجاه نفسه.

إن التحركات المعادية لا تنعزل بالتأكيد عن مواصلة التأثير على أثيوبيا وأريتريا لإبعادهما عن «الجوار العربي» ولا تنعزل عن رعاية التحالف التركي - «الإسرائيلي» في الشمال، ولا عن جهود تقسيم وتدمير العراق، ولا عن السعي المتواصل لاستنزاف الثروة العربية بافتعال الأزمات.

فهل يتذكر العرب «كماشة الوحدة» التي كانت تقلق «إسرائيل» وهم يواجهون «الكماشة» الساحقة التي تصاغ بدأب متواصل؟!!

١٩٩٨/٤/٧

أمريكا أم أوروبا؟!

في القمم واللقاءات الرسمية العربية، كما في أجهزة الإعلام، تتوالى الأحاديث عن «الدور الأمريكي»و «الدور الأوروبي» في ما يسمى «عملية السلام في الشرق الأوسط».. والسؤال الذي يشغل بال الكثيرين من العرب هو: هل يتكامل هذان الدوران أم يتناقضان ، وما انعكاسات كل من الحالتين على الحقوق العربية ومصير الأراضي المحتلة في فلسطين والجولان؟

لنتذكر بداية أن بريطانيا «الأوربية» هي التي قامت بالجهد الرئيسي في عملية زرع الكيان العنصري اليهودي على أرض فلسطين خلال فترة احتلالها للجزء الجنوبي من سوريا الطبيعية (فلسطين والأردن) والعراق ومصر، وأنها خلال فترة ما بين الحربين العالميتين فتحت أبواب الهجرة ورعت عصابات وقوات اليهود وساعدتهم على إنتاج البنية التحتية اللازمة لإنشاء «دولة إسرائيل».

كما لا يخفى أن فرنسا كانت من المصادر الأهم لتسليح العدو الصهيوني خلال الخمسينيات والستينيات، وأنها كانت طرفا معه (إلى جانب بريطانيا) في العدوان الثلاثي على مصر العربية عام ١٩٥٦، كما لعبت طائرات الميراج والميستير الفرنسية دورا بارزا في عدوان يونيو ١٩٦٧ الواسع النطاق ضد العرب.

وإذا كانت المصالح والأسباب التي دفعت كلتا الدولتين الأوربيتين إلى

هذه المواقف، باتت معروفة، فإن ما قد لا يعرفه كثيرون من غير المتابعين والمختصين أن الولايات المتحدة كانت دائما هي الحاضنة الأهم للصهيونية ومشروعها العنصري على أرض العرب، وتكشف المراجع التاريخية دورا متميزا لواشنطن في إعداد وإعلان «وعد بلفور» البريطاني الشهير، ومسارعة الولايات المتحدة لاحتلال المكانة الأولى بين دول العالم في الاعتراف بـ«دولة إسرائيل» وتزويدها بمختلف عناصر القوة، وقيادة عملية إصدار «التصريح الثلاثي» عام ١٩٥٠ الذي ضمنت فيه أمريكا مع لندن وباريس حدود الكيان الصهيوني ورعت تثبيت التجزئة العربية التي تعتبر بدورها أحد أهم عناصر قوة الكيان الصهيوني.

وإذا كان الموقف الفرنسي قد أخذ بالتميز عن مجمل الموقف الغربي تحت قيادة الجنرال ديجول تجاه عدد من القضايا العالمية ، بما فيها الصراع العربي - الصهيوني ، إلا أن فرنسا خلال العقود التالية ظلت تراوح بين «الانتماء الأطلسي» تحت الزعامة الأمريكية وبين محاولة التميز والسعي إلى بلورة «كيان أوروبي» قد يلتقي أو لا يلتقي مع الاستراتيجية الأمريكية العالمية.

أما بريطانيا، ومعها عدد من الدول الأوربية ، فقد سعت إلى تحقيق مصالحها من خلال ربطها بالمصالح الأمريكية في المنطقة حتى بدت لندن في السنوات الأخيرة أقرب إلى التبعية الكاملة للولايات المتحدة.

فماذا يعني ذلك كله؟

إنه ببساطة يجعل من الصعب المراهنة ثقافيا وأخلاقيا على أي من القوى الغربية في إنصاف الحقوق العربية، وإن معيار «المصالح» هو الأساس في العلاقات مع الأطراف العربية بالنسبة لهذه القوى الدولية، وإن الدول الغربية يمكن أن «تقتسم النفوذ والمصالح» في المنطقة في حالة الوفاق فيما بينها وفقدان الإرادة والقوة العربية .. وفي المقابل يمكن أن تتناقص مصالح هذه القوى إذا تضاربت مصالحها أو أصبح العرب قوة مؤثرة في تقرير مصير العلاقات الدولية والتحالفات في المنطقة.

والآن، يسعى التحالف الأمريكي ـ الصهيوني للسيطرة على كل المنطقة ، وتدمير العرب وترك الفتات لأوروبا ، وبالتالي فهناك فرصة للتأثير إيجابيا في الموقف الأوروبي وتوازن القوى في «الشرق الأوسط» إذا ما توفر «العامل الذاتي» العربي..!!

١٩٩٨/٦/٢٨

ليست ألعاب «أتاري»

إذا كان الرسميون العرب المنخرطون في «عملية التسوية» السياسية الراهنة مع العدو الصهيوني لا يرصدون آثارها الميدانية على الأرض في مختلف المجالات.. فتلك مصيبة ، أما إذا كانوا يرصدون ويعرفون ولا يقومون بالمراجعة الواجبة .. فإن المصيبة أعظم..!!

الدافع إلى هذه الخلاصة ليس ما بات معروفا من خسائر فلسطينية وعربية كبيرة في الأرض والسياسة وموازين القوى وعامل الوقت.. وإنما تلك الاحصائيات المالية والاقتصادية الجديرة بالتأمل، التي تبرز حجم المكاسب «الإسرائيلية» في لعبة التسوية التي تشكل في المقابل خسائر صافية للحسابات العربية .

فمنذ بداية عملية التسوية الراهنة في عام ١٩٩١ سجلت الاستثمارات في الكيان الصهيوني صعودا سريعا ومتواصلا ، وقد قفزت من ٣٣٠ مليون دولار عام ١٩٩٤ إلى ١,٨ مليار دولار عام ١٩٩٧ ، محققة رقما قياسيا قفزت عبره إلى خمسة أضعاف خلال ثلاث سنوات فقط..!!

وقد شرح «أمانويل شارون» المدير السابق لبنك «هبو عليم» ذلك بقوله : «حتى موعد إطلاق عملية السلم لم نحصل على حصتنا المنصفة من الاستثمارات الأجنبية، وفي وقت لاحق تدفقت الاستثمارات ، إلا أنها الآن وللأسف أخذت بالتراجع»!!..

وقبل ذلك كانت الاحصائيات الصهيونية قد أوضحت أن تخفيف

المقاطعة العربية ضد «إسرائيل» قد أعفاها من خسارة مليار دولار سنويا..!

هذا إذا لم نضف إلى الأرباح الصهيونية عائدات عمليات التطبيع المنظورة وغير المنظورة، وتكاليف تراجع فاعلية المقاومة العربية التي انحصرت الآن في جبهة الجنوب اللبناني.

إن هذه المكاسب التي حققتها «إسرائيل» من عميلة التسوية هي التي دفعت نتنياهو للحديث عن «حلم الجنة الإسرائيلية» وإلى وصف الكيان الصهيوني بأنه «منطقة سيللكون فالي جديدة في الشرق الأوسط» وإن «عالم الأعمال يثق بقوة اقتصادنا واستقراره»!!

بل إن هذه المتغيرات أدت بالفعل إلى وصول دخل الفرد في «إسرائيل» إلى ١٧ ألف دولار، لتصبح من أعلى النسب في العالم ، وهي نفسها التي زادت من قوتها سواء في التعامل مع القوى الكبرى العالمية أو في مزيد من التشدد ضد العرب وحقوقهم المشروعة في فلسطين والمناطق العربية المحتلة.. وقد لا يكون من المبالغة القول بأن وصول «نتنياهو» إلى السلطة مرتبط بما أطلقته هذه المكاسب من صعود موجة التطرف الصهيوني.

الاحصائيات المحايدة نفسها أكدت أن جمود عملية التسوية خلال الأشهر الماضية أدى إلى انخفاض الاستثمارات في الكيان الصهيوني بنسبة ٤٥٪.. ترى كيف سيكون الحال إذا نجح العرب في اتخاذ المواقف الواجبة من استعادة للتضامن وتفعيل للمقاطعة وتنشيط للمقاومة؟ بل كيف سيكون الحال إذا تجرأ العرب على اتخاذ القرار السليم الواجب ضد الاستراتيجية الصهيونية - الأمريكية في المنطقة؟!!

الخلاصة : السياسة حسابات وليست وقتا ضائعا و «ألعاب أتاري» كما يحاول البعض إيهام الرأي العام العربي..!!

١٩٩٨/٦/٣٠

بالعين «الإسرائيلية»

يوما بعد يوم تؤكد المؤشرات أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تعد تنظر إلى المنطقة التي يسمونها «الشرق الأوسط» والتي تضم الوطن العربي ومعظم العالم الإسلامي .. إلا من خلال العين «الإسرائيلية» ومصالح الكيان الصهيوني.

كيف؟ ولماذا؟ وهل من سبيل لتعديل هذه النظرة الظالمة والمنحازة باتجاه أكثر موضوعية وعدلا؟

المواقف الأمريكية تجاه «عملية التسوية» وتجاه «الصراع العربي - الصهيوني» عموما لم تعد بحاجة لبراهين ، بالنسبة لكل ذي بصيرة، ليكشف عن انحيازها المطلق وتبنيها للاستراتيجية الصهيونية سواء في عهد «حزب العمل» أو مع حكومة نتنياهو الأكثر تطرفا وتعبيرا عن حقيقة التوجهات «الإسرائيلية».

وفي السنوات الأخيرة تحديدا ، لم تؤكد الأحداث فقط تطابق رؤية الكيان الصهيوني مع الرؤية الأمريكية ، وإنما ظهرت واشنطن وكأن لا دور لها في المنطقة إلا تسويق المبادرات والأفكار و«التكتيكات» الصهيونية، بل إن الرئيس كلينتون أعلن عن ذلك صراحة قبل أسابيع قليلة حين أكد أن «المبادرة الأمريكية» التي أصبحت فيما بعد أساسا لاتفاق «واي ريفر» السيء مع الفلسطينيين ما هي إلا أفكار وطلبات «إسرائيلية» سابقة!

وإذا كان الحال كذلك على الصعيد العربي، فيبدو أن الأمور لا تختلف

تجاه بقية دول العالم الإسلامي، ولعل ذلك أحد أوجه تفسير الاندفاعة التركية تجاه بناء علاقات التحالف مع «إسرائيل».

لكن المثال الأكثر وضوحا وآنية ما كشفه نائب وزير الحرب «الإسرائيلي» «سلفان شالوم» كيف أنه لسنوات طويلة كانت الولايات المتحدة تردد في السر والعلن شروطها لتطبيع العلاقات مع إيران وهي : وقف ما تطلق عليه «دعم الارهاب» الذي يعني في الواقع إيقاف دعم قوى المقاومة ضد الاحتلال «الإسرائيلي» في فلسطين وجنوب لبنان ؛ و«تغيير الموقف الإيراني تجاه عملية السلام في الشرق الأوسط» و «وقف تطوير أسلحة الدمار الشامل».

إن الشروط السالفة الذكر هي نفسها التي أوضح سلفان شالوم «إنها الشروط الإسرائيلية» لتطبيع العلاقات الإيرانية ـ الأمريكية!!

والسؤال الآن : ما هو السر في تبني واشنطن «الرؤية الإسرائيلية» في التخطيط الاستراتيجي للمنطقة؟

لا يكفي في التفسير ماهو معروف من تطابق المصالح بين الطرفين وقوة اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة..فأهم من العاملين السابقين هو ضعف الوطن العربي والعالم الإسلامي وتفككه وتسابق بعض دوله لإرضاء واشنطن على حساب المصالح الاستراتيجية للعرب والمسلمين وعلى حساب القيم والأرض والمقدسات العربية ـ والإسلامية.

ولن تعود واشنطن إلى احترام الموقف العربي والإسلامي ومعاملته بالندية الواجبة إلا إذا احترم نفسه ومصالحه أولا.

١٩٩٨/٧/٥

الدمار الشامل

في محاضرة ألقاها الصحافي العربي الأشهر محمد حسنين هيكل في بيروت ونشرتها جريدة «الخليج» في ٢٨ يونيو الماضي .. جاءت المعلومة الهامة التالية:

«عندما تبين للولايات المتحدة الأمريكية أن المشروع النووي الباكستاني وصل نقطة اللاعودة ـ وكان ذلك قبل التجارب النووية الأخيرة بثلاث سنوات ـ لم يحدث ، كما لم يحدث مع الهند كذلك ، أن قامت الولايات المتحدة بفرض حصار وشن حرب لإزالة ما يطلق عليه وصف أسلحة الدمار الشامل ، وإنما قامت رسميا بإبلاغ الحكومة الباكستانية بما نصه: إنه في حالة ظهور أدلة على تعاون نووي باكستاني مع أي طرف عربي ، فإن الولايات المتحدة سوف ترى نفسها مضطرة إلى توجيه ضربة مباشرة وسريعة ومؤلمة للمنشآت النووية الباكستانية»!!

هذه الكلمات تطرح تساؤلات هامة يمكن بلورتها في محورين:

المحور الأول يتعلق بقضية انتشار السلاح النووي في العالم بشكل عام، ومن الأسئلة التي تثيرها معلومات هيكل : هل كانت الولايات المتحدة، الدولة العظمى الأولى في العالم، عاجزة عن منع انتشار السلاح النووي إلى الهند وباكستان.. أم أنها انتقائية في رفعها لشعار «منع انتشار أسلحة الدمار الشامل»؟! ..وبالتالي فهي غير معترضة على هذا الانتشار طالما أنه يساهم بمحاصرة وتهديد الصين والهند معا من خلال «توازن الرعب المتبادل»؟.. أم أنها

غير مكترثة لاحتمال اندلاع حرب نووية يقتصر تدميرها على القارة الآسيوية وبعيدا عن «العالم الغربي»..؟!

أما أسئلة المحور الثاني فهي أشد خطورة وارتباطا بحاضر ومستقبل الوطن العربي: فلماذا تصر واشنطن على إجهاض أي محاولة عربية لانتاج أسلحة يمكن تصنيفها تحت عنوان «أسلحة الدمار الشامل» بينما تساعد «إسرائيل» في هذا المجال وتتغاضى عن الانتشار في محيط جغرافي يمكن أن يشكل خطرا محتملا على العرب؟

من المعروف أنه كان للولايات المتحدة دور بارز في إجهاض محاولات «مصر الناصرية» لتوليد خبرة عربية نووية وصاروخية..! كما لا تغيب عن الذهن عمليات قصف ليبيا خلال الثمانينات بحجج شتى بينها سعيها لبناء مصنع لانتاج أسلحة كيماوية، ولا الضغوط والضجيج اللذان تعرضت لهما سوريا ومصر خلال فترات مختلفة من العقود الأخيرة تحت «العنوان نفسه».. بل هناك من يرى أن تقدم الجزائر على درب صنع المفاعلات النووية كان من الأسباب غير المعلنة لتفجيرها من الداخل وتدمير صناعتها الثقيلة.

كذلك هناك من يتساءل عن أسرار تغاضي واشنطن عن استخدام أسلحة الدمار الشامل بين طرفي الحرب العراقية ـ الإيرانية ، بينما يواجه هذا الانتشار بشدة لدى الطرفين حين يشكل احتمالا بعيد المدى للخطر على «إسرائيل»؟

ثم لماذا يعامل العراق «دون جميع البشر» بقسوة بالغة عسكريا واقتصاديا وانسانيا بحجة انهاء أسلحة الدمار الشامل.

فما الذي تريده واشنطن من العرب!!

١٩٩٨/٧/٩

يوليو .. والأمن

المناسبات الكبيرة والمنعطفات الهامة في حياة الأمم الحية تشكل فرصة لمراجعة النفس والفكر والمشاعر، وفي ذكرى ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ كم يحتاج العرب جميعا إلى مراجعة عقلانية هادئة وموضوعية لمسيرة حياتهم فكراً وممارسة.. خاصة في ذلك الجانب الذي أعطته الثورة أهمية متميزة وهو: الجانب الأمني الذي لا تخفى ضغوطه على أكثر من موقع الآن في الساحة العربية.

بداية، لا بد من التذكير أن ٤٦ سنة مرت على قيام ثورة ٢٣ يوليو في مصر العربية، و٢٨ سنة انقضت على رحيل زعيمها العربي الكبير جمال عبد الناصر.. وبالتالي فإن عملية إنصاف الزعيم، والحدث، ورجاله باتت في ذمة الله وفي ميزان عدله، كما أصبحت تشغل بال مؤرخي الأمة ومثقفيها المتطلعين إلى وعي دروس التاريخ وخبراته على درب صنع المستقبل.

وعليه فكم يتمنى المرء أن ينشغل كل المعنيين برصد هذا الحدث، وغيره من الأحداث الكبرى في حياتنا المعاصرة، بما ينفع الناس، بعيدا عن المعارك الفئوية و«الدونكيشوتية» والأحكام المسبقة الساعية إلى إدانة أو براءة أو تعظيم أو تبخيس.

من هذا المنظور تتوقف هذه العجالة عند « يوليو.. والأمن» منشغلة بالمستقبل وبناء الحياة على الأرض العربية بالاستفادة من خبرات قريبة مازالت مختزنة في ذاكرة الكثيرين.

ولعل من غير المبالغة القول إن ثورة ٢٣ يوليو هي التجربة الأولى المعاصرة في التاريخ العربي الحديث التي انطلقت للتعامل مع القضية الأمنية من زاوية وطنية وقومية ونظرة شاملة مرتبطة بالمعنى الحديث للأمن بأبعاده الاجتماعية والاقتصادية والجغرافية والاستراتيجية.

فعلى النطاق الفردي انشغلت ثورة ٢٣ يوليو بتوفير حياة كريمة لكل الناس من خلال إتاحة الفرص للجميع في التعليم المجاني ، واكتساب الخبرات والمعارف، وتوفير فرص العمل ، وإعمال مبدأ «تكافؤ الفرص » وتساوي الجميع أمام القانون.. وكان ذلك كله مدخلا ضروريا لتعميق الكرامة الإنسانية والانتماء الوطني وبناء علاقات صحية بين أبناء الوطن.

وجاءت فكرة «العدالة الاجتماعية » لتزيد المجتمع تكاملا وتكافلا ، وما كان ذلك ليتحقق لولا ارتكاز التنمية على هدف: زيادة الإنتاج وعدالة التوزيع.. لكي لا يكون العدل تعميما للفقر ، ولكي يرتفع مستوى المعيشة لدى الجميع فتنتفي مشاعر الغبن وتتعمق الوحدة الوطنية .

بتلك السبل أمكن تكوين فرد صلب وسوي في علاقته بمجتمعه، وبناء مجتمع متماسك عصي على الاختراق .. ومشروع نهضوي متفق عليه من قبل الأغلبية الساحقة وخاضع للمراجعة والتطوير حسب مراحل نمو العمل الوطني ودخول فئات اجتماعية جديدة إلى ميادين العمل والانتاج والفاعلية السياسية والاجتماعية.

وكان من أبرز مدركات الثورة فيما يتعلق بالقضية الأمنية إدراكها استحالة حماية الأمن الوطني لأي بلد عربي منفردا ، وأن «وحدة الأمن القومي» هي الركيزة القادرة فعلا على توفير الأمن لكل الدول العربية وسط عالم متلاطم تسعى حيتانه إلى السيطرة وامتصاص الثروات وفرض النفوذ والتبعية.

وكان تغليبها لوحدة الانتماء العربي بما يولده من تضامن وتعاون في مواجهة الآخرين ويوفره من أجواء صحية لحل كل المشاكل بود وأخوة انطلاقاً

من المصير المشترك، سواء منها ما يتعلق بالحدود أو ما يرتبط بتضارب المصالح القطرية ومحاولات القوى الخارجية توسيع الفجوات وتوليد الصراعات في الوطن العربي لشل فاعليته .. وتعظيم قوة العدو الصهيوني بين ظهرانيه.

وإذا كان هناك من انتقد المشروع القومي لثورة يوليو، الهادف إلى وحدة وقوة الأمة العربية، بحجة أن السعي لتحقيق هذا المشرع قد أدى لصدامات مكلفة مع قوى كبرى وأقليمية تتناقض مصالحها مع صعود القوى العربية، فإن فترة مابعد يوليو وما شهدته من تراجع للمشروع القومي لحساب تنامي قوة القطريات العربية أكدت صحة منطلقات وخيارات الثورة.

وبحساب عملي هادئ يمكن لأي عربي أن يدرك أن خسائر مرحلة نمو القطرية والضعف العربي تجاه الخارج والقوى الطامعة أكثر بكثير جدا من تكاليف معارك النهوض والتقدم.. ومن لايصدق لينظر حوله وليعد حساباته وليجمع خسائر المعارك القطرية والاختراقات الخارجية.. ثم ليحكم بالحق وسيرى كيف يصطدم بمنطق الحساب الذي لا يجامل..!!

١٩٩٨/٧/٢٤

قسوة مستفزة

من المؤكد أن تاريخ العلاقات الدولية سيسجل أن «الحقبة الأمريكية» من تاريخ الإنسانية اتسمت بـ «قسوة غير عادية» في تعاملها مع المنافسين والخصوم والأعداء على حد سواء، وان هذه القسوة المنطلقة من مركز النظام العالمي إلى أطرافه.. ساهمت بإعادة إنتاج «نموذجها» في أكثر من موقع، ومن الطبيعي ان تنتج أيضاً ردود الأفعال المقابلة التي مازالت في مراحل التكوين والتعاظم التدريجي.

النموذج الأكثر وضوحاً في تجسيد هذه المعاني ما أشارت إليه الباحثة الفرنسية الشهيرة «هيلين كارير دانكوس» مؤخراً في حديث إلى «الأورينت برس» حول العلاقات الامريكية الروسية، حيث رأت أن واشنطن حريصة على إبقاء روسيا «بين الموت والحياة» وان بين الامريكيين من يرون أنه «إذا لم يتم تغيير الجغرافيا في روسيا فستبادر هذه بالضرورة إلى إعادة تغيير التاريخ».. بما يعني تأييد فكرة تمزيق وتحطيم روسيا حتى النهاية، لذلك فإن «الولايات المتحدة تمارس سياسة الانهاك، حيث ان ما يقدم للروس في مجال الاستثمارات أو في مجال التمويل الاستهلاكي لا يعدو كونه نوعاً من الأقراص المهدّئة»!!

معنى عبارات «هيلين كارير دانكوس» ان تسليم الاتحاد السوفييتي السابق بانتهاء الحرب الباردة والتسليم أمام جبروت القوة الامريكيةلم ينه الصراع، بل وحتى تفكيك الاتحاد السوفييتي لم يكن كافياً من وجهة النظر الامريكية للقبول بدرجة النصر التي تحققت.. بل هي تتابع الصراع «الثأري» ضد الاتحاد الروسي نفسه طامحة إلى تدميره ووراثة عناصر قوته في آسيا الوسطى والقوقاز

حيث الغنى النفطي، وفي سيبيريا حيث المناجم المعدنية التي لا تنضب..!!

وإذا كان ذلك هو الوضع بالنسبة لروسيا، فماذا عن جنوب شرق آسيا؟

«هيلين دانكوس» تدعو للتمعن بحقيقة أن الزلزال هناك «أتى من وول ستريت، وبمجرد أن نفخ جورج سورس تداعى كل شيء في قاعة النمور»..!

وحتى في مجال أسواق النفط رأت «هيلين دانكوس» بحق أن «الأمريكيين يمتلكون المؤسسة المالية القادرة على التأثير في كل مكان» ثم تساءلت باستفهام استنكاري «هل نعتقد أن التذبذب الراهن في أسعار النفطُ مع استمرار خط التراجع يخضع لميكانيكية السوق»؟!

الواقع أن حرب النفط جزء من صراع متواصل لوأد إمكانيات النهوض والتحرر في الوطن العربي والعالم الإسلامي، كعملية متممة للضرب العسكري القاسي والمباشر بالقوة الأمريكية أو بالقوة «الإسرائيلية».. أو القصف السياسي المؤدي لشلل الإرادة وروح التضامن حتى وصلت الأمور إلى ما وصفته «دانكوس» بأن «قدرة العرب على الاعتراض باتت محدودة جداً (...) وأن الأمريكيين يقولون أنهم يمسكون حتى بالأعصاب السرية للشرق الأوسط»..!!

وليست بعيدة عما سبق محاولات إذلال أوربا في البلقان وجهود اجهاض مشروعها التوحيدي و«أطلسته».. ولا لعبة الضغوط والإغواء لتخدير وتحطيم الصين وإيران.. ولا ذلك الصمت العالمي المشبوه أمام مذابح وسط أفريقيا..!!

ذلك كله لا بد أن يستدعي ردود الفعل المناسبة، وإذا كانت «دانكوس» تقول: «لست من النوع الذي يعتقد بأن الكرة الأرضية ستدور حول قبعة الكاوبوي إلى أبد الآبدين، وإن تغيرات كثيرة هي في الطريق».. إلا أن أملاً أكبر قد يداعب الحريصين على تخفيف آلام البشرية، وهو أن يدرك عقلاء أمريكا أن القسوة بلا حدودُ والاستئثار بكل شيء.. ليسا الوسيلة الصحيحة أو المأمونة لقيادة العالم

١٩٩٨/٨/١٨

ابتذال سياسي

في الوقت الذي لا يستطيع المرء إلا أن يحترم أولئك الأمريكيين الذين خرجوا إلى شوارع واشنطن معبرين عن استنكارهم للاعتداءات الأخيرة على السودان وأفغانستان، لأنها في رأيهم مرتبطة بفضيحة «مونيكا جيت» وأزمة الإدارة الأمريكية ولا تقدم علاجا حقيقيا لما يسمونه بـ «الإرهاب».. فإن المرء لا يستطيع في المقابل أن يكتم مظاهر غيظه وقرفه من لغة سياسية أخرى مخادعة ومبتذلة شهدتها الأيام الأخيرة.

من ذلك على سبيل المثال تلك التصريحات التي صدرت عن «مادلين أولبرايت» وزيرة الخارجية الأمريكية عشية ضرب السفارتين الأمريكيتين في أوغندا وتنزانيا، والتي نضحت بمشاعر «التفوق العنصري» وتضمنت أن أمريكا ستفعل ما تريد في هذا العالم تأكيدا لتفوقها وتفردها... وقد شكلت هذه التصريحات فيما بعد أرضية لانطلاق الغارات الأخيرة..!!

وعلى المستوى نفسه تأتي الصيغة التي برر بها الرئيس الأمريكي كلينتون ضرب «مصنع الشفاء للأدوية» في «الخرطوم بحري» حيث ادعى أنه ينتج «عناصر يمكن أن تستخدم في صنع أسلحة كيماوية».. مستخدما تعابير مطاطة شبيهة بشهادته لما فعله مع «مونيكا لوينسكي» حين استخدم عبارة «تصرفات غير لائقة»..!!

والواقع يقول: لو أن هذا المصنع ينتج بالفعل أي مواد كميائية عسكرية لكانت مسؤولية كلينتون عن قراره مضاعفة، لأن مصنع الأدوية السوداني يقع

في منطقة كثيفة السكان، ولو كان الأمر كما ادعى كلينتون وأركان إدارته فإن الاعتداءات الأمريكية كانت ستودي بآلاف السودانيين الأبرياء.. أم أن ذلك ليس مهما لدى صناع القرار الذين لم يتورعوا عن الكشف علانية عن نيتهم المسبقة في قتل أكبر عدد ممكن في أفغانستان؟!

وما لم تقله الإدارة الأمريكية أن قصف مصنع الأدوية كان عملية متعمدة لاستكمال تحطيم «البنية التحتية» التنموية في السودان. وهي مكملة لعمليات العدوان والحصار التي لا ترحم صغيرا ولا كبيرا تحت مختلف الذرائع والمبررات، خاصة وأن مصنع الأدوية السوداني يلبي حاجة أبناء هذا البلد ودول عديدة في أفريقيا وآسيا.

لكن الأشد سوءا في قائمة اللغة السياسية المبتذلة تلك التصريحات التي صدرت عن قوى معارضة في المنطقة لا تدرك (أو تتجاهل) أن هناك خطوطا حمراء ينبغي عدم تجاوزها، فتستعدي الآخرين ضد أوطانها وتعطي مبررا لواشنطن للضرب حيث تشاء. من ذلك تلك البيانات المتسرعة التي حمّلت حكومات السودان وإيران والعراق مسؤولية ضرب السفارتين الأمريكيتين، والتي صدرت من قوى معارضة تنتمي إلى هذه البلدان عشية وقوع الانفجارين وقبل صدور أي اتهام حتى من واشنطن نفسها..!!

ثم تخرج اللغة السياسية عن كل الضوابط المنطقية حين تسعى لتبرير العدوان قبل أن تجف دماء الضحايا.. وكأن ما يراه المرء مشهد من «روايات اللامعقول».

إن ترشيد لغة وعلاقات بعض الأنظمة العربية وقوى المعارضة فيما بينها، وإدراك الممكن من غير الممكن في العلاقات السياسية داخل الدول العربية ثم بين هذه الدول وبعضها البعض بات من الضرورات التي يجب احترامها كمدخل لعقلنة العمل السياسي العربي واستعادة االتضامن الذي يستطيع وحده منع الآخرين من استباحة أرض العرب والمسلمين ودمائهم.

١٩٩٨/٨/٢٢

محاولات للحسم

التحالف الأمريكي الصهيوني، وتابعه التركي القلق الباحث عن دور، وبعض الاطراف الاقليمية المتهافتة والطامحة الى التعلق حتى بالعربة الأخيرة من هذا التحالف ... يتحركون في المنطقة بنشاط مسعور يهدد كل توازناتها ويؤشر الى الرغبة بحسم الصراع .. فهل تنجح هذه التحركات؟ أم ان السحر يمكن أن ينقلب على الساحر؟

مع مطلع التسعينات دعا الكيان الصهيوني والأطراف التي تشكل امتداداً له في الولايات المتحدة الى تصور أوسع لما يسمى «الشرق الأوسط» الذي تهدف «اسرائيل» فيه للتحول الى «القوة الإقليمية المركزية» ضمن الاستراتيجية الكونية الامريكية.. ورأى هذا التصور ان يتم التخطيط للتعامل مع مايسمونه «الشرق الاوسط الكبير» الذي يضم فضلاً عن الوطن العربي معظم العالم الإسلامي بما في ذلك جمهوريات آسيا الوسطى الاسلامية .. وحتى «منطقة القوقاز» الروسية نفسها.

المعركة الآن تجري على هذا الاتساع، ومن خلال ساحات متعددة لعل اهمهاواخطرها واكثرها علاقة بحسم الصراع هي تلك الجارية على أرض فلسطين وما حولها. وذلك للتماس المباشر فيها مع المركز الاقليمي الصهيوني والقوة الدولية الأمريكية المهيمنة.

وبينما لاتخفي واشنطن ان «اسرائيل» و «النفط» هما المصلحتان الحيويتان البارزتان بالنسبة اليها في هذا «الشرق الأوسط الكبير».. فإن «اسرائيل» عبر

صواريخها البعيدة المدى والاقمار الصناعية الحربية التي اطلقتها في السنوات الأخيرة واسلحة الدمار الشامل النووية والبيولوجية والكيميائية التي مكنتها واشنطن من امتلاكها، فضلاً عما أسمته مؤخراً بالجدار الذي تسعى من خلاله الى شل قدرة الصواريخ العربية والاسلامية.. تشكل جميعا مؤشرات الى الطموح الواسع المدى للسيطرة على وطن العرب وعالم المسلمين تحقيقا للأهداف الاستراتيجية البعيدة المدى للمشروع الصهيوني من جهة، وانسجاماً مع دور القوة الاقليمية المركزية في هذا الاقليم ضمن الاستراتيجية الكونية الامريكية.

على هذا الاتساع تجري المعركة الآن لحسم الصراع، ومن مظاهرها:

* تجاوز السلطة الفلسطينية الخطوط الحمراء في حجم التنازلات، حيث رأى «حيدر عبد الشافي» فيما يجري الان «عملية بيع» للوطن الفلسطيني، وان قبول مايسمى «المبادرة الامريكية المعدلة» التي هي «أفكار اسرائيلية»مائة بالمائة، لايعني إلا ضياع فلسطين لتبقى «السلطة» مرضيا عنها ضمن ماتتصور انه تحالف الأقوياء .. وفي الاتجاه نفسه تأتي العملية المنسقة ضد «حماس» و «الجهاد» بهدف الاستئصال النهائي للمقاومة الفلسطينية.

هذا التطور هو ماهدفت اليه مادلين اولبريت وزيرة الخارجية الامريكية حين أكدت ارجاء أي حركة على المسارين السوري واللبناني الى مابعد احداث التقدم على المسار الفلسطيني!!

* لكن الحركة لم تنتظر على المسارين الآخرين، وتعبر عنها سلسلة الحشود والتهديدات «الاسرائيلية» و«التركية» ضد سوريا.. والتي اتسعت لتشمل ايران والعراق والتي لاتنفصل عنها بالتأكيد جهود اعادة تنشيط عملية تقسيم العراق من خلال الاتفاق الكردي الأخير.

ولا تنفصل عن ساحة الصراع لعبة «العصا والجزرة» التي يمارسها التحالف الامريكي الصهيوني مع إيران، فمقابل اغراءات «التطبيع» هناك التهديد والوعيد التركي و «الاسرائيلي» وتسخين جبهة الشرق الأفغانية.

* وحتى مصير «طالبان» وافغانستان والباكستان نفسها ليس خارج إطار الحسابات، فبينما يسعى التحالف الامريكي الصهيوني للضغط على تلك الجبهات لربطها (مع جمهوريات آسيا الوسطى) بالمخطط العام ولحساب تجديد الصراع المذهبي المدمر في العالم الاسلامي، فإن هذا التحالف يسعى بالمقابل الى استئصال القوى الصاعدة في جميع تلك المواقع من الساعين الى بناء «عالم اسلامي» يجسد اخوة المسلمين وينهي لعبة ذبحهم باستغلال تناقضاتهم ويسعى الى عالم يقوم على الحق والعدل والمساواة نقيضا للاحتلال والسيطرة والطغيان ... فهل يدرك المبصرون حدود الصراع؟!!

١٩٩٨/١٠/٤

تاريخ «حافل»

هل هي مصادفة أن يأتي التصعيد التركي على الحدود السورية بينما تحتفل سوريا ومصر بالأداء العربي المميز في مواجهة «إسرائيل» أثناء حرب أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٧٣؟

أوليس ثمة رابط أيضاً بين التحالف العسكري التركي مع الكيان الصهيوني، وإجراء المناورات الجوية والبحرية المشتركة، والتخطيط السياسي والعسكري المشترك وبين هذه العدوانية المستعرة في أنقرة ضد دمشق؟

الواقع أن تاريخ «النخب الأتاتوركية» المستلبة والتابعة لايطمئن ولايشي بأي خير فيما يتعلق بالموقف ليس تجاه سوريا وحدها وإنما تجاه كل العرب والمسلمين. يتأكد ذلك سواء من خلال استعراض سلوكها السابق أو من خلال مقارنته بطريقة إدارتها للأزمة الراهنة التي تحرص من خلالها على إقفال بوابات الحوار وحسن الجوار لحساب تصعيد لايخدم على الإطلاق حتى مصالح الأتراك أنفسهم.. بقدر مايخدم نتنياهو وغلاة الصهاينة. ولقد آن الأوان لكي يواجه العرب الحقائق بصدق ووضوح. ومع الحرص الشديد على الصداقة والمحبة والأخوة الإسلامية مع الأتراك لابد من الفصل بين الشعب التركي، المنتمي إلى دينه وتاريخه وجغرافيته، وبين النخبة المنفصلة عن قيم شعبها ومرجعيته الحضارية.

لقد كان العرب يعتبرون أنفسهم، وهم بالفعل كذلك، شركاء في الخلافة العثمانية، ومازال الحنين إليها موجوداً في نفوس الكثيرين منهم. لكن النخبة

الحاكمة في تركيا هي التي قضت على هذه الدولة وقادت حملات «التتريك» ضد عرب الشام والعراق والجزيرة بقصد قهر العروبة والإسلام وزرع العداء في صفوف أمتين مسلمتين بارزتين.

مع تكوين الجمهورية التركية سعت تلك «النخب» إلى الالتحاق بالغرب بأي ثمن، ومعاداة الشرق الذي تنتمي إليه بكل السبل، وكان من الطبيعي أن تنال النصيب الأكبر من أذى هذا التوجه: سوريا التي تمتد حدودها مع تركيا حوالي (٨٧٧ كيلومتراً) والعراق (٢٣١ كيلومتراً).

ولقد كانت تركيا ومازالت، وحتى إلى ماقبل أشهر قليلة، لاتخفي أطماعها في الموصل وكركوك، لكنها بالنسبة للواء الاسكندرون السوري نجحت خلال الفترة من ١٩٣٦ إلى عام ١٩٣٩ في طرد جزء كبير من سكانه العرب السوريين وخلخلة بنيته الاجتماعية قبل ضمه رسمياً مستغلة وجود الاستعمار الفرنسي وانشغال الشعب السوري بمقاومته.

ثم كانت أنقرة الذي ينتمي شعبها إلى الإسلام أول عاصمة تسارع إلى الاعتراف بالكيان الصهيوني وتقيم معه علاقات دبلوماسية في ٢٨ مارس ١٩٤٩ .

وفي عام ١٩٥٥ تبنت تركيا وقادت اقليمياً عملية إنشاء حلف بغداد الذي هدف إلى تفكيك «ميثاق الأمن الجماعي العربي» وتشكيل غطاء للنفوذ الأمريكي، وإدخال «إسرائيل» كعضو في نسيج المنطقة..!! وفي عام ١٩٥٧ تبنت تركيا «مبدأ إيزنهاور» الذي هدف إلى ماسماه «ملء الفراغ» في المنطقة بمواجهة حركة القومية العربية الصاعدة، ولم تكتف بذلك وإنما عمدت خلال الفترة من سبتمبر إلى ديسمبر من تلك السنة إلى تصعيد التهديدات العدوانية ضد سوريا، وحشدت على حدودها بالفعل عدة فرق عسكرية. ولم تلجم عدوانيتها إلا مواقف عربية ودولية صارمة أبرزها الدعم العسكري الذي قدمته مصر الناصرية لسوريا، وموقف سوفييتي صارم تجلى بإنذار من رئيس الوزراء «بولغانين» وتعزيز القوات السوفيتية على الحدود الشمالية التركية.. مع إصرار

الشعب العربي في سوريا على مقاومة التحالف الواسع المعادي في ذلك الحين

وفي عام ١٩٥٨ وقفت تركيا في الأمم المتحدة ضد استقلال الجزائر. وشكلت قاعدة «انسرليك» فيها منطلقاً لقوات التدخل الأمريكي في لبنان، ووقعت مع «إسرائيل» وإيران الشاه تحالف «الرمح الثلاثي» لمواجهة الجمهورية العربية المتحدة وحركة النهضة العربية، وبموجب هذه الاتفاقية افتتح «الموساد» مراكز له في إيران وتركيا. وبينما نجح الشعب الإيراني بتحرير نفسه من ذلك الدنس تصرّ النخب التركية على مزيد من ربط مصيرها بالكيان الصهيوني.

وإذا كانت تركيا قد شاركت في المؤتمر الإسلامي الأول الذي انعقد كرد فعل لإحراق اليهود المسجد الأقصى.. فأنقرة عارضت بشدة دعوة جماعية لقطع العلاقات مع الكيان الصهيوني. وطوال سنوات كثيرة سعت ومازالت للعب بالورقة الكردية ضد العراق وسوريا وإيران، وهاهي الآن تعود لتخوض حرباً بالوكالة لحساب «إسرائيل». وتصر على إجهاض الحلول الدبلوماسية وتحركات حسن النية العربية، ويمتد بها الغرور والصفاقة إلى التهديد باحتلال دمشق!! ومن أجل أن تخوض هذه الحرب طردت أنقرة كل الشخصيات المتوازنة في بنائها السياسي والعسكري، وهاهي تلوح بسيف «إسرائيل» ولحسابها.. لكن دمشق ليست لقمة سائغة، والجسد العربي المدمى لن يعدم من تحركهم النخوة والانتماء.. ولعل السحر ينقلب على السحرة إقليمياً ودولياً إن شاء الله.

١٩٩٨/١٠/٩

الصفقة

ليس للمراقبين السياسيين حاجة لانتظار ماتتمخض عنه «قمة واي بلانتيشين». وليس للمنشغلين بمصيرهم من الفلسطينيين والعرب أن ينتظروا القرارات، فكل شيء واضح، والعملية مجرد إخراج فج لكارثة جديدة تم حبكها خلال مراحل «الاعداد»..!

هل في ذلك فكر تآمري أو استباق للنتائج؟!

أبداً.. والحكاية لاتحتاج إلى ذكاء، فكل شيء معلن و«على عيونك ياتاجر»!!.. وفيما يلي تفاصيل «الصفقة» المتعددة الأطراف!!

كشفت وكالة الأنباء الفرنسية قبل انعقاد قمة واي بلانتيشين عن «الصفقة الداخلية الأمريكية»!! بين اللوبي اليهودي وإدارة كلينتون الديمقراطية، حيث أكد «مسؤول يهودي كبير» أن «الطائفة اليهودية مارست تأثيراً ضخماً على الإدارة الأمريكية»، بغرض «إبقاء الولايات المتحدة ملتزمة بعملية التسوية رغم أن عدداً كبيراً من الأمريكيين لم يكونوا يمانعون بوضع هذا الملف المعقد جانباً»! ورأى المسؤول الصهيوني أن هذه الصفقة كانت سهلة، خاصة «بعد أن أصبحت الكرة في الملعب الفلسطيني، منذ أن وافق نتنياهو على انسحاب «إسرائيلي» إضافي من الضفة الغربية»..!!

وما أشار إليه المسؤول اليهودي هنا هو «الأفكار الإسرائيلية» التي سوقتها واشنطن عبر «المبادرة الأمريكية» التي تم تعديلها (بأفكار «إسرائيلية» أيضاً) أكثر

من مرة لتستقر على صيغة «١٠ + ٣» فتحول الضفة الغربية إلى «جيتوات» فلسطينية تسيطر «إسرائيل» على ٩٠٪ تقريباً من مساحتها..!!

هذه «الصفقة الداخلية الأمريكية» أيدها «٨٢٪ من اليهود الأمريكيين المنظمين» لأنها تتطابق بشكل كامل مع ماتريده الحكومة «الإسرائيلية» المتطرفة المتمسكة بالحدود القصوى لمطالب «إسرائيل». وستكون هذه الصفقة مفيدة من ناحية أخرى لمصير كلينتون الشخصي ولإدارة الحزب الديمقراطي، لأنها «يمكن أن تعطي دفعاً جيداً لعدد من المرشحين الديمقراطيين في انتخابات الثالث من تشرين الثاني - نوفمبر المقبل» (وقد تحقق ذلك بالفعل وكسب الديموقراطيون ٥ مقاعد جديدة).

رئيس وزراء العدو أكمل صورة الصفقة فلسطينياً واقليمياً بين «إسرائيل» والولايات المتحدة لتقرير مصير «الشرق الأوسط».. وقد وردت خطوطها في حديث أجراه «نتنياهو» مؤخراً مع صحيفة «نيوزويك الأمريكية»، قال فيه: «هناك ارتباط قوي جداً بين «إسرائيل» والولايات المتحدة يضمن أن تبقى الخلافات التي تحدث بيننا بحيث لايتأثر الطرفان بها».

وحول لقائه السابق مع كلينتون قال «كان لقاؤنا ممتازاً» وتم الاتفاق على التسوية التي: «تلكأنا عندها لبعض الوقت، لأن التخلي عن أكثر من ١٠٪ يثير لنا مشكلة خطيرة» وجاء «التغيير باقتراح ٣٪ الباقية محمية طبيعية» وفي المقابل أوضح نتنياهو أنه يتعين على الفلسطينيين «جمع الأسلحة غير المرخصة، وتنفيذ خطة مفصلة ضد المنظمات «الإرهابية» وبنيتها التحتية، وتخفيض حجم شرطتهم، ووقف التحريض في وسائل الإعلام والمدارس، وإلقاء القبض على «القتلة» وتسليمهم»! وقد تضمن الاتفاق الموقع فيما بعد كل هذه البنود

وعلى الصعيد الاقليمي شرح نتنياهو كيف أنه ناقش مع كلينتون «موضوع إيران والعراق والعالم غير المستقر» و«تسرب الصواريخ» إلى مااعتبره «أنظمة شريرة» معادية للكيان الصهيوني.

ذلك كله يعني أن التحالف الأمريكي ـ الصهيوني يخطط لاحتلال كل «الشرق الأوسط»، وأن الوطن العربي والعالم الإسلامي جميعاً هو «المادة» التي يرسم الحليفان مستقبلها.. أما دور السلطة الفلسطينية فمجرد تسهيل الأمور وإراحة «إسرائيل» من المقاومة الفلسطينية «الإرهابية».. وإنهاء دور القضية الفلسطينية كرافعة للنضال القومي والجهاد الإسلامي لحماية مستقبل ومصير «الشرق الأوسط» وأهله..!

١٩٩٨/١٠/١٨

الحلم اليمني

إلى أين وصل «الحلم اليمني» بعد ٨ سنوات من قيام الوحدة؟ وماذا تخبئ الآفاق القريبة والمرئية؟

أواسط الثمانينات شهدت عاصمة ماكان يعرف باليمن الشمالي ندوة حول «الوحدة اليمنية» بالتعاون بين جامعة صنعاء و«مركز دراسات الوحدة العربية».. وقد ضمت عدداً كبيراً من المفكرين والمسؤولين والصحافيين اليمنيين والعرب، وكان لي شرف حضورها.

وفي إحدى الجلسات التي بحثت في قضية الوحدة اليمنية ضمن إطار العمل الوحدوي العربي، صدرت عن عدد من الأخوة اليمنيين عبارات تمحورت حول معنى واحد عبر عنه أحدهم بقوله: «لن تتحقق الوحدة العربية قبل تحقيق وحدة اليمن».

وكانت تلك العبارة الموجزة البليغة محملة بالمعاني المتناقضة، وهي بقدر ماعكست فكرة أن اليمن يكاد يختزل مشكلات وتحديات الواقع العربي، بقدر مارمزت إلى «الجذر العربي» في اليمن كمدخل وحدوي طبيعي لتحقيق طموح الأمة، وبقدر مأأشارت من طرف خفي إلى تطلع يمني مفهوم لدور فاعل لتحقيق الوحدة العربية.

ثم شاءت الأقدار ألّايطول الانتظار، فما أن دخل عقد التسعينات حتى كانت المتغيرات الدولية والاقليمية العنيفة والمتسارعة قد أنبتت مناخاً مناسباً لقيام الوحدة اليمنية. بدورها كانت اليمن ونخبها السياسية جاهزة لتلقف

اللحظة المناسبة واتخاذ القرار الكبير الذي كان يبدو قبل فترة قصيرة صعباً وبعيداً.

وفي مايو من عام ١٩٩٠ تم انجاز الطموح اليمني الكبير، فتحققت الوحدة وقام النظام السياسي فيها على أعمدة الأحزاب الثلاثة المعروفة في بحر من التأييد الشعبي الجارف.. والأحلام اليمنية الكبيرة.

وكان معروفاً ومحسوباً مسبقاً أن الوحدة في المنطقة العربية حين تتجاوز الحلم إلى الواقع وتتجسد في كيان معين محدد الأبعاد... عليها أن تواجه تحديات ومصاعب غير عادية فضلاً عن المصاعب الطبيعية لعمليات الاندماج والبناء والتنمية في بيئة مازالت تعاني التخلف والحاجة وتبحث عن سبل لبناء حياة سليمة.

ومع اهتزاز أعمدة «الائتلاف السياسي» عانت اليمن الجديدة الموحدة من مصاعب الشلل والتوجس، ومع انفراط هذا التحالف اندلعت الحرب الأهلية المدمرة التي ازداد سعيرها بفعل عوامل خارجية عديدة... لكن البحر اليمني الوحدوي والأوضاع العالمية ساهما معاً في تجاوز تلك المحنة.

وما إن خرجت اليمن من ظرف الحرب حتى كان عليها أن تفاجأ بالعدوان على «أرخبيل حنيش» الذي هدف، فضلاً عن محاولة انتزاع تلك البقعة الاستراتيجية لحساب قوى تناصب العرب العداء، إلى هدف آخر هو رسم حدود للدور اليمني في منطقة مداخل البحر الأحمر والقرن الأفريقي.

وقد انضمت هذه التحديات الخارجية إلى مايعانيه اليمن في الداخل من الاضمحلال التدريجي في القاعدة الحزبية للنظام السياسي إلى معضلات التنمية وتحدياتها الاجتماعية والاقتصادية والأمنية التي تتردد أخبار مضاعفاتها مع كل صباح.

فإلى أين يمضي الحلم اليمني في هذه الأجواء؟

الوحدة تزداد رسوخاً لأنها تعبير عن طموح مشروع وحقائق راسخة في

التربة اليمنية والعربية. لكن بناء اليمن الحديث يحتاج مع ذلك إلى سياسة خارجية أكثر انسجاماً مع طبيعة اللحظة التي يعانيها الشعب العربي في اليمن والأمة التي ينتمي إليها، وإلى وحدة وطنية أكثر اتساعاً حتى من «التحالف الثلاثي» الذي حكم اليمن عشية إنجاز الوحدة، وإلى فكر مبدع سياسياً واقتصادياً قادر على صنع الوئام مع محيطه العربي، وإلى حماية الهيبة الاستراتيجية للجذر القومي والتاريخي العميق في اليمن تجاه القوى غير العربية، وإلى حشد الجماهير والموارد اليمنية كلها لمغالبة التحديات والمصاعب.

واليمن قادرة إذا أحسنت التحكم بدفة السفينة، وتنبهت إلى مؤامرات القوى الخارجية الكبرى التي تسعى لتعميق الأسافين بين العرب لحساب أعدائهم، ونجحت في تحويل إنتمائها وطاقات شعبها الخلاق بكل قواه السياسية إلى مصادر قوة وحركة.

عندها سيدرك الجميع كم هو غني هذا اليمن، وكم هو قادر على استعادة صفة «السعيد».

١٩٩٨/٦/١٩

الجزر اليمنية العائدة

أخيراً، وبعد مايقرب من ثلاث سنوات على انفجار النزاع الأرتيري ـ اليمني، عقب اقدام أسمرة على احتلال جزر حنيش بالقوة المسلحة في ديسمبر ١٩٩٥ ، صدر الحكم الذي قبله الطرفان المختصمان تنفيذاً لتعهد سابق بقبول نتائج التحكيم.

وقد أعلنت هيئة التحكيم الدولية قرارها الذي لم يقتصر فقط على الأرخبيل محل النزاع، وإنما امتد إلى كل جزر منطقة مضيق باب المندب كمقدمة لاطفاء النزاع وحسم الترسيم النهائي للحدود البحرية بين البلدين.

وبموجب هذا الحكم فقد آلت إلى السيادة اليمنية ٣٩ جزيرة متفاوتة المساحة، أكبرها الأرخبيل محل النزاع المكون من حنيش الكبرى وحنيش الصغرى وزقر... كما آلت إلى السيادة الأريتيرية «جزر المحبكة (بما فيها ساليا) وحربي وسلات وهاي وهايكوك والجزء الجنوبي الغربي من جزيرة كوك» فضلاً عن تمتع صياديها بحقوق الصيد في المنطقة.

ويمكن في ضوء هذا الحكم رصد التفاعلات والنتائج التالية:

* هذا الخبر لم يسعد اليمنيين جميعاً فقط وإنما أسعد أيضاً كل عربي، لأن اليمن العربي استعاد جزءاً غالياً من ترابه وموقعاً استراتيجياً له مكانة خاصة في التاريخ العربي المعاصر لارتباطه بحرب أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٧٣ . ولعل في هذا الانجاز بعض التعويض عن الحالة النفسية السيئة التي رافقت احتلال الجزر، وعن المعاناة والقلق طوال ثلاث سنوات قاسية على الإرادة والضمير، وكان

الصبر خلالها دون شك عملية ليست بالهينة. وكانت مراهنة السلطة اليمنية على «الحل السلمي» والتحكيمي محفوفة بالمصاعب، وبالتالي فإن هذا الانجاز كان انتصاراً للدبلوماسية اليمنية، التي أصرت على الحركة بعيداً عن الخيار العسكري ونجحت (وساعدتها الظروف) على الوصول إلى حل مشرف.

* بالمقابل، فإن هذا الحكم لايشكل هزيمة لأرتيريا، بل يمثل نقطة لصالحها في احترام الشرعية الدولية وبادرة حسن نية تجاه اليمن والعرب. ومن المأمول أن يشكل فرصة مناسبة لمراجعة أسمرة لطريقتها ومنهجها في السياسة الخارجية الاقليمية والدولية وفي دورها وعلاقات التحالف التي اختارتها لنفسها.

فقد آمن كثير من العرب وعملوا مااستطاعوا من أجل أرتيريا وثورتها وتحررها، ثم تفاءلوا بانتصارها وبالتغيير الذي شهدته اثيوبيا، وأملوا أن يشكل الانجاز الكبير فرصة لاستعادة منطقة القرن الافريقي لدورها التاريخي كقناة تفاعل ثقافي وحضاري واقتصادي بين العرب وقارة افريقيا السمراء الغالية عليهم منذ عشرات القرون.

لكن العرب الأكثر حماسة لكل هذه المفاهيم كانوا الأكثر صدمة حين سارعت أريتريا دون أي مبرر إلى مجافاة الأمة العربية واختيار التحالف مع عدوهم «الإسرائيلي» انطلاقاً من تصور خاطئ بات يحكم أنظمة عديدة في المنطقة يرى واهماً أن دخول البوابة «الإسرائيلية» يعني انفتاح انهار الأمن والسمن والعسل الأمريكية!! ضد كل منطق الأشياء وبديهيات علاقات المصالح والعلوم السياسية.

ولعل الدروس التي تلقتها أريتريا، ويتلقاها الأثيوبيون والأفارقة والعرب، تشكل فرصة لمراجعة الجميع لمواقفهم في كيفية الحصول على «القوة» الحقة عبر الاعتماد على الذات والتحالفات الاستراتيجية القائمة على الندية والاحترام المتبادل والمصالح المشتركة والتصالح مع التاريخ والجغرافيا.

* لايستطيع منصف أن يغفل الدور المهم الذي لعبته فرنسا في حل هذه الأزمة، وهو دور يدعو للاحترام والتقدير وينسجم مع خطوات مماثلة في

«الشرق الأوسط وافريقيا» تعيد لفرنسا دوراً دولياً محترماً لايقوم على المنطق الاستعماري الأناني (كما كان الأمر سابقاً بالنسبة لباريس، وكما هو مستمر بالنسبة لقوى غربية كبرى سواها)، وإنما يقوم على تغليب منطق العدالة والشرعية الدولية ومعايير القانون والعدل واحترام إنسانية ومصالح الشعوب.

* ومن الدروس المهمة التي أفرزتها هذه الأزمة: إمكانية الوصول إلى الحق والعدل عبر «الحل السلمي» إذا توفرت الظروف الدولية والاقليمية المناسبة، وذلك ينسجم مع طبيعة الروح الحضارية التي زرعها الإسلام في المنطقة، وهو بالتالي الخيار العربي والإسلامي الأول، خاصة بالنسبة لدول الجوار.

لكن ذلك لايعفي أياً من الأنظمة العربية، والنظام الاقليمي العربي عموماً، من ضرورة الاستعداد للأسوأ، فالضعف والفرقة والصراعات العربية ـ العربية هي التي تغري الأقربين والأبعدين بتجاوز حدودهم، حتى ولو كانت الخطوة هروباً إلى الأمام ولاتخدم حتى المبادرين إلى افتعالها.

كما أن الظرف الاقليمي والدولي الذي أتاح الفرصة للتحكيم بالنسبة لقضية الجزر قد لايكون متاحاً للتعامل مع الأزمات الأخرى، وأمامنا أمثلة قاسية فاقعة في فلسطين، وفي ذلك الأسلوب العدائي والقهري القائم على فرض الحصار والافناء على أجزاء غالية من الشعب العربي في العراق وليبيا والسودان.

١٦/١٠/١٩٩٨

السلاح الأجدى

المقاومة الوطنية والاسلامية في جنوب لبنان تحقق بصمودها وصلابتها في الميدان انجازين كبيرين حضارياً وأخلاقياً، فضلا عن المهمة الأساسية التي تقاتل لبلوغها وهي تحرير تراب الوطن اللبناني المحتل.

أما الانجاز الأول فيتجلى في القدرة على مخاطبة العدو الصهيوني باللغة الوحيدة التي يفهمها ويضطر مرغماً لسماعها: لغة المواجهة بالصبر والدم والاستشهاد، وإرغام العدو المتكبر المتغطرس على أن يدفع ثمناً لاحتلاله للأرض العربية من دم أبنائه ومن هيبته المزعومة التي بناها على اختلال ميزان القوى العسكري بفعل الدعم الامريكي اللامحدود... وعلى مفاهيم ساهم العرب في تكريسها اتاحت لغرور العدوان أن يتصور (زيفاً وخداعا) قدرته على هزيمة القوة العربية وفرض شروطه للتسوية على الأمة كلها...!

أما الإنجاز الثاني، فهو قدرة المقاومة الوطنية الاسلامية في جنوب لبنان على التأكيد بالبرهان المادي والميداني، أن الأمة العربية عصية على الإخضاع بالقهر، وانها قادرة على ممارسة كل أشكال المقاومة المشروعة حتى في أسوأ الأجواء الاقليمية والدولية.

وبذلك، تذكر هذه المقاومة بحلقة مهمة من حلقات الصراع التاريخي الطويل: يوم انهارت مواقع المدن العربية الضعيفة أمام الغزو الصليبي، وساد الليل إلا من فدائيين نذروا أنفسهم لمقارعة الطغيان واستنهاض الأمة.. فكانوا «رافعة

الصمود» التي ساعدت على إيقاظ الوعي والايمان وتحريك جحافل الحسم والنصر. وما أشبه الليلة بالبارحة.

ومن حضروا الحوار مع الدكتور ادوارد سعيد مؤخراً في «المركز الثقافي بالشارقة» لابد انهم توقفوا عند تأكيده معلومة معروفة للمطلعين والمتابعين، هي ان الرأي العام الغربي لم يبدأ بالتنبه الى الحقوق المشروعة في مواجهة العدو الصهيوني إلا عقب الأداء العسكري والاقتصادي العربي الجيد عام ١٩٧٣ ، وأثناء الانتفاضة التي واجه فيها اللحم الحي جحافل العدوان وأحدث أسلحته الفتاكة.

والمقاومة الوطنية في جنوب لبنان تعيد الآن تجسيد هذه المعاني السامية، وتضيف اليها «تقنيات» متطورة وموجعة للعدو، وتعيد الى الأذهان كلمة حق تقول :«كم من فئة قليلة غلبت فئة كبيرة بإذن الله».

فرغم الاختلال الهائل بالعدد والعدة بين المقاومين وبين جيش العدوان، يستمر الصبر والنضال ويحقق انجازات حقيقية على درب التحرير، ويدفع نتنياهو المتغطرس الذي يقوم بابتلاع كل فلسطين تحت رايات «سخريته من السلام»... الى البحث عن سبل الخلاص من مأزق المواجهة في الجنوب الصامد، بما في ذلك اللجوء الى توسيط أوربا التي يعبر كل يوم عن احتقاره لها ولدورها الدولي ويصر على نفيها من معادلة التسوية...!!

بورك الصامدون على درب «صراع الوجود» الحضاري الطويل.

١٩٩٨ /٣/٨

قوة التنوع

ظواهر عديدة تستحق الرصد والقراءة على أرض لبنان العربي وبين صفوف شعبه ونخبه السياسية. وهي قد تعكس من التنوع مايدفع البعض الى التساؤل حول أسرار هذا البلد وقدرته على استيعاب الأضداد وتعايش المتناقضات.

فقد استطاع لبنان تحقيق صمود سياسي غير عادي في وجه المخططات الصهيونية، ونجا أكثر من مرة من الانزلاق الى مهاوي الحلول المنفردة ومعاهدات التبعية للعدو الصهيوني، وها هو يقف الآن بين قوى الصمود البارزة المعارضة للهيمنة «الاسرائيلية» على المنطقة.

وفوق ذلك أنجب هذا البلد العربي قوى مقاومة متطورة وعصرية، قادرة على التجدد حسب مراحل الصراع، وتستند الى عمق ديني ووطني وقومي يستخلص اروع مافي الانسان العربي من امكانيات الصمود وصلابة المواجهة وروح التضحية.

وكما نجحت على أرضه تحالفات المقاومة الوطنية والفلسطينية والسورية في مقارعة العدو الصهيوني سنوات طويلة، فانها تمكنت من مطاردته وايقاع الخسائر في صفوفه حين تجرأ على احتلال المدن والوصول الى بيروت في حرب عام ١٩٨٢ ، فسقطت قلاع العدوان واحدة أثر اخرى وانحسر الاحتلال الى قطاع من الجنوب العزيز الصامد.

وهناك استطاعت المقاومة الإسلامية والوطنية المجاهدة، بعمودها الفقري «حزب الله»، ان تقدم حتى الآن نموذجاً رائعاً للصبر والتطور والنفس الطويل في مقارعة عدو متغطرس ومدجج بالسلاح، ولا يتورع عن اتباع سياسة الارض المحروقة (كما جرى أثناء العدوان الشامل الذي أطلق عليه الصهاينة اسم: عناقيد الغضب). واستطاعت «العين» ان تقاوم «المخرز» وان تدفع العدو الى البحث عن وسائل للانسحاب من الجنوب بأقل خسائر ممكنة على مشروعه الاستيطاني التوسعي في الارض العربية.

كذلك نجح لبنان بعد حرب طويلة دامية في استعادة بناء مؤسساته السياسية، وتوجها مؤخراً بالانتخابات البلدية والاختيارية التي عكست وحدة وطنية متنامية ومشاركة واسعة في الحياة السياسية لجميع الطوائف. هذا فضلاً عن جهود لايمكن نكرانها في مجال البناء والتنمية والعافية الاقتصادية والسياسية.

واذا كانت لقوى المعارضة وجهات نظر تستحق الاعتبار وتنتقد ماتراه من نموذج غير سوي يؤدي الى تصاعد التفاوت الاجتماعي والطبقي في لبنان، ونموذج سياسي مازال بحاجة لمزيد من الشفافية والتوازن.. الا ان ماتحقق حتى الآن على درب البناء السياسي والاقتصادي يعتبر دون شك انجازا كبيرا بعد سنوات طويلة من حرب مدمرة دامت مايقرب من عقدين.

والسؤال الاهم الآن: كيف يشكل التنوع عوامل قوة أو ضعف؟ متى يؤدي الى التفكك والصراع، ومتى ينجح بتحريك الاندماج وتصليب البناء الوطني وتوليد قوى المقاومة والصمود والتجدد؟

الفيصل هو في «الانتماء» وادراك طبيعة «الموقع» و «الدور».

فقوة لبنان ليست بضعفه وتبعيته، كما كانت ترى بعض نخب سلطة ماقبل الحرب. وقد أكدت التجربة ايضاً ان «اسرائيل» وحلفاءها لايحملون الا (وعود) الدمار والاحتلال والتفكك.. وان صدق الانتماء للجغرافيا والتاريخ

والعروبة والعقيدة الحقة الصافية هي أقوى اسلحة هذا البلد العربي سياسياً واقتصاديا وأمنياً واجتماعياً ... كما هي أقوى الاسلحة لكل العرب.

مع صدق الإنتماء يصبح التنوع غنى وثراء وتسابقا الى الخيرات؛ دون ذلك يتحول الوطن إلى غابة ولا يكون وطنا..

١٩٩٨/٦/١٢

«مختبرات» دامية

التصريحات التي أطلقها امس الأول كل من رئيس الجمهورية ووزير الداخلية في لبنان مهمة جدا، فهي ليست مجرد شهادات للتاريخ وإنما تشكل مؤشرات مهمة للمستقبل، كما انها لاتعني اللبنانيين وحدهم بقدر ما يجب ان يتوقف عندها كل عربي معني بمصالحة ومستقبله ومصير بلده الصغير ووطنه العربي الكبير.

فقد أكد الرئيس الهراوي في حديثه مع وفد من المغتربين من أصل لبناني في الأرجنتين ان «اسرائيل كانت وراء اندلاع الحرب الأهلية التي استمرت ١٥ عاما في لبنان، وان ذلك حدث عن طريق عملاء كبار».

وأهمية هذه الشهادة الرئاسية تكمن في استمرار تذكير كل أبناء لبنان بعدوهم الحقيقي في الماضي والحاضر والمستقبل، وبمسؤولية هذا العدو عن الدمار الذي أصاب وطنهم خلال ١٥ سنة، والذي مازال حتى الآن يحتل جزءا من ترابهم الوطني... وان شركاءه في المسؤولية هم أولئك «العملاء الكبار» الذين سعوا (ولايزالون) الى تنفيذ مخططات العدو بكل ماأوتوا من قوة وامكانيات.. وحاولوا خداع الجماهير وتزييف الصراع من خلال صبغه بألوان قطرية وطائفية وفئوية.

هؤلاء «العملاء الكبار» الذين تحدث عنهم «الهراوي» هم الأشد خطرا والأكثر مسؤولية عن تدمير وطنهم وعن وجود شبكات «الجواسيس والعملاء الصغار» الذين يتوالى القبض عليهم الآن في لبنان العربي الحر، وينكشف معهم

مايخبئونه من خطط القتل والدمار، ومحاولات إشعال فتيل الفتن، وشغل الناس عن مواجهة الاحتلال، وعن مهمة إعادة البناء السليم للوطن.

وكما أوضح الهراوي بحق فإن الخطر الصهيوني ضد اللبنانيين لا يتركز فقط على القاطنين منهم في أرضهم والمدافعين عن وطنهم، وانما «يهدد مصالح لبنان وأبناءه في الخارج»، لذلك طالب الهراوي اللبنانيين في الداخل والخارج ان يكونوا «صفاً واحدا ويدا واحدة في مواجهة الموجة اليهودية في العالم».

والواقع ان هذه الشهادات الواضحة والجريئة تجد مصداقيتها في كل المعلومات والأسرار التي انكشفت عن الحرب الأهلية في لبنان، كما تتأكد في كل بلد اغتراب تعرضت فيه الجالية اللبنانية لمحنة أو عمليات طرد أو محاولات اختراق لصفوفها وتجنيد عملاء من أبنائها.

ويصب في الاتجاه نفسه ماكشفه وزير الداخلية ميشال المر كخلاصة للتحقيقات مع شبكات التجسس وعصابات قطاع الطرق التي ألقت السلطات اللبنانية القبض عليها من خلال عمليات استخبارية ناجحة واختراقات مشرفة لصفوف عملاء العدو وأجهزته، حيث أكد المر «وقوف »اسرائيل« وراء محاولات زعزعة الأمن في لبنان».

والواقع ان ماكشفه لبنان بشجاعة ليس حالة منفردة، فالأخطار نفسها والأساليب نفسها تهدد كل العرب في كل بلدانهم ومهاجرهم، وهم جميعاً مطالبون باليقظة والحذر حتى يكفوا يد العدو وعملائه ويحاصروا الأساليب الخفية والظاهرة للعدوانية الصهيونية.

إن ماجرى في فلسطين وفي لبنان هو مجرد مختبر بالفعل لما يمكن ان يواجهه كل بلد عربي، اذا لم يأخذ حذره ويتسلح بالوعي والمقدرة، ثم بالسلاح الأنجح والأهم، وهو «وحدة الأمن العربي».

١٩٩٨/٧/٢٦

الرئيسان

مع انتخاب رئيس جديد للجمهورية في لبنان، هل ينتقل هذا البلد العربي من عهد إلى عهد، ويخطو من الجمهورية الثانية إلى الجمهورية الثالثة؟ وما الذي يمكن أن يقال عن الرئيسين: الياس الهراوي وأميل لحود وعن العهدين؟

في حوار مهم أجرته إحدى الفضائيات العربية مع رئيس مجلس النواب السابق حسين الحسيني، الذي يطلق عليه اللبنانيون تسمية «عراب الطائف» أو «بطريرك الطائف»، قدم الرجل رصداً بالغ الأهمية عن لبنان الماضي والحاضر والمأمول. وهناك نقاط شديدة الأهمية وردت على لسان الحسيني تصلح ككشافات ضرورية للإجابة على أسئلة اليوم.

لقد لفت الحسيني الانتباه إلى العناصر الأهم في الانفجارات الأهلية الدامية في هذا البلد العربي المتفرد، أبرزها:

* التنكر للهوية والانتماء، والمراهنة على الأعداء، وعدم وعي حقائق المكان والعلاقة المصيرية المميزة مع سوريا.

* «التسلط الطائفي» والحكم بما أسماه «الثنائية الطائفية» التي تؤدي لتهميش قطاعات واسعة من الشعب اللبناني.

* تصور الزعامات الطائفية والسياسية إمكانية الاستئثار بصفة «الزعيم الأوحد» كبديل لفكرة «الكتل السياسية» المتوافقة مع طبيعة الواقع اللبناني.

وأوضح الحسيني إن أهم منجزات «اتفاق الطائف» هي:

أولاً: تصحيح وتثبيت اتجاه البوصلة الاقليمية اللبنانية إلى وضوح الانتماء العربي، والتعبير الأهم عن هذا الانتماء وهو العلاقة الخاصة مع سوريا.

ثانياً: إدخال طوائف عديدة مهمشة إلى قطب معادلة النظام اللبناني، بحيث يعبر لبنان عن كل طوائفه «١٨ طائفة» ليتجاوزها إلى الإنتماء الوطني والقومي.

ثالثاً: وتلك نقطة تتعلق بصلب تكوين النظام اللبناني والتي يصعب رصدها إلا من خلال شخص بخبرة ودور الحسيني وهي: تحويل لبنان من سلطة يمثلها رئيس (ومعاونوه) إلى «دولة مؤسسات» تمثل كل الشعب وتبني دولة حديثة.

ومن هنا رأى الحسيني أن أهم سمة لانتخاب أميل لحود، إنه جاء من منطقة «المتن» ويحظى بإجماع اللبنانيين، وهو مؤهل ومدرك بأن أهم مهماته بناء دولة المؤسسات.

والآن...

إذا انطلقنا بعيداً عن الحسيني وموقفه من نظام الرئيس الياس الهراوي، دون أن ننسى الموازين الصحيحة التي أشار إليها بخبرته العميقة، يمكن التوصل إلى إنصاف الرئيس الهراوي وإلى نظرة أكثر واقعية إلى المستقبل.

فلا شك أن التاريخ السياسي اللبناني والعربي سيسجل للهراوي أنه الرجل الذي حمل المسؤولية الهائلة: بالسعي لإخراج بلده من أجواء الحرب الأهلية، واستعادة شخصية لبنان وانتمائه، والمسارعة إلى تصليب عوده للوقوف على قدميه من جهة.. وللتعامل بوعي ومسؤولية مع المرحلة البالغة الخطورة للصراع العربي - الصهيوني والتوترات الإقليمية الشديدة الوطأة من جهة ثانية.

وضمن هذه المعايير نجح عهد الهراوي بامتياز بتحقيق نقلة كبرى في لبنان، وبالتعاون مع رموز أخرى من الأشداء الواعين للمرحلة. ولاننسى أن أميل لحود نفسه هو ابن هذا النظام ومن خلاله برزت جدارته، كما لايمكن نسيان

صعوبة بناء «دولة المؤسسات» وسط أجواء المقاطعة المسيحية التي **بدأت** بالتفكك مع الانتخابات البلدية الأخيرة، ثم يأتي أميل لحود ككادر **مؤهل** لاستكمال مسيرة سلفه في تحرير الجنوب المحتل وتطبيق «اتفاق الطائف».. وذلك هو الرهان.

١٩٩٨/١٠/٢٠

الخطوط الحمراء

من يراجع التاريخ السياسي العربي خلال العقدين الماضيين سيكتشف أن المدخل إلى كل الكوارث التي شهدتها البلدان العربية هو التمرد على الثوابت القومية التي تجمع عليها الأمة، وصمت الآخرين، أو الاكتفاء بردود فعل لاتتخذ طابعاً جماعياً ولاترتقي إلى مستوى التصدي للاختراق المؤذي للجميع

ومن الأمثلة الصارخة على اختراق الثوابت، هذا التصرف غير المقبول من وزير خارجية بلد عربي يبعد آلاف الكيلومترات عن الساحة الفلسطينية، ومع ذلك يسارع إلى القفز عبر هذه المسافات الكبرى إلى تل أبيب حاملاً الرسائل و«السفارة» وفروض المحبة!!

وقد يكون مفهوماً أن يتردد أو يحجم نظام عربي ما عن الإسهام بجهد ميداني لتحرير الأراضي والمقدسات العربية المحتلة في فلسطين، إما «لضيق ذات اليد» أو «لضعف القوة والإمكانيات» أو تحت تعلات «السيادة» أو «لكي لايزعل منه الحلفاء» لكن مافعلته دولة عربية مثل موريتانيا، فهو تصرف لايمكن تبريره على الإطلاق أو هضمه، تحت أي مبرر من مبررات «الاستقلال» و«القرار الوطني المستقل»، ولاحتى تحت ذريعة القول «إن غيرنا قد سبقنا».

والذين يتصورون من العرب إن تحالفهم مع «نتنياهو» يمكن أن يرتد عليهم إيجابياً يرتكبون خطأً كبيراً في الحساب، فنتنياهو ومدرسته من غلاة العنصريين الصهاينة، وهم لايقبلون دوراً لعربي إلا أن يكون أداة في تدمير أخيه وتحطيم

وجوده ومصالحه قبل أن يسعوا إلى التخلص منه، وقد عبر هذا الخط الصهيوني عن نفسه مراراً بالقول «إن العربي الجيد هو العربي الميت».

ولقد ثبت بالبرهان العملي، وطوال العقدين الماضيين، أن كل من تصوروا من العرب أنهم يتقربون إلى الغرب وينالون رضاه ودعمه ومساعداته إذا «دخلوا عليه» عبر «إسرائيل» قد ارتكبوا «الوهم» وحصدوا «الهشيم» ودفعوا وسيدفعون من أعز مايملكون ثمن هذا الخطأ الفادح والفاضح.

إن حالة الانهيار المتواصلة التي تشهدها الساحة العربية ماهي إلا نتيجة للسكوت عن الحق، والتباعد عن تلك القاعدة الذهبية الصالحة لكل زمان ومكان، والتي وضعها سيد الخلق حين قال «صلى الله عليه وسلم»: «انصر أخاك ظالماً كان أو مظلوماً» قيل: انصره مظلوماً فكيف أنصره ظالماً.. قال «صلى الله عليه وسلم»: «بأن تأخذ على يده فتمنعه من ظلمه».

وإذا لم يتم إعمال هذه القاعدة، والعودة إلى حماية واحترام السفينة الواحدة، التي هي الوطن العربي الكبير، فإن الخروق والثقوب ستغرق الجميع، فهل نعود إلى احترام «الخطوط الحمراء» التي تجمع عليها الأمة؟

ذلك هو السؤال الأهم في مواجهة لحظات نعرف أن كل العرب يفتحون عيونهم فيها ليروا ماسيكون من مواقف، وليتعاملوا مع كل موقف بما يستحقه، فلم تعد من فرصة للعبث والاستهتار بينما يتهاوى المركب ويشارف اليم على ابتلاع الجميع..!!.

١٩٩٨/١٠/٣٠

السودان.. إلى أين؟

هذا السؤال يلح على المراقب كلما تأمل في حجم المشكلات الكبيرة التي يعانيها السودان، والامكانيات الضخمة التي يملكها، وحالة النخب السياسية بصراعاتها المدمرة واحتمالات الوفاق بينها.

لاحاجة للتوقف طويلاً عند ما يملكه هذا البلد العربي المترامي الأطراف من إمكانيات وموارد ضخمة. تكفي الإشارة إلى مساحته الهائلة وشعبه الحيوي المسيس، ومائه العذب الوفير، وفرص الزراعة المفتوحة التي كثيراً مادعت للمراهنة عليه كمالك محتمل لسلة غذاء واعدة عربياً وعالمياً.

بالإضافة بالطبع إلى احتمالات نفطية مهمة، بدأ استثمار بعضها، ومعادن متنوعة ليس أهمها الذهب المتنامي الإنتاج، فهناك أثمن منه مما تضمه خرائط ثروته المنجمية كالمعادن المشعة، وهناك مالايزال في حضن الغيب ينتظر السلام والعلم والعمل.

وسواء اتفق المراقبون أو اختلفوا مع النظام الحاكم الآن في الخرطوم، إلا أن مالايمكن تجاهله أن جهوداً كبيرة تبذل في هذا البلد العربي لإقامة «البنية التحتية» التي تأخر بناؤها كثيراً لغياب السياسات التنموية الجادة والاستعداد لحشد الموارد والمساعدات باتجاه التنمية وليس باتجاه توفير حياة مريحة آنية وقائمة على أسس اقتصادية ضعيفة.

وهناك محاولات للتنمية الاقتصادية، كانت بشهادة المؤسسات الدولية المنشورة قبل عامين مبشرة وتدعو للتفاؤل، لولا تلك الكوابح المجهضة

والمصاعب العصية على التجاوز بالعمل التنموي بمفهومه الاقتصادي الضيق.

ومن أبرز هذه الكوابح «السياسة المالية» المرتبكة والحائرة بين التقرب من صندوق النقد الدولي والتصالح معه وقبول نصائحه، وبين محاولات إيجاد سياسة مالية منسجمة ومتفاعلة مع السياسات التنموية... ولاشك أن هذا الارتباك انعكس سلبياً على أوضاع السودان الاقتصادية، وأسهم بانفلات التضخم وامتصاص جزء مهم من عوائد التنمية، وأكد الحاجة إلى «خبرات أفضل» مما يملكه السودان بالفعل، إذا مانجح بتجميع طاقات نخبه من خلال نموذج مقبول للوحدة الوطنية.

لكن الكابح الأهم لقدرة السودان على بناء تنمية سريعة ومتوازنة هو هذا الاستنزاف المتواصل للموارد نتيجة عوامل عدة متداخلة أبرزها: الحرب الأهلية المزمنة في الداخل، والحرب الاقليمية المفروضة عليه من بعض دول المحيط، والحصار والضغوط اللذان يتعرض لهما بفعل قوى الهيمنة الدولية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية الساعية بكل الأساليب لتشديد قبضتها على المنطقة العربية وافريقيا، والتي تصر على وضع السودان ضمن قائمة الدول «الإرهابية» وتعلن جهاراً سعيها لاسقاط نظامه.

ولاشك أن صراعات «النخب السياسية» السودانية، وأنانيتها التي لاتحدها حدود، هي أبرز المسؤولين عن استمرار هذا النزيف، ذلك لأن هذه الصراعات تسهم بتسعير نار الحرب الأهلية وزيادة تكاليفها، وهي تضعف البلاد فتغري الكيانات الاقليمية الضعيفة والتابعة على التدخل في شؤونها الداخلية وعلى دعم المعارضة حتى بالقوات كما فعلت أوغندا خلال الأسابيع الاخيرة، كما يؤدي صراع النخب إلى تسهيل الاختراقات الخارجية، عندما تتجاوز هذه الصراعات الخطوط الحمر الوطنية والقومية.

مع ذلك فقد أثبت السودان حتى في ظل هذه الأجواء الصعبة قدرته على إبداع أساليب متنوعة سياسياً واقتصادياً وعسكرياً.. للتغلب على «الكوابح» أو **الالتفاف** عليها. لكن التحدي الأهم الذي يواجهه الآن هو استعادة وحدته

الوطنية.. والفرصة مهيأة لذلك من خلال اختلاط أوراق وصفوف قوى الحكم والمعارضة، ومن خلال الاتساع المتزايد «من كل الأحزاب والقوى السياسية» لقاعدة تغليب القواسم المشتركة ومصلحة الوطن وإبداع حل يخرج «العمل الوطني» من مرحلة الاستعصاء الراهنة.

وذلك مايجب أن يحتل رأس الأولويات في المرحلة الراهنة من تاريخ السودان، لكي يمكن النجاة بالوطن من الأخطار التفتيتية الداهمة واتاحة الفرصة له لمتابعة مسيرة التنمية.

١٩٩٨/١١/٦

وحدوي في أحضان المغرب

كل الأمة في حالة نكسة ومعاناة.. هذا صحيح.. ولكن هل مات أمل التوحد والإبداع والقدرة على مواجهة التحديات وبناء مستقبل أفضل وأكثر إشراقاً؟ وهل من حق العربي أن يقنط ويصيبه اليأس؟

ذلك هو السؤال الكبير الذي لابد أنه طرح نفسه على كل مدعو إلى «المؤتمر القومي العربي السابع».. ثم لابد أن يطل السؤال الثاني: ترى هل يأتي «الترياق» من أقاصي المغرب وشواطئ «بحر الظلمات»؟

في محاولة الإجابة، تدافعت إلى دائرة التفكير بداية مواصفات وتفاصيل «حال الأمة»:

الصورة صعبة وعملية التشخيص مؤلمة وهي تقول: توارى العقل الجماعي، وحتى الجمعي، إلا عند من رحم ربي... الذات الفردية تكبر وتستفحل حتى تكاد لاترى إلا مصالحها، والانفعالات الدونية الصغيرة والتابعة تتورم وتصر على الاصطدام بمجموع «الأمة» وهويتها وانتمائها.. والانفجارات الكبيرة تلهب ظهور الجميع ممن يكتوون بنارها أو يتصورون أنهم بمنأى عنها. والأزمات الاقتصادية والسياسية لاتكاد تستثني بلداً، والحصارات والاختراقات الأجنبية تضرب فوق الحزام وتحت الحزام ولاتترك نقطة ضعف (وماأكثرها) إلا وتسعى إليها.. و«إسرائيل» التي حلمت بالحصول على القبول في المنطقة باتت تطمع بالهيمنة عليها من مشارقها إلى مغاربها!!

الحالة بائسة إذن.. لكن من المعلوم أن ثمة فرقاً بين من ينظر إلى مريضه الغالي فلا يجد إلا العجز والبكاء.. وبين من ينقض عليه طامعاً في نتفة من ماله أو جسده دون تحسب إلى أنه بذلك قد يكون أول الخاسرين، وبين من يدرك أن رؤية الواقع بموضوعية وعقلانية هي مجرد المدخل الصحيح للتشخيص السليم الذي هو المدخل إلى العلاج...

ولأن معظم العرب هم من الخيرين «حيث لاتجتمع الأمة على باطل».. ولأن الغالبية العربية هي المعنية أولاً وأخيراً بدفع تكاليف الضعف والفرقة والهزائم، بمقدار ماهي معنية بجني ثمار الصمود والفلاح والقوة والتنمية.. فقد آن أوان الاختيار.

والاختيار هنا فعل إيجابي وضروري ومطلوب.. لأنه يعني تحرك الغالبية المهمشة من أصحاب المصلحة والقدرة إلى دائرة الفعل التي ستعني في النهاية تعديل موازين القوى.. وماذلك إلا لأن قوى الضعف والتجزئة والتبعية قد اختارت بالفعل، وهي تتحرك بأقصى طاقتها وجبروتها، ونتيجة هذه الحركة غير خافية عن العيون والقلوب وهي مجسدة في المعاناة المريرة التي تعيشها الأمة العربية.

هذا الحوار أثارته في النفس الدعوة إلى حضور «المؤتمر القومي العربي» ومحصلته ترجح الانضمام إلى «القافلة» التي قد تبدو الآن ضعيفة.. ولكن صمودها وإرادتها وقدرتها على إعادة «تحريض» روح الأمة ضد اليأس ونحو انطلاقة جديدة بالإمكانيات المتاحة والقابلة للتطوير هو ماسيشكل أهم مقاييس النجاح.. والأمر والحال كذلك يستحق الاهتمام والتواصل حتى لو بدا كالمغامرة..!!

عامل آخر قوي يعطي ميزة إضافية للمؤتمر القومي السابع هو أنها المرة الأولى التي يجد فيها هذا النفر العربي الصامد طريقه إلى افريقيا العربية... بل إلى أقاصي المغرب العربي في مدينة «الدار البيضاء».

ولهذا الأمر بعده العقلاني فضلاً عن أبعاده العاطفية والإنسانية.

فالوحدوي العربي كثيراً ماتغنى منذ طفولته بتلك الأنشودة البسيطة العميقة الدلالات التي مطلعها:

بلاد العرب أوطاني ... من الشام لبغدان
ومن نجد إلى يمن ... إلى مصر فتطوان

والوحدوي العربي يختزن في فكره وضميره صورة عبد الرحمن الغافقي المجاهد وهو يناجي «بحر الظلمات» بحديثه الشهير الخالد عن الجهاد الحضاري والإنساني العظيم، الذي حملته «أمة الرسالة» للناس كافة.. «وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين»..

والوحدوي العربي يختزن صورة «طارق بن زياد» الهائلة التعبير حين أصر على حرق مراكبه ليضع نفسه وجيش الحق معه باتجاه خيار النصر أو الشهادة... فضلاً عما يحتويه هذا الرمز الكبير من معنى قوة «التنوع في الوحدة» التي تعتبر الرد الأكبر على محاولي تمزيق بنية الأمة وتشويه الهوية خدمة لرؤية ضيقة جاهلة أو لتبعية لاتخدم إلا من لايريد خيراً بأي من عناصر الأمة الغنية بتنوعها.

والوحدوي العربي يحن إلى استدعاء «المرابطين» وعبقريتهم العسكرية والحضارية.

والوحدوي العربي مازال نبض قلبه مع قادة تحرير «المغرب الكبير» وهم يتمسكون بالاستقلال وعودة «محمد الخامس» كرمز للإرادة.. ثم وهم يقاتلون في الجزائر حتى النصر في معركة المليون شهيد.. ومع زعامات كبيرة رحلت وتركت بصماتها في حياتنا مثل عبد الكريم الخطابي وعبد القادر الجزائري وعمر المختار، وأخرى مازالت بيننا صامدة صلبة مثل أحمد بن بلا والفقيه محمد البصري وعبد الرحمن اليوسفي وسواهم من المناضلين.

وفي المنطقة المغاربية العربية الكبرى الآن ثمة تجربتان تستحقان المتابعة عن قرب وهما تحاولان إعادة استنهاض الأمة ووحدتها:

إحداهما تحكمها جدلية فكرية وسياسية لاتخفى مصاعبها وإن نجحت

في حصر التكاليف وضبط الخسائر دون لحظة الانفجار.. لتبشر بانبعاث جديد يحلم بجمع الشتات وتوحيد الامكانيات والقلوب ضمن تجربة ديمقراطية حية الفعل والتفاعل..

أما التجربة الأخرى، فقد لايرى فيها كثيرون إلا مرارات الأحزان والدم... ولكن الوحدوي العربي الذي تمزق نياط قلبه أحزان كل شقيق بين المحيط والخليج يرى أن «الحنظل» نفسه قد يصبح بعض العلاج إذا أدرك كل عربي أن الهم الجزائري هو همه أينما كان، وإن هذا الهم يفرض على كل عربي حقاً وواجباً أن يسعى إلى تخفيف ومحاصرة الأضرار والإسراع في جلب المنافع.

ثمة أمل كبير إذن أن يأتي «الترياق» من المغرب. وهو في هذه المرة قد لايكتفي بتحريك نبض المشرق في القاهرة والشام والعراق وجزيرة العرب... وإنما قد يساهم بتوليد النموذج الذي آن آوان ميلاده لمواجهة التحديات الهائلة التي تحاصر كل العرب من الداخل والخارج.

هل أطلت على إخوتي في المغرب العربي الكبير؟

إذا كانت الإجابة بنعم، فعذري أنه العطش والشوق إلى اللقاء، ومايختزنه القلب والفكر من الحب والانجذاب العاطفي والعقلاني إلى لقاء مثمر.. فثمة آمال كبيرة تشدني إليكم مع الآلام الكبيرة التي نعانيها معاً.

وأول الغيث في بداية الزيارة الأولى إلى المغرب الحبيب أتمناها «كلمة طيبة» تؤتي أكلها في كل حين.

تحية وسلاماً لكل أخ عربي في المغرب الكبير، وكلكم والحمد لله منتمون إلى حضارة عربية إسلامية واحدة، تشرف بكم وتشرفون بها.. تحية من أخيكم المشتاق إليكم والقادم إليكم بـ «الهرولة» الوحيدة المطلوبة والمشروعة إلى أحضانكم الدافئة وعقلانياتكم المضيئة.. وإلى مايجمعنا على الخير لأمتنا العربية وللإنسانية جمعاء.

ومازال النداء هو النداء «واعتصموا بحبل الله جميعاً ولاتفرقوا» «ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون» صدق الله العظيم.

ولنا لقاء آخر بإذن الله.

١٩٩٧/٣/٢٠

جريدة «الاتحاد الاشتراكي» المغربية.

الباب الثاني

الوطن العربي في قلب الصراع الدولي

الزلزال الأمريكي

خلافاً لما يقال عن تراجع أهمية «الشرق الأوسط» ضمن أولويات السياسة الأمريكية في عهد كلينتون الثاني يبدو أن التحالف الأمريكي ـ الصهيوني ينقض على المنطقة بكل قواه، ويسعى بكل ما لديه من جهد لانتهاز «الفرصة التاريخية» التي نجح في بلورتها لفرض هيمنة مؤبدة إقليمياً لصالح «إسرائيل» ودولياً لصالح واشنطن على المنطقة العربية، التي كانت وما زالت من أبرز «المصالح الحيوية» للولايات المتحدة.

وإذا كان «دينيس روس» من الأشخاص القلائل الذين حافظوا على استقرار دورهم الوظيفي عبر ثلاث إدارات أمريكية جمهورية وديمقراطية، فما ذلك إلا لأنه يدرك سماتَ «اللحظة الفرصة» لفرض استراتيجة التحالف الأمريكي ـ الصهيوني، حيث يلخص فلسفته وحركته في التعامل مع الصراع العربي ـ الصهيوني الآن بقوله: «لقد شهدنا زلزالاً، وعلينا أن نتحرك قبل أن تستقر الأرض، لأنها سوف تفعل ذلك. ولن يستغرق الأمر وقتاً طويلاً».

وواضح تماماً أن الأسابيع الأخيرة شهدت اندفاعاً أمريكياً و«إسرائيلياً» خطيرين، ليس فقط باتجاه بلورة الحلقات الأخيرة للخطط المشتركة، بل والإعلان السريع والتدريجي عن كل «التصورات النهائية» المشتركة التي لا تقيم أي اعتبار للمصالح العربية ولا لأي ردود فعل عربية يمكن أن تزلزل كل خطوط وخيوط «المؤامرة».

وتعبير «المؤامرة» هنا ليس مجازياً أو انفعالياً، بل هو توصيف دقيق لأحداث تتلاحق تباعاً وتوالي التدفق من داخل أروقة التنسيق الأمريكية ـ

«الإسرائيلية» إلى المؤسسات المختصة ووسائل الإعلام وإلى غرف المفاوضات وأرض الواقع الميداني...!.

وإلا فما معنى أن يتبنى كلينتون علناً صيغة التسوية الأخيرة التي طرحها نتنياهو تحت عنوان «الأمن الإسرائيلي»، المترجم إلى خرائط تبتلع فلسطين والهضبة السورية المحتلة، مع ترك الخيار لـ «إسرائيل» لتقرر ما تراه مناسباً في جنوب لبنان الذي لا تخفي إصرارها على ابتلاعه أيضاً، إذا تمكنت من ضرب أو احتواء المقاومة؟. وما معنى أن تتسارع الحركة «الإسرائيلية» لابتلاع آخر ما تبقى من الأحياء العربية في القدس في منطقتي «باب العمود» و «جبل أبو غنيم» قبل ما يسمى «المرحلة النهائية للمفاوضات»، وسط صلف «إسرائيلي» معلن يرى أن من حق الصهاينة «البناء في القدس وفي أي مكان من أرض إسرائيل» التي تضم «الضفة الغربية» كما قال إسحاق موردخاي وزير حرب العدو.

ويجري ذلك كله بدعم أمريكي معلن وخفي يصادق على كل ما تريده «إسرائيل»... بل ويسابقها في حسم نتائج المفاوضات السياسية لصالحها قبل أن تبدأ، وسط إصرار على فرض «تفوق إسرائيل العسكري» على كل العرب، بينما تستكمل المؤسسات الأميريكية البحث عن «حلول للمشكلات البديلة»!! التي يمكن أن تنشأ عن ابتلاع «إسرائيل» لكل الوطن الفلسطيني والأراضي العربية المحتلة، وآخرها في هذا الاتجاه ما أعلن مؤخراً عن دراسة أنجزتها جامعة «سيركوز» في ولاية نيويورك، بطلب من الحكومة الأمريكية، تضمنت خططاً عملية وتنفيذية لتوطين خمسة ملايين فلسطيني في الدول العربية وأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية..!!.

فكيف سنحت «الفرصة» وهل ينجح التحالف الأمريكي ـ الصهيوني بفرض أقصى مطالبه ومصالحه على المنطقة العربية؟..

جذور عميقة:

لم يعد مجهولاً أن المشروع الصهيوني هو في الأساس مشروع غربي، تسابقت على طرحه كل من بريطانيا وفرنسا في القرن التاسع عشر بقصد

إحداث صدع كبير في قلب الأمة العربية (فلسطين) يحول دون وحدتها ويساهم في استنزاف قدراتها على التطور والنهضة.

لكن ذلك لا يعني أن الحركة الصهيونية ظلت دائماً مجرد أداة طيعة في أيدي الدول الغربية الاستعمارية التي ساهمت في إنباتها ورعايتها وتحويلها إلى دولة على أرض فلسطين العربية، بل تمكنت هذه الحركة من صنع هياكلها ومؤسساتها وقواها الحديثة المنظمة القادرة على ترسيخ مصالحها والعمل ضمن قاعدة «تبادل المصالح»، التي ظلت دائماً كفيلة بخلق منافع متبادلة بين الحركة الصهيونية والمركز الدولي المتفوق والمهيمن على منطقة «الشرق الأوسط».

وما لم يتنبه إليه كثيرون من الساسة والمفكرين العرب هو أن الجذور الأقوى للحركة الصهيونية كانت منذ البداية تلك التي نبتت في الولايات المتحدة منذ أوائل القرن العشرين، وأن قيادات هذه الحركة نسجت منذ ذلك *التاريخ علاقات تحالف وتعاون قوية بينها وبين مراكز الثقل الأساسية في الإدارة* الأمريكية. وكان من أبرز هذه العلاقات تلك التي ترسخت بين زعيم الحركة الصهيونية الأمريكية «لويس برانديس» والرئيس الأمريكي وودرو ويلسون عام ١٩١٢ ، والتي كان لها دور كبير في الضغط على لندن لإصدار «وعد بلفور» السيء الذكر عام ١٩١٧، بالصيغة المجحفة المعروفة التي أنشأت «إسرائيل»... (لمزيد من تفاصيل جذور الدور اليهودي الأمريكي راجع الكتاب القيم: وعد بلفور والحلقة المفقودة، لمؤلفه الدكتور توفيق يوسف حصو، الصادر عن دار الكتاب الجامعي في العين، الإمارات العربية المتحدة ١٩٨٦).

إن تلك العلاقات القديمة هي الأساس العميق لتحالف أبرز النخب السياسية والاقتصادية الأمريكية مع قادة الحركة الصهيونية. وقد امتد «الاعتماد المتبادل» بين الطرفين إلى صعيدي السياسة الداخلية الأمريكية والسياسة الخارجية، خصوصاً في «الشرق الأوسط»؛ وهو الأساس الذي ظل يتطور بعمق حتى وصل إلى أن أصبح «هنري كيسنجر» أبرز مخططي السياسة الخارجية لإدارة الحزب الجمهوري، وتولى اليهود معظم مواقع المسؤولية الحساسة في إدارة حكومة كلينتون الديمقراطية بما في ذلك الدفاع والخارجية والاستخبارات

ومجلس الأمن القومي، فضلاً عن الاستئثار بكل ما يتعلق بتخطيط وتنفيذ السياسة الأمريكية في «الشرق الأوسط».

كما أن تلك الجذور هي التي تفسر كيف أن الجهود السياسية الأمريكية على صعيد الصراع العربي ـ «الإسرائيلي» تميزت، خاصة منذ حرب ١٩٦٧ بأنها عملت على دعم «إسرائيل» وتغطية عدوانها وإعادة تعديل موازين القوى في صالحها، عندما كان العرب يتمكنون من تصحيحه.

منطقة حيوية:

تعرف الإدارة الأمريكية ما سبق أن صرح به نابليون حول أن «مصر هي أهم بلد في العالم». كما تعرف الإدارة نفسها أيضاً أن هذه الأهمية تنبع من «شخصية مصر» و «عبقرية المكان» اللتين سبق أن تناولهما بعبقرية أستاذ الجغرافيا العربي الكبير (جمال حمدان).. مما يمكن ترجمته سياسياً بأن مصر أبرز مركز ومفتاح لإحدى أهم المناطق الاستراتيجية في العالم إن لم تكن أهمها على الإطلاق وهي «الوطن العربي».

لذلك سعت الولايات المتحدة مبكرة بعد خروجها الأول من عزلتها عشية الحرب العالمية الأولى إلى الاقتراب الحذر من المنطقة حتى لا تستفز القوى الكبرى الأوربية الطامعة والمسيطرة. وكان مؤتمر «فرساي» فرصة ذهبية للدخول السياسي إلى «المسألة السورية»، حيث كانت سوريا تضم كل بلاد الشام، ومن عجب أن «لجنة كينج كرين» الأمريكية في ذلك الحين قامت بتقصي الحقائق هناك ثم أوصت باستقلال ووحدة سوريا.

وحين شعرت واشنطن أنها غير قادرة على منافسة قوى الهيمنة الأوروبية، انسحبت من الطموحات العالمية باستثناء «الشرق الأوسط»، الذي عادت للدخول إليه بين الحربين العالميتين عبر البوابة الاقتصادية واتفاقيات الاستثمار النفطية، لتكتسب المنطقة العربية أهمية مضاعفة كمخزن للطاقة الرخيصة فضلاً عن الموقع الاستراتيجي.

أما حين لاحت الفرصة من جديد بعد الحرب العالمية الثانية، فكانت

المنطقة العربية أبرز ساحات الهجوم عبر مبدأ «ملء الفراغ» الذي تبناه الرئيس إيزنهاور وسعى وزير خارجيته «جون فوستر دالاس» إلى فرضه بصلف المنتصر، وكان من الممكن لواشنطن أن تحقق هدفها لولا إصرارها على فرض تسوية سياسية تفرض من خلالها شرعية الدولة الصهيونية على العرب دون أن تراعي حقوق الشعب العربي الفلسطيني السياسية والإنسانية ودون أن تقبل بشرعية الطموح العربي إلى الوحدة والتحرر.

إن المواجهة العنيفة التي قابلت بها حركة التحرر العربية بزعامة جمال عبد الناصر تلك السياسات الأمريكية، والنجاح العربي بإجهاض هذه السياسات علما واشنطن درساً ذهبياً كان له دور كبير في تخطيط الاستراتيجية الأمريكية وأساليب عملها تجاه المنطقة العربية.

فهي من جهة أصبحت تتعامل مع المنطقة كحوض استراتيجي واحد في الوقت نفسه الذي تسعى فيه بكل الأساليب إلى هدف غير معلن هو تدمير «النظام الإقليمي العربي» ومؤسساته واستغلال التناقضات العربية ـ العربية في تأجيج الصراعات بين العرب.

وإذا كانت واشنطن قد استفادت من الخبرة البريطانية في هذا الاتجاه، إلا أنها تجاوزت لندن بمراحل في إتقان التلاعب بالمنطقة، والتوسيع التدريجي لدائرة نفوذها، والإصرار الدؤوب على تحطيم كل القوى المناوئة.

إن واقعاً عربياً بهذه المواصفات التي صنعتها واشنطن يشكل آلياً «أفضل حاضنة» تسمح لـ «إسرائيل» بالنمو والازدهار والتوسع، فحين تؤدي الصراعات العربية ـ العربية إلى تحييد معظم الإمكانات العربية تصبح «إسرائيل» قوة مهمة وقادرة على التأثير، مهما كانت إمكانياتها سواء في ظروف الحرب أو في أجواء «السلم».. فكيف يكون عليه الحال حين تستمد قوتها من أحدث ما وصلت إليه التكنولوجيا العسكرية الأمريكية وتستفيد من الثقل السياسي الأمريكي الهائل عالمياً.

مع ذلك، فإن من أبرز ما تعلمته واشنطن من درس المواجهة السابق كان

أن «تظهر غير ما تبطن»، فهي لا تعادي العرب وإنما تتصدى لـ «حلفاء السوفييت» ثم لـ «قوى التطرف الشيوعية والقومية» ثم لـ «الإرهاب» ثم لـ «نزعة الهيمنة الناصرية» ثم لـ «الأصولية الإسلامية»... وفيما عدا ذلك فهي تقوم بدور الإطفائي، وهي «حمامة السلام» ثم «الوسيط النزيه» الذي يسعى من شدة نزاهته حتى إلى النأي بنفسه عن دور «الشريك الكامل» في المفاوضات التي طالما دعا إليها العرب بحسن نيتهم المعهودة...!!.

وحتى وهي تقدم كل وسائل الدعم لـ «إسرائيل» كانت تبرر ذلك أمام حلفائها العرب، أو لأجل هؤلاء الحلفاء، بنظرية عجيبة تقوم على أن «اطمئنان إسرائيل إلى أمنها وتفوقها يساهم في دفعها إلى التنازل عن الأراضي العربية المحتلة»..!!.

والحقيقة أن هذا المنهج وأدواته السابقة الذكر أعطت للسياسة الأمريكية مرونة هائلة مكنتها من تحاشي الاصطدام مع أكثر من مركز قوة عربي في آن واحد، وتوسيع دائرة نفوذها تدريجياً في المنطقة، وسرعان ما أصبحت منطقة «الخليج العربي» ضمن استراتيجيتها «منطقة حيوية»، ثم أصبح «الشرق الأوسط» وحربه وسلامه شأناً أمريكياً بعد «كامب ديفيد».

وفي هذه الأجواء خاض التحالف الأمريكي ـ الصهيوني حرب لبنان بالقوات العسكرية الصهيونية وقذائف المدمرة نيوجرسي والطائرات المرتبطة بالأسطول السادس الأمريكي، فاحتلت «إسرائيل» أول عاصمة عربية خارج فلسطين بتغطية أمريكية وإدارة سياسية مباشرة من قبل واشنطن. وحاول هذا التحالف أن تكون تلك الحرب هي الحاسمة لفرض التسوية لأمريكية ـ «الإسرائيلية» عن طريق إنهاء المقاومة الفلسطينية كمدخل لإنهاء القضية الفلسطينية، ثم إلحاق لبنان بـ «إسرائيل» من خلال اتفاق مايو ١٩٨٢ ، ثم نقل الصراع إلى داخل سوريا نفسها تمهيداً لفرض الحل «الإسرائيلي» على آخر دول المواجهة.

لكن النتائج السلبية المدمرة لتلك الحرب سرعان ما أمكن امتصاصها عربياً بصمود دمشق، ثم بانفجار المقاومة الوطنية اللبنانية الباسلة، التي كانت من

عوامل التأثير في اندلاع «الانتفاضة» الفلسطينية، ثم بتنامي التنسيق اللبناني - السوري.

وحين شعرت واشنطن أن السحر يكاد ينقلب عل الساحر، تراجع التحالف الأمريكي - الصهيوني بانتظار «فرصة أفضل»، وسعى شولتز وبيكر إلى احتواء الانتفاضة الفلسطينية وعزلها عن التأثير في المحيط العربي، وإلى محاولة تهميش «المقاومة اللبنانية» وحصرها حول الجنوب اللبناني المحتل مع الامتناع عن استفزاز سوريا ولبنان، فضلاً عن إغراق العراق وإيران وإمكانيات منطقة «الخليج» في لجة الحرب العراقية - الإيرانية التي وصفها الرئيس الأمريكي السابق «ريتشاد نيكسون» في كتابه «نصر بلا حرب» بتعابير معبرة قال فيها:

«إذا كانت هناك حرب يستحق كل من طرفيها أن يخسر فهي الحرب العراقية - الإيرانية، وإذا كانت هناك حرب لا يمكن فيها أن تجازف الولايات المتحدة بأن يخسرها أي من الطرفين فهي الحرب العراقية - الإيرانية».

وقد نجح التحالف الأمريكي - الصهيوني بالفعل بإدارة حرب مدمرة للطرفين فضلاً عن تحقيق استنزاف جزء مهم من ثروة منطقة الخليج العربية القلقة على أمنها الوطني في تلك الأجواء الصعبة، إضافة إلى تحريض الانقسام والانشغال العربي عن ساحة الصراع العربي - الصهيوني مما أعطى «إسرائيل» الوقت الكافي لامتصاص عوامل إخفاقها ومظاهر انكشاف حدود قوتها اللتين أفصحت عنهما الحرب اللبنانية الطويلة.

لكن كل الخطوات السابقة لم تكن كافية لإحداث اختلال نهائي في توازن القوى في المنطقة لمصلحة التحالف الأمريكي - الصهيوني إلى مستوى يمكنه من فرض «الحل النهائي».. وكان لا بد من الزلزال الذي أشار إليه دينيس روس في الكلمات السابقة الذكر.

الدبلوماسية القسرية

في بقاع عديدة من العالم تتبدى هذه الأيام أشكال تململ مختلفة، جلية أو مكتومة، ضد الطريقة الأمريكية في إدارة الشؤون العالمية، بعد أن بدا أن واشنطن لا ترى في الزعامة الدولية إلا وسيلة لتحقيق الحد الأقصى من مصالحها على حساب الأمم الأخرى.

في هذه السياق يمكن قراءة أكثر من حدث سياسي مهم شهده العالم في الفترات الأخيرة، كالجرأة الأوروبية المتزايدة في التعبير عن موقف غير متطابق مع الاستراتيجية الأمريكية ـ الصهيونية تجاه المنطقة العربية و «الشرق الأوسط»... والفيتو الأمريكي الذي استخدم ٣ مرات ضد جميع أعضاء مجلس الأمن الدولي الآخرين، مرة عند انتخاب أمين عام للأمم المتحدة ومرتان انفردت فيهما واشنطن بدعم الاستيطان الصهيوني في القدس... والعزلة الأمريكية في الجمعية العامة للأمم المتحدة حول قضية القدس نفسها، فضلاً عن وضوح الافتراق الروسي والصيني عن واشنطن.

في الاتجاه ذاته أيضاً، يمكن ملاحظة حالة الارتباك الرسمية العربية بين السلوك التقليدي الذي يعتبر «النفوذ الأمريكي» حقيقة من حقائق المنطقة والعالم وبين الإحساس المتصاعد بالحاجة إلى وقفة جادة ضد إصرار الولايات المتحدة على التعامل مع المنطقة العربية بطريقة ترتكز على السعي لتحقيق أقصى استئثار واستغلال لثروات وموارد وعناصر قوة المنطقة مقابل تغليب المصلحة «الإسرائيلية»، والازدراء الكامل للدول والشعوب والمصالح العربية... بما في ذلك أقدس المقدسات العربية ـ الإسلامية في فلسطين والقدس.

لكن الحدثين الأكثر أهمية ـ على النطاق العالمي ـ في التعبير عن التململ الواضح ضد الهيمنة الأمريكية العالمية خرجا من موسكو وبكين على التوالي وتجليا في البيان الصيني ـ الروسي ثم في البيان الصيني ـ الفرنسي اللذين عبرا عن معارضة «الهيمنة على الشؤون الدولية» ودعيا إلى بناء نظام عالمي جديد «متعدد الأقطاب».

قراءة ورؤيتان:

ينظر مراقبون لمظاهر التململ السالفة الذكر وما تلاها من أحداث مماثلة باعتبارها متغيرات على صعيد تطور بنية النظام الدولي، وهي تكتسب أهمية نظراً لتواليها وتسارعها خلال فترة قصيرة لا تزيد عن أسابيع، مما يشير إلى احتقان عالمي ضد الموقف الأمريكي.

في المقابل فإن مراقبين آخرين يرون ضرورة الحذر من الإسراع بفهم هذه المتغيرات باعتبارها تعبير عن إمكانية حقيقية لبروز قوى دولية قادرة على منافسة واشنطن عسكرياً وسياسياً واقتصادياً.

لكن ما لا ريب فيه أن هذه التطورات تحتاج لقراءة هادئة وموضوعية، خاصة بالنسبة إلى الساحة العربية الشديدة الحساسية لما يجري في قمة العالم من اهتزازات لا بد أن تؤثر على البنية الهشة للنظام الإقليمي العربي، وعلى العلاقات المختلفة وغير المتوازنة لقوى الصراع العربي ـ الصهيوني.

ولعل من أهم سمات القراءة الموضوعية:

القدرة على تحاشي الانزلاق وراء الأماني المتطلعة إلى التحرر من الهيمنة الأمريكية والحالمة بنظام عالمي أكثر عدلاً وتعددية، بالنسبة لمن باتوا يدركون من العرب أن أمريكا مصدر معظم معاناتهم... وفي المقابل تحاشي الركون إلى سراب الحماية الأمريكية الأزلية أو التصور الركودي القائم على التسليم بأن واشنطن ستظل القوة العالمية الوحيدة والمنفردة لفترة زمنية طويلة بما يعنيه ذلك من تبرير القبول بمظالم لا تحتمل.

فأين الحقيقة وما هي الاحتمالات بين رؤيتين وصورتين:

الرؤية الأولى ما تضمنه البيان الروسي الصيني «حول تعددية الأقطاب في العالم وإنشاء نظام عالمي جديد» حين انتقد الموقف الأمريكي قائلاً: «يجب ألا تسعى أي من الدول إلى فرض هيمنتها وممارسة سياسة القوة واحتكار القضايا الدولية» ثم بنى على ذلك بإيضاح أن «الطرفين يؤيدان وضع مفهوم أمني دولي جديد، ويعتبران أن ذهنية الحرب الباردة يجب التخلي عنها وأن سياسة التكتلات يجب محاربتها».

أما الرؤية المقابلة الثانية فقدمها «نيكولاس بيرنز» المتحدث باسم الخارجية الأمريكية حين قال رداً على البيان الصيني الروسي: «القوة والنفوذ في العالم تحكمهما المصالح والقوة الاقتصادية والعسكرية والتأثير والقيم السياسية، وأعتقد أن من الواضح جداً أن الدولة الوحيدة في العالم التي تتمتع بكل هذه الأمور معاً وتتحرك قدماً إلى الأمام هي الولايات المتحدة».

ويبدو أن بيرنز شعر بشدة وطأة هذه العبارات على القوى العالمية الأخرى فحاول تلطيفها قائلاً: «هذا لا يعني أننا نسعى إلى أي نوع من الهيمنة أو إنشاء نظام عالمي أحادي القطب، إننا نريد علاقات وثيقة جداً مع الصين وروسيا وعدد من القوى الكبرى الأخرى في العالم، وهذا هو أساس سياستنا الخارجية».

إن التدقيق بتصريح بيرنز يبرز أنه أكد ما قد يبدو أنه أراد نفيه من الحرص الأمريكي على الانفراد بقمة العالم والسعي للهيمنة عليه لفترة طويلة، كما أن العبارات التي سعى من خلالها إلى التخفيف من لهجة «الغطرسة» لم تستطع التعبير عن أكثر من (احترام الضرورة) لكل من الصين وروسيا بينما تعمد الحديث المبهم عن «القوى الكبرى الأخرى» تقليلاً من شأنها، ثم بدا عدم الاكتراث الكامل بشعوب الأرض الأخرى الأقل قوة...!!.

لكن هذه القراءة السريعة قد لا تكون كافية لسبر غور ما يجري في قمة العالم، فماذا تقول التطورات الميدانية:

العض على القمة:

أحداث القرن العشرين سريعة، وهي تزداد تسارعاً مع الفتوحات التكنولوجية والإعلامية المتوالية، مما يساهم بإتاحة الفرصة للجيل الواحد، بمتابعة أحداث عالمية هائلة وانقلابات متسارعة في القرن العشرين في دورات كانت تستغرق عقوداً وربما قروناً في العصور السابقة.

وهكذا فإن أكثر من جيل من الأحياء شهد تلك التطورات المرتبطة بالحرب الباردة وما رافقها ثم تلاها من أحداث، بل إن من شهود اليوم من عاش الحرب العالمية الثانية نفسها وما خلفته من آلام وتوازنات.. وكل هؤلاء اكتووا بشكل أو بآخر من الطموح الأمريكي الدائم إلى القفز نحو قمة العالم ضمن صراعات مكلفة دفعت البشرية كلها ثمناً فادحاً لها.

وعلى كل فإن الرئيس الأمريكي كلينتون يقدم أعمق تحليل للسلوك الأمريكي خلال القرن العشرين، وفيه يلخص بتكثيف ووضوح التشوق الأمريكي الدائم إلى القمة، وقد ورد ذلك كله في خطبة مهمة في بداية فترة رئاسته الثانية.

قال كلينتون:

«بعد الحرب العالمية الثانية آلت إلينا السيطرة على العالم اقتصادياً، وكنا أكبر قوة عسكرية في العالم، وكانت لنا بعض القدرة على أن نقرر مستقبلنا، وكان لنا حظ أن نحقق ذلك... مع أصدقائنا السابقين، ولكن الحرب الباردة قيدت حركتنا بعد ذلك»...!!.

وأضاف الرئيس الأمريكي:

«وفي بداية القرن الحالي (...) دخلنا العصر الصناعي كدولة تتمتع بالقوة والثراء وتنعم بالسلام، ولكن لم نكن في وضع مماثل لما نحن عليه اليوم باعتبار بلادنا القوة العظمى الوحيدة..»!!.

ويتابع ويليام كوهين وزير الدفاع الأمريكي ربط أحداث وطموحات الماضي بخطط المستقبل فيقول أمام مجلس النواب:

«إننا أعددنا لأنفسنا هدف جعل القوات المسلحة للولايات المتحدة هي القوة الأولى في العالم، وإن من أولوياتنا أن تكون قواتنا مستعدة ومجهزة بأحدث المعدات والتكنولوجيا التي تضمن لنا التفوق في فترة ما بعد عام ٢٠١٠».

ثم ذهب تقرير البنتاجون المقدم إلى الكونجرس حول «الاستراتيجية العسكرية الأمريكية المستقبلية» إلى أبعد من ذلك مركزاً على السعي لتقليص الجيش وتخفيض النفقات مع تدعيم القوة العسكرية وتطويرها بما يضمن الهيمنة العسكرية الأمريكية على العالم عام ٢٠١٥ .

وقد توقعت هذه الدراسة، أو بالأصح (استهدفت) أن «تبقى الولايات المتحدة القوة العظمى الوحيدة في العالم حتى ٢٠١٥، وألا تواجه أي منافس كبير أو ائتلاف إقليمي يمكن أن يقف في وجهها حتى ذلك الحين، مع أن روسيا والصين يعتبران منافسين محتملين بعد هذا التاريخ بالرغم من غموض مستقبلهما»!!..

ولننتبه إلى عبارة «غموض مستقبلهما» وإلى غياب «الاتحاد الأوروبي»، كمنافس محتمل من تقرير البنتاجون...!!.

قيادة بالإكراه!!:

ليس أدقّ من كلمات الرئيس كلينتون السابقة الذكر تعبيراً عن السعي الأمريكي الدؤوب منذ بداية القرن الحالي إلى تسلم مركز القيادة العالمي... بعد أن تمكنت واشنطن من بسط سيطرتها على الجزء الغربي من العالم تحت «مبدأ مونرو» ونجحت في اجتياح معظم جزر المحيط الهادي.

الحرب العالمية الأولى كانت فرصة مهمة للقفز إلى القمة، وقد حاولت واشنطن خلالها وبعدها فرض نفسها كطرف عالمي قوي عسكرياً وسياسياً واقتصادياً، مستغلة الإنهاك الذي أصاب القوى العالمية الاستعمارية التقليدية في أوروبا، وكان شعار «حق الشعوب في تقرير مصيرها» قوي الجاذبية في

المستعمرات لكنه لم يكن كافياً لإقناع القوى الاستعمارية الأخرى بإعطاء حصة أكبر للوافد الأمريكي إلى قمة العالم.

أمام إصرار بريطانيا وفرنسا على التمسك بالقيادة والاستئثار بالنصيب الأكبر من غنائم الحرب، عادت الولايات المتحدة إلى «العزلة» مكتفية بما حققته من مكاسب اقتصادية في المستعمرات وساعية إلى خطة احتلال بعيدة المدى لمواقع النفوذ البريطاني ـ الفرنسي عبر العمل على ركوب موجة حركات التحرر... انسجاماً مع موازين القوى العالمية في ذلك الحين التي وصفها كلينتون فيما بعد بقوله: «لم نكن في وضع مماثل لما نحن عليه اليوم باعتبار بلادنا القوة العظمى الوحيدة»...!!.

الحرب العالمية الثانية كانت فرصة أكبر لم تتوانَ الولايات المتحدة عن استغلالها. وكان العنف والدموية والتدمير الهائل المتبادل بين القوتين الرئيسينين المتحاربتين قد أدى إلى إنهاك الجميع وتدمير معظم طاقة دول الصراع البشرية والاقتصادية والإنتاجية. ولذلك، حين دخلت واشنطن الحرب في الوقت المناسب، نجحت بسرعة في استكمال الإجهاز على دول المحور والاستئثار بموقع القيادة الذي كان شاغراً في معسكر الحلفاء.

لكن الاتحاد السوفييتي كان في ذلك الحين قوة صاعدة رفضت التسليم بالقيادة الأمريكية، كما كان نموذجه الاشتراكي الداعي إلى العدالة والتحرر لا يقل إغراء لدى شعوب العالم الثالث عن نموذج الثراء وحقوق الإنسان الذي بشرت به واشنطن.

وهكذا حال السوفييت بين واشنطن وبين الانفراد بالزعامة العالمية، فما كان من الولايات المتحدة إلا أن أحكمت سيطرتها على اليابان، ثم نجحت من خلال مشروع مارشال و«الحلف الأطلسي» في فرض قيادتها على كل أوروبا الغربية... وتمكنت من تكتيل كل هذه الطاقات في المواجهة مع السوفييت عبر سياسة «الاحتواء» وما فرضته من حصار حديدي على المعسكر الاشتراكي، من خلال حرب باردة طويلة استنزافية ومنهكة سخرت فيها كل إمكانيات الغرب

ومعظم ثروات العالم الثالث وكل عناصر القوة والدعاية المتاحة.

واستغلت واشنطن أجواء حرب الخليج الثانية المترافقة مع الانهيار السريع للاتحاد السوفييتي لتعلن نفسها «سيدة العالم» في وقت كانت تتراجع فيه قوتها الاقتصادية النسبية ويكشف «نموذجها الفردي» عن ثغرات ضعف عديدة.

هكذا جاء وصول الولايات المتحدة إلى الانفراد بالقمة في لحظة لم تتوقعها ولم تكن الأنسب بالنسبة إليها. وبدل الانشغال بقيادة العالم عبر نموذج يحظى بالقبول والبريق ويقوم على «توازن المصالح» واحترام حقوق الإنسان والشعوب، كما كانت تبشر بها في حربها الإعلامية ضد المعسكر الاشتراكي... انشغلت واشنطن بكيفية الاستفادة من الانفراد بالقمة في السعي إلى استغلال مزيد من موارد العالم وإمكانياته لحقن اقتصادها المتراجع، ثم في السعي إلى إجهاض أي محاولة لتكوين قوة عالمية منافسة محتملة.

هكذا سعت لإجهاض الاتحاد الأوروبي وإعادته إلى «بيت الطاعة» من خلال توظيف أزمات البلقان وحروبها الطويلة، وإشغال أوروبا الغربية بأوروبا الشرقية وتوسيع الحلف الأطلسي... ثم ها هي تسعى لمزيد من إضعاف أوروبا عبر جهد دؤوب ومكلف إنسانياً لوراثة أوروبا في أفريقيا، واتبعت مع الصين سياسة العصا والجزرة، فبينما منحتها اقتصادياً صفة الدولة الأولى بالرعاية وزودتها بالاستثمارات المربحة للطرفين... كانت تشن عليها حرب «حقوق الإنسان» ودعم استقلال تايوان... كوسائل لتفكيكها وضرب وحدتها الوطنية.

وفي الوقت الذي دعمت فيه واشنطن اقتصاد روسيا الاستهلاكي وجهودها للانتقال من الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد الحرّ، كانت تعمل على تقويض نفوذها العالمي ثم الإقليمي في كل من أوروبا وآسيا الوسطى.. بل لم تتوان عن محاولة دعم جهود تفكيك روسيا نفسها شريطة أن تظل العملية ضمن نطاق التحكم وبعيدة عن احتمالات الخطر النووي.

وبدا أن «الدبلوماسية القسرية» التي أفصح عنها وليام بيري في أغسطس ١٩٩٤ هي وسيلة أمريكا للهيمنة في مواجهة القوى الكبرى وكل شعوب

العالم على حد سواء، وهي تقوم على «مزيج من التهديد بالقوة واستخدام أساليب أخرى كالحظر التجاري والعقوبات والمساعي الدبلوماسية».

وأضاف بيري موضحاً: «إنني أريد التشديد على التعبير، فمن خلال الدبلوماسية القسرية التي قد تصل إلى حد التهديد باستعمال القوة.. نحن نفرض عقوبات من كل نوع ونحاول جهدنا أن تكون فعالة، ولكن عندما نطلق أي تهديد ضد أي دولة ما فيجب أن نكون مستعدين لتنفيذه».

والواقع أن الولايات المتحدة طبقت هذا المنهج بالفعل بقوة وقسوة كأساس لسياستها الخارجية... ولكنها مع ذلك اضطرت للتراجع مراراً، كما حدث في الصومال على سبيل المثال، أو سعت للوصول إلى حل وسط كما حصل في الأزمة مع الصين خلال العام الماضي... أو بدت مجرد قوة عاتية لا تقيم أي وزن لقوى الحق والعدل والإنسانية ومصالح الشعوب كما جرى في ميدان الصراع العربي ـ «الإسرائيلي» وفي المواقف الأمريكية في «مذبحة قانا» والقدس وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة ضد حليفتها «إسرائيل».. ثم أثناء الضرب المتكرر بالصواريخ والقنابل للعراق.

هذا المنهج كان لا بد أن يستفز قوى العالم للدفاع عن بقائها ومصالحها في مواجهة القوة الباغية المتغطرسة.. وقد بدأ بالفعل مسار جديد لمناهضة هيمنة القوة العالمية الأكبر والدعوة رسمياً لنظام عالمي جديد متعدد الأقطاب.

وأطراف هذا المسار الجديد يتحركون بجدية تستحق الاهتمام والمتابعة والفحص العربي الدقيق، واستعداد المقهورين للحظة مناسبة ـ قد لا تكون بعيدة ـ للانعتاق من القهر والتسلط و «المقاييس المزدوجة» والدبلوماسية القسرية.

الباب الثالث

أي سلام؟!!

القدس... والسلام

ماذا بقي من مدينة السلام والإسراء والمعراج؟ وما هو مغزى قرار الكونجرس الأمريكي بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس عام ١٩٩٩؟ وهل يقوم سلام على أنقاض مدينة السلام؟.

بعد احتلال القدس الشرقية بأيام، وبالتحديد في ١٩٦٧/٦/١١، عقدت الحكومة «الإسرائيلية» اجتماعاً لضم القدس، وفي ٢٧ من الشهر نفسه أصدر «الكنيست» الصهيوني الأمر رقم ٢٠٦٤ بإلحاق القدس العربية (الشرقية) سياسياً وإدارياً، وفي ١٩٨٠/٧/٣٠ أقر الكنيست «الإسرائيلي» ما أسماه «القانون الأساسي للقدس الموحدة»، الذي نص على اعتبار مدينة القدس بشطريها عاصمة موحدة للكيان الصهيوني ومقراً «لرئاسة الدولة والحكومة والكنيست والمحكمة العليا»... وقد نفذت «إسرائيل» ذلك رغم معارضة مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة.

منذ ذلك الحين تمددت «بلدية القدس الإسرائيلية» في الأراضي الفلسطينية المحتلة بعد عام ١٩٦٧ إلى ما يزيد على ١٥٪ من مساحة الضفة الغربية. وما زال التوسع مستمراً، وآخر حلقاته ضم أكبر مستوطنة «إسرائيلية» في الضفة وهي «معاليه أدوميم» إلى بلدية القدس.. وإذا ما أضيفت إلى هذه المساحة مناطق المستوطنات الأخرى والطرق الالتفافية فتصل المساحة الإجمالية إلى ما يقرب ٧٧٪ من مساحة الضفة الغربية.. وهو ما يفسر أن «اتفاق طابا» المكمل لاتفاق أوسلو لم يتعامل إلا مع ما يقرب من ٢٣٪ من مساحة الضفة الغربية.

في ٢٠ أغسطس من عام ١٩٨٠ ، وبعد ما يقرب من ثلاثة أسابيع على

إصدار «القانون الأساسي للقدس الموحدة» عن الكنيست الصهيوني صدر قرار لمجلس الأمن الدولي أدان هذا القانون، وطالب الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بعدم إقامة سفارات لها في المدينة المقدسة.

لم تعترض الولايات المتحدة في حينه على هذا القرار، وبالتالي فهو ملزم لها... وعليه (ومن الناحية القانونية على الأقل) فإن أي قرار أمريكي مخالف يعتبر غير شرعي ويمثل انتهاكاً للشرعية الدولية.

مع ذلك، فمنذ عام ١٩٨٠ وحتى الآن، جرت محاولات عديدة في الكونجرس الأمريكي لتمرير قرار نقل السفارة الأمريكية إلى القدس، ومع أنها لم تنجح لأسباب مختلفة... فإن الكونجرس الأمريكي تمكن أخيراً من اتخاذ هذا القرار وبأغلبية تقارب الإجماع.

وإزاء عدم استخدام الرئيس الأمريكي لحقه في الاعتراض «الفيتو» على هذا القرار... فإنه بعد عشرة أيام من صدوره يصبح قانوناً ملزماً للإدارة الأمريكية، وما عليها إلا الالتزام به وتنفيذه في عام ١٩٩٩ .

صحيح أن في القرار بنداً مطاطاً قليلاً، يتيح للإدارة الأمريكية تأخير تنفيذه ستة اشهر، إذا تطلبت ذلك المصالح الأمريكية الحيوية... لكن هذا التأجيل مرتبط بقرار الرئيس الأمريكي، وهو لا يغير في النهاية حقيقة النوايا المبيتة للتحالف الأمريكي الصهيوني ضد القدس العربية.

يلفت الانتباه في قرار الكونجرس الأمريكي أنه اتخذ بما يقرب من الإجماع... أي أنه كان حلبة سباق بين الجمهوريين والديمقراطيين، وبالتالي فإن ما يشاع في الإعلام الغربي عن ارتباطه بالتكتيكات الانتخابية الداخلية الأمريكية لا يكفي لتفسيره... فضلاً عن أن الولايات المتحدة الأمريكية قد شهدت في الماضي جولات انتخابية ساخنة جداً، وكان هذا الأمر في صلب دعايات ووعود الأحزاب... فلماذا لم يتحول إلى قرار إلا في هذه اللحظة بالذات؟.

كذلك يلفت الانتباه أن هذ القرار صدر في وقت حققت فيه الولايات

المتحدة أعلى درجة من القبول في المنطقة العربية، وتوقع فيه العرب منها دور الراعي والشريك في بناء سلام شامل قائم على العدل... فكيف إذن يحدث ما حدث؟!!.

ويلفت الانتباه ثالثاً أن القرار صدر في وقت يخطب فيه معظم العالم الإسلامي ود الولايات المتحدة، فكيف يستقيم ذلك مع المساس بأحد أقدس مقدسات المسلمين؟ أم أن هناك من يرى في الكونجرس رأي «هيتنجتون» في «صراع الحضارات» وإن الفرصة سانحة لإنهاء رموز وفلول، أي احتمالات كامنة لنهضة عربية أو إسلامية جديدة، ولو في المستقبل البعيد؟.

ويلفت الانتباه رابعاً أن قرار الكونجرس جاء قبيل بدء مفاوضات المرحلة النهائية في فلسطين.. فهل أراد أن يرسم سقف وحدود هذه المرحلة قبل بدايتها؟.

ويلفت الانتباه خامساً صدور قرار الكونجرس، بينما كان العالم يحتفل باليوبيل الذهبي للأمم المتحدة، وما تضمنه الاحتفال من سباق إلى السعي لتطوير المؤسسة الدولية ودورها.. فهل أراد الكونجرس إرسال رسالة مضمونها إن القرار الأمريكي الداخلي (في وقت تتربع فيه الولايات المتحدة على قمة العالم) هو أهم من «الشرعية الدولية» وقادر على تجاوزها وتطويعها كما يشاء.

هذه الأسئلة، وغيرها توحي بها خطوة الكونجرس... ولا ندري من يملك الإجابات الشافية..!!.

في هذه الدوامة من الأسئلة لا يغيب عن الأنظار، ميدانياً، وجود حالة خلل في توازن القوى لمصلحة «إسرائيل» يغريها ويغري حلفاءها بفعل كل ما تريد.

ولا يغيب عن الأنظار أيضاً أن «إسرائيل» لا تغمض عينيها لحظة واحدة عن أهدافها الاستراتيجية مهما انخرطت في مفاوضات «السلام».... ومهما وجدت من قبول لها في الأرض العربية.

ولا يغيب عن الأنظار أن ما يتحقق في أي مفاوضات هو دائماً ما تساويه الأطراف المعنية وما يبنى من حقائق على الأرض... وليس ما يتمنونه أو يتحدثون عنه دون سند فاعل.

لكن ما يغيب عن الأنظار حقاً وفعلاً لمن لا تنفتح عيونهم على المستقبل البعيد أن القدس أكبر من الفلسطينيين ومن العرب ومن المسلمين ومن العالم كله... لأنها إحدى نقاط الارتكاز المقدسة على هذه الأرض... وإذا لم تحظ بالعدل والسلام فلن يكون على الأرض سلام.

ومن لا يؤمن بـ «الغيبيات» الدينية، ولم يقرأ تاريخ المنطقة بعناية، فقد يتصور أن «القوة» المجردة تستطيع فرض قانونها على الأرض، لكنه قد يكتشف يوماً أن القوة عنصر متغير، وأن السلام لا يتحقق دون العدل ودون الإيمان بإنسانية الإنسان وحقه في الحياة الكريمة أينما وجد، وحقه في حماية مقدساته... وقد يأتي الاكتشاف حينها متأخراً... ويدفع ثمنه الجميع.

وسلام لك وعليك يا «أورشالم» الكنعانية... ويا «يبوس»... ويا «إيلياء» ويا «بيت المقدس» ومدينة «السلام»...!!.

١٩٩٥/١٠/٣١

الجريمة الأكبر

بقرار حكومة العدو الصهيوني بناء حي يهودي استعماري جديد في القدس، تكون قد كشفت كل المخبوء دفعة واحدة، وتكون قد أفصحت عملياً وميدانياً عمّا كانت تعلنه دائماً من إصرار على ابتلاع البقية الباقية من القدس الشرقية (العربية)!!، وتكون قد وضعت آخر خطوة قبل القفزة الأخيرة إلى قلب مقدسات العرب والمسلمين، ونسف الأقصى والصخرة!!.

انتهت لعبة «السلام الكاذب» إذن، أم أنها لم تنته لدى أطرافه وراعيه؟! وما هي الاحتمالات الآتية؟!.

لقد كشفت حكومة نتنياهو كل الأقنعة، واتخذت بالفعل لا بالقول قرار حرب ضد كل العرب وضد كل المسلمين، إلا الذين باعوا أنفسهم للشيطان..!!.

فبالقرار «الإسرائيلي» الأخير سقط «أوسلو» وكل دعاته ورعاته، وانكشفت عوراتهم جميعاً كأدوات، بالوعي أو باللا وعي، لهدر حقوق الشعب العربي الفلسطيني وحقوق العرب والمسلمين على أرض القدس وفلسطين.

بهذا القرار الصهيوني سقط «مدريد» نهائياً، بعد أن لم يبقَ شيء يستحق «المبادلة» بعدك يا قدس، وبعد أن أفصح نتنياهو عن أن كل الأرض العربية المحتلة هي غنائم حرب ومواقع أمن!!.

بهذا القرار الصهيوني سقطت «الشرعية الدولية» الخادعة، وبات مقياس

الشرف والصدق الحقيقي للانتماء الإنساني والقانوني والدولي رفض هذه «الشرعية المنافقة»... إلا إذا تحركت جيوشها لضرب «إسرائيل» واستعادة القدس، فالقدس عند الله وعند العرب والمسلمين وعند كل المؤمنين في الأرض، وعند كل إنسان حقيقي هي أكبر وأغلى من كل الثروات ومن كل الحدود... فما فائدة «الفصل السابع» من ميثاق الأمم المتحدة إن لم يتحرك من أجل القدس.

لن تتحرك الأمم المتحدة، ولن يتحرك الفصل السابع، ولن يتحرك أحد خاضع للنظام الدولي الراهن الظالم الغاصب من أجل القدس... لأن واشنطن هنا تصر على حماية الظالم الواقف على جثة المظلوم، وتصر على حماية الغاصبين، وتصر على السخرية من مشاعر مئات ملايين المسلمين، أم أنها بالفعل تريد استعداءهم جميعاً ومواجهتهم بـ الحل النهائي الذي لا يترك لهم خياراً إلا بين قاتل أو مقتول، وبين ذليل أو مجاهد أو شهيد..!!.

أم أن رأس النظام الدولي الأمريكي سيدرك خطر ما يدفعه إليه نتنياهو ويكشر مرة أخرى في الاتجاه الصحيح؟!.. وهنا كل كلام خداع، وكل بيان حرب نفسية، وكل وعود أو تصريحات لا قيمة لها، إذا لم تتأمن حماية القدس من مغتاليها..!!.

وإذا لم تنجح أمريكا بإيقاف نتنياهو، فقد آن للعرب التحرر من كل القرارات الدولية الظالمة..!! فبهذا القرار الصهيوني تصبح كل يد عربية أو مسلمة تمتد إلى الصهانية خارج ميدان المواجهة يد آثمة، وكل فم يرتكب أحاديث «السلام» على جثة القدس ملوثاً، وكل رهان على «تسوية متفاوض عليها» نوع من خداع الذات، وكل خضوع لقرار أمريكي ضد عربي أو مسلم خضوع مرفوض.

ويا كل العرب والمسلمين، إذا قبلتم التفريط بالقدس والأقصى والصخرة، فماذا يبقى لديكم من غال ونفيس عصي على التفريط والهدر؟!.

ويا أيها العرب والمسلمون، ويا كل أهل الكتاب، ليس صدفة أن رب هذا

الكون كله ربط في كتابه العزيز بين الأقصى والفساد اليهودي والعلو في الأرض بغير حق على حساب الآخرين وحقوقهم (راجع الآيات من ١ إلى ٨ من سورة الإسراء).

فها هم قادة الصهاينة يدخلون أقصى مراحل الفساد والغلو والعلو في الأرض ويصرون على الاستهتار الكامل بكل من عداهم من بني البشر، وها هم يسخرون كل أذلاء العرب والمسلمين والناس في خدمة مخططاتهم، بوعي أو بغير وعي. وها هو، كوب الشرّ يكاد يمتلىء ويفيض، وقد آن أوان الاختيار النهائي بين الانتماء إلى أي من المعسكرين حول القدس، إذ لم يعد هناك محل لمعسكر ثالث.

إن نظرة سريعة إلى التاريخ العربي ستذكر كل عربي وكل مسلم تعامل مع قضية القدس بمصيره في الدنيا والآخرة، ولم ينج حتى الآن مفرط بها، وما هزم حتى الآن مقاوم صادق العزم والنية في الدفاع عنها.

ونظرة إلى التاريخ الإنساني ستذكر كل غلاة المتغطرسين المتبجحين بقوتهم أن على أرض هذه المنطقة العربية المباركة المقدسة كان دائماً يتقرر مصير الإمبراطوريات، والقدس في القلب من أرض العرب.

و«ذكّر فإن الذكرى تنفع المؤمنين» و «إن أحسنتم أحسنتم لأنفسكم وإن أسأتم فعليها». صدق الله العظيم.

١٩٩٧/٢/٢٨

محنة القدس

بإعلانه عن مخططاته الأخيرة لما أطلق عليه اسم مشروع «تطوير القدس»، يكون رئيس وزراء العدو قد كشف بشكل كامل عن منطق التفكير والعمل الذي تتعامل «إسرائيل» من خلاله مع مستقبل الأقصى والقدس وفلسطين.

الأقصى على قائمة الاغتيال، ويقوم العدو بين فترة وأخرى بـ «بروفة» لعملية التدمير النهائية، فتارة يقوم «مهووس» يمثل الصهيونية أصدق تمثيل بحرق أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين، فيدمر منه ما يدمر وينقذ المنقذون ما ينقذون. وتارة أخرى تنشر مخططات وصور «الهيكل البديل»، ثم تتوالى بشكل أو بآخر عملية حرق باب أو ضرب حجر أو جدار، بينما تتواصل جهود الحفر تحت الأساسات بحجة البحث عن «أساطير» مدفونة.

هذا الأسلوب الصهيوني في التعامل مع «الأقصى» بات مفتوحاً وهو يسعى لتعويد الرأي العام العربي والإسلامي والعالمي على «مبدأ» الانتقاص من هيبة وقدسية الأقصى، وتهيئة الناس عبر المحاولات المتوالية لتقبل فكرة تدمير هذا الرمز العظيم أو اقتسامه ـ مرحلياً ـ مع الصهاينة كما حصل بالنسبة للحرم الإبراهيمي الشريف في مدينة خليل الرحمن.

وعلى كل حال فماذا سيتبقى من الأقصى للعرب والمسلمين إذا أصبح مجرد بناء معزول محاصر في قلب مدينة يهودية مترامية الأطراف تغطي ثلث فلسطين، وتحجب الأذان والصلاة..؟!!.

إن الخطة التي أطلقها نتنياهو مؤخراً، والمكونة من حلقتين تسعى لتحقيق هذا الهدف خلال ما تبقى له من فترة حكمه. وهو بذلك يستجيب لإجماع «إسرائيلي» لا يغرن أحداً حوله نفاق هنا أو هناك أو تصريح صهيوني معارض يلعب لعبة الصراع السياسي الداخلي في «إسرائيل».

تقوم الحلقة الأولى من هذه الخطة على تسريع عمليات تهويد الأحياء العربية القريبة من الأقصى، وقد أمكن حتى الآن سرقة عشرات البيوت العربية بعد تفريغها بالطرد أو بادعاء الشراء أو بتزوير المستندات.

أما الحلقة الثانية، فهي متواصلة منذ عام ١٩٤٨، وقد ازدادت تسارعاً في السنوات الأخيرة. وهي تقوم على التوسيع التدريجي للحدود الإدارية للمدينة المقدسة بإضافة أحياء يهودية جديدة على حساب أملاك وبيوت وأراضي العرب، وإسكانها بغلاة الصهاينة المتعصبين.. ثم تكرار الخطوات نفسها كلما رأت «إسرائيل» المناخ مناسباً...

ومع نتنياهو وخطة «التطوير» التي طرحها بدأت أخطر المراحل، وهي تتضمن بناء أكثر من ١٢٠ ألف وحدة سكنية بكل خدماتها، عبر أحياء عديدة تتسع بالمدينة من كل الاتجاهات على حساب أرض وشعب فلسطين.

مع اكتمال هذه الخطة لن تجد إدارة الحكم الذاتي الفلسطيني ما تتفاوض عليه تحت لواء مخدر «أوسلو» إلا مصير المدن التي تحكمها الآن والتي لا تشكل أكثر من ٣٪ من مساحة فلسطين.

ومع تنفيذ هذه الخطة تكون «إسرائيل» قد استعدت لخطوة الانقضاض التالية على درب «إسرائيل الكبرى من الفرات إلى النيل».. ولا حاجة عندها لقمة صمود عربية.. هذا إن بقيت هناك قمة من الأساس مع استمرار التداعيات الراهنة..!!.

هذا ما يخطط له الصهاينة، وما ينجحون في تحقيقه عبر بيئتين (فلسطينية وعربية) متهالكتين لا يقيم لهما نتنياهو وعصابته أي اعتبار.

لكن هذا الحال لن يدوم، وخطط الصهاينة لن تكتمل... فللقدس والأقصى رب يحميهما، ولهما رجال من الفلسطينيين والعرب والمسلمين لا يبيعون مقدساتهم بكل ما على الأرض. وهم قادرون على العطاء والتضحية وكشف المتخاذلين والمتواطئين ومتابعة النضال والجهاد حتى النصر أو الشهادة.

وطوبى لمن أحسن اختيار موقعه قبل فوات الأوان.

١٩٩٨/٦/٢٦

السلام... والمقاومة

يؤكد مفكرو «العلاقات الدولية» أن أبرز قاعدة من قواعد التفاوض في ظروف الحرب والسلام هي أن «المفاوض حين يجلس إلى مائدة المفاوضات فإنه يستطيع أن يحصل على ما يساويه فعلاً وليس على ما يريده أو يطمح إليه».

أي أن «موازين القوى» المادية والعسكرية والمعنوية هي الفيصل، وليست النوايا والتمنيات.

يبدو أن «إسرائيل» تدرك ذلك تماماً وتعمل بمقتضاه، وتسعى للافادة من عناصر قوتها إلى أقصى الحدود في مفاوضات «التسوية السياسية» الراهنة مع الأطراف العربية... أما عن الجانب المقابل، فلا يبدو أن هذا الإدراك عام... فما تأثير ذلك على مستقبل المنطقة؟ وهل ما زالت هناك فرصة لإنقاذ العرب من مصير أسود، إذا استمرت التداعيات الراهنة؟.

إن عناصر قوة «إسرائيل» عديدة، لعل أبرزها: اختلال الميزان العسكري لصالحها سواء بالسلاح التقليدي أو أسلحة الدمار الشامل، واحتلال الأرض العربية، والدعم الدولي من أبرز القوى الكبرى، وقدرتها على اختراق بعض الصفوف العربية سياسياً وعسكرياً واقتصادياً قبل الوصول إلى أي شكل من أشكال السلام الدائم والعادل.

بالمقابل فإن أبرز عناصر القوة العربية: عدم قبول الطموحات غير المشروعة للمشروع الصهيوني، والتمسك بالشرعية الدولية وشروط السلام العالمي القائم

على العدل، والمقاومة المشروعة للاحتلال، التي تؤكد عليها المواثيق والاتفاقيات الدولية، والسعي لتعديل موازين القوى سياسياً وعسكرياً واقتصادياً باستخدام ما أمكن من الموارد الهائلة، وما أمكن من العمق القومي والحضاري، الذي يسهل تحويله إلى قوى مادية فاعلة على الأرض.

بمقارنة عناصر قوة طرفي «التفاوض»، يلاحظ أن الإمكانيات «الإسرائيلية» مادية ومجسدة في الميدان، بينما تبدو عناصر القوة العربية في معظمها «كامنة» أو «نظرية» أو «محتملة»... وعليه فإن ما يبدو ظاهرياً أن «ما تساويه إسرائيل» على «مائدة التفاوض» أكبر بكثير «مما يساويه العرب»... وبالتالي فإن «إسرائيل» تستطيع راهناً فرض شروطها، خاصة وأنها حققت نجاحات مهمة في تحييد عديد من عناصر القوة العربية... ولعل هذه الرؤية هي التي تستند إليها بعض أطراف التفاوض العربية في قبول ما تريده «إسرائيل» في المرحلة الراهنة من المفاوضات.

لكن هذه «الرؤية»، فضلاً عن أنها غير صحيحة ميدانياً، بالغة الخطورة على مستقبل العرب.. خاصة في ضوء ما يتكشف من طموح المشروع «الإسرائيلي» لمد مجاله الحيوي (إن لم يكن الاحتلالي والاستيطاني) إلى كل المنطقة المحصورة بين «الفرات والنيل»..

ما زالت أمام المفاوضين العرب فرص كثيرة لتعديل موازين القوى ونتائج عملية التفاوض، المقبلة.. وأبرز ما يمكن فعله بالإمكانيات الراهنة وضمن ظروف التردي الحالية، ودون استفزاز أي طرف دولي، هو:

* التمسك القانوني والمعنوي بالحل الشامل والعادل للصراع العربي - «الإسرائيلي» ضمن حد أدنى لا يهبط دون قرارات الشرعية الدولية، وعلى رأسها القراران ٢٤٢ و٣٣٨ برغم كل ما فيهما من إجحاف.
* دعم موقف المفاوضين العرب سياسياً.
* إدانة سياسة الأرض المحروقة «الإسرائيلية» التي تمارس في جنوب لبنان

والوقوف مع المقاومة المشروعة الموجهة ضد قوات الاحتلال وعسكريته... وحق المقاومين بمعاملة العدو بالمثل ميدانياً.

* العمل الجاد لاستعادة ما أمكن من التضامن العربي على قاعدة تعديل موازين قوى التفاوض مع «إسرائيل».

فهل هذه الخطوات صعبة؟.

إنها على كل حال، الحد الأدنى الممكن لإيقاف التداعي، والوصول إلى السلام الشامل والعادل حسب قرارات الشرعية الدولية.. ولإيقاف الطوفان الصهيوني في المنطقة العربية، ولتحقيق حد أدنى من «الاستقرار» المستحيل في ظروف الهيمنة «الإسرائيلية».

١٩٩٥/١٠/١٥

مقاطعتان!

في العلاقات الأمريكية مع ما يسمى بمنطقة «الشرق الأوسط»، شهدت السنوات الأخيرة بروز مفارقات مدهشة قد تكشف للدارسين والمراقبين نماذج متميزة من «وسائل الحرب» المعاصرة في أواخر القرن العشرين... وفي قمة هذه المفارقات تأتي تلك الحالة الشديدة التناقض في التعامل مع «فكر المقاطعة»!.

ففي الوقت الذي أصرت وتصر فيه واشنطن دون سأم أو كلل أو تعب على ممارسة الضغوط و «الإغراءات» ضد العرب لإنهاء المقاطعة المشروعة ضد «إسرائيل»... فإن الولايات المتحدة تسعى بالتصميم نفسه إلى استغلال كل أزمة في العلاقات العربية ـ العربية، وكل حدث كبير أو صغير تشهده المنطقة لإبداع أشكال عجيبة من مبررات «المقاطعة» ضد العرب وتوليد شرعيات دولية غير مشروعة لفرض العزلة والتآكل والدمار على بلدان عربية يتزايد عددها باستمرار، بما يؤدي إلى شلل عربي عام وأحقاد تنمو في المنطقة نمواً يتناسب مع نمو البؤس والقهر والنسيان.

يعلم أي قارىء منصف للقانون الدولي أن المقاطعة العربية ضد «إسرائيل»، فضلاً عن أنها عمل مشروع من أعمال السيادة، فإنها أيضاً أحد الأسلحة المشروعة التي يجب أن تتكامل مع أشكال المقاومة في مواجهة الاحتلال والتوسع والعدوانية «الإسرائيلية».

وبالتالي فإن الضغوط والإغراءات الأمريكية لإنهاء هذه المقاطعة هي شكل من أشكال الحرب ودعم العدوان ضد العرب، وتجريد لهم من أحد

أسلحة التحرر والكرامة، بل وتسهيل للسبيل أمام «إسرائيل» للهيمنة على كل العرب!!.

في المقابل... ما الذي يجري على الجبهة العربية؟.

بالنسبة للعراق بات مكشوفاً ومعروفاً أن المقاطعة المفروضة عليه تجاوزت بآثارها الهدف الأمريكي الحقيقي غير المعلن والرامي إلى تدمير نهائي لقوة العراق كرصيد محتمل في مواجهة «إسرائيل»... ونجحت هذه المقاطعة في فرض البؤس والقهر على الشعب العراقي، فضلاً عن تحريض التآكل الداخلي لدفع العراق باتجاه تقسيم لن ينجو من آثاره المدمرة كل المحيط العربي والإقليمي ـ عدا «إسرائيل» الكاسب الوحيد الآن ـ.

وعلى الجبهة الليبية تصر واشنطن على ربط المقاطعة بشروط لا تؤدي في النهاية إلا إلى وضع هذا البلد العربي تحت تصرف واشنطن تفعل فيه ما تشاء وتشكله كما تريد. وهي لا تريد له ولا لمحيطه خيراً.. والبديل استمرار المقاطعة والحصار الدولي والمزيد من تسميم العلاقات العربية ـ العربية. فكيف لعربي أن يتغاضى عن مشاركة أخوة له في حصار مفروض لا ناقة لهم فيه ولا جمل إلا الخسارة للجميع عدا «إسرائيل».

وبالنسبة للسودان تتكشف كل يوم حقائق متزايدة عن أن السعي إلى المقاطعة ضده ليس مفصولاً عن خطة أمريكية متكاملة وأوسع بكثير من المبررات المعلنة كإدعاءات «الإرهاب» أو محاصرة ما يسمونه «النظام الأصولي».. إلى حرب شاملة تؤدي إلى تفكيك السودان وتقطيع أوصاله ووضع كل منابع النيل ومنطقة القرن الأفريقي تحت أيدي كيانات صغيرة مسيطر عليها من قبل «إسرائيل».. بما يعنيه ذلك من آثار استراتيجية خطيرة على مصالح مصر العربية: الركن الأهم في الأمن القومي العربي.

فإلى متى سيقبل العالم هذه المفارقات؟ وكيف سيتعامل العرب مع آليات الاستفراد بهم وتدميرهم بلداً بلداً؟.

١٩٩٦/٦/٢٩

السلام المستحيل

إلى أين ستنتهي دوامة ما يسمى بعملية السلام في الشرق الأوسط؟.

إن نظرة شاملة إلى ما يجري في دهاليز آخر حلقات «التسوية السياسية» للصراع العربي ـ الصهيوني تعيد إلى الأذهان على الفور تلك المقارنة المؤسفة والمستمرة وغير المبررة بين منهج الصهاينة في مواجهة العرب وردود الفعل العربية في التعامل مع «إسرائيل» وحلفائها.

كشفت مرحلة الجمود الراهنة في المفاوضات الحجم المذهل لهشاشة وضعف الموقفين الفلسطيني والعربي، وانفتاحهما المستمر على تنازلات بلا أفق لم تخطر على بال عدو أو صديق.. مقابل تعاظم عناد وعنجهية «إسرائيل» وإصرارها على فرض شروطها القصوى.

وقد وقف نتنياهو قبل أيام ليعلن بوضوح أنه متمسك بابتلاع الأراضي العربية المحتلة، وإن حدود دولته الراهنة تمتد إلى نهر الأردن (وهي بالتأكيد مرشحة لتمدد جديد حين يتم هضم الفريسة وتأتي الفرصة المناسبة لتوسع آخر)..!!.

ثم جاء في بيان رسمي «إسرائيلي» أن نتنياهو أبلغ مجلس وزرائه أن «يهودا والسامرة جزء من وطننا وسنقاتل من أجلها»...!!.

هكذا، ومع أن رئيس وزراء العدو يمثل ذروة التطرف فإن «الحزب القومي الديني» يهدد بإسقاط الحكومة إذا نفذت «ما التزمت به «إسرائيل» في اتفاقيات

السلام»..!! وتتحرك «قوى مجهولة»!! في الكيان الصهيوني لتصنع لنتنياهو صورة بالكوفية الشهيرة وعليها كلمة «كذّاب»، لمجرد أنه ما زال يقبل بالتفاوض مع الفلسطينيين..!!.

ولأن الموقف الصهيوني يسير نحو مزيد من التصلب في غياب الفعل العربي تتجه الولايات المتحدة إلى الفلسطينيين والعرب كي تفرض عليهم مزيداً من التنازلات من أجل استمرار «عملية السلام»!!.

بل وتضغط واشنطن على العرب لإجهاض أية إمكانية لتعديل موازين القوى وتصحيح المعادلات المختلة. وكلما وجدت استجابة لضغوطها شددت الخناق من أجل «السلام»، الذي تريد له أن يقوم على جثث وأرض ومصالح وحقوق العرب..!!.

مسار فج، ومنطق معوج، لا نظن أن أي عربي بات مخدوعاً به أو يقبل بما انتهت إليه أموره، خاصة وأن المحصلات كانت كما يلي:

أجهض انتصار حرب أكتوبر لحساب كامب ديفيد، وتم وأد الانتفاضة لحساب مدريد، وانتهت مدريد إلى التشظي العربي وإلى «أوسلو» و«وادي عربة».

وبينما يساهم منهج «التطبيع» بتعطيل القمة العربية الجادة والقادرة على كبح الانهيار العربي، فإن المعلق الأمريكي البارز «توماس فريدمان» توقع أن تكون أية تسوية الآن «أقرب كثيراً إلى موقف نتنياهو، لأن توازن القوى في مصلحته بالكامل»، ولأن «اتفاقيات أوسلو منحت نتنياهو قدرة أكبر على المناورة».

ولعل الفلسطينيين والعرب يتذكرون أن «المبادرة الأمريكية» الراهنة التي تكاد تصبح مطلباً عربياً هي مقترحات سابقة لنتنياهو سبق أن تبنتها واشنطن كما أعلن الرئيس الأمريكي كلينتون قبل أيام، وخطرها الأكبر لا يكمن فقط في تقزيم إعادة الانتشار إلى ١٣٪ وإنما في البنود الأخرى التي تجعل سلطة

الحكم الذاتي الفلسطيني مجرد جهاز أمني تابع لـ «إسرائيل».. .كما يؤكد ذلك النص الصحيح الذي نشرته صحيفة «هآرتس» العبرية.

وبالتالي فسواء قبلت «إسرائيل» المبادرة الأمريكية (التي هي مبادرتها السابقة) أم نجح التحالف الأمريكي ـ الصهيوني بفرض ما هو أسوأ منها، أو انتهت عملية التسوية إلى حائط مسدود، فلن يقوم سلام في المنطقة على قاعدة من الاستسلام والظلم... وسيجد الفلسطينيون والعرب أفقاً وأدوات جديدة قادرة على مقاومة عدوهم ويأسهم.

١٩٩٨/٦/٩

ثم ماذا بعد؟

والآن.. ماذا بعد؟.

هل استنفذت الأقوال أغراضها حول «اتفاق واي بلانتيشن» واتضحت المواقف وجاء أوان الأفعال؟.

الإجابة ليست سهلة أو بسيطة، لكنها متحركة ومرتبطة بما يرسم لمستقبل المنطقة العربية، و «الشرق الأوسط» عموماً... وبكيفية تعامل أهل هذه المنطقة مع التحديات والأخطار التي تجسدها الاستراتيجية الزاحفة للتحالف الأمريكي - الصهيوني.

وبالنسبة للموقعين على الاتفاق يبدو أنهم لا يضيعون وقتهم ويتحركون عبر مسارات تجسد موازين القوى ومدى امتلاك الإرادة السياسية:

من ناحية كلينتون فقد فاز مع إدارته بكل ما أراده وسعى إليه، وعادت صورته كرئيس ديناميكي فاعل في السياسة الخارجية بعد الفضيحة. كما أكد أنه قادر على تحقيق حماية أمن «إسرائيل» باعتبارها «مصلحة حيوية أمريكية». وها هي الولايات المتحدة تتحول إلى طرف مباشر في عملية قهر الفلسطينيين وفرض التسوية «الإسرائيلية» عليهم في الأراضي المحتلة، بتأييد من السلطة الفلسطينية وتوقيع مباشر على مبايعة «وكالة المخابرات المركزية» بدور «الحكم» و «القائد»..!!.

أما نتنياهو، فلم يحصل فقط على تأييد كبير إرهابيي «إسرائيل» أرييل

شارون، وإنما استطاع أيضاً أن يأخذه كشريك معه وموقع إلى جانبه على «الاتفاق»، حيث تمكن الاثنان معاً من التعاون في الضغط على واشنطن، لكي يحصل التحالف الأمريكي - الصهيوني على كل شيء مقابل «الفتات» من الأرض والمصالح، والمستقبل البائس للفلسطينيين.

ومع ذلك لم يخيب نتنياهو «التوقعات» بل سارع إلى تنشيط الاستيطان، وإلى السخرية من «المواعيد» المتعلقة بإعادة الانتشار، والتحذير منها عندما تتعلق بإعلان الدولة الفلسطينية ومواعيدها وتفاصيلها الأمنية الدقيقة.

وعلى كل حال فإن السلطة الفلسطينية أثبتت أنها ليست بحاجة للمراقبة والضغط لتطبيق ما عليها من «التزامات»؛ فقبيل التوقيع على الاتفاق كانت «قواها الضاربة» لا تكتفي فقط بالسعي إلى تدمير واعتقال كوادر حماس والجهاد الإسلامي وبقية المنظمات المعارضة للاتفاق، وإنما تقوم أيضاً بضرب من تجرأ على المعارضة من «فتح» نفسها، التي تمثل «الحزب الحاكم» وقاعدة السلطة.

ويبقى السؤال الأهم: ماذا عن معارضي الاتفاق؟ وماذا عن كل الذين اكتشفوا وكشفوا ثغراته القاتلة والمهينة على الصعيد الفلسطيني والعربي على المستويات الرسمية والشعبية؟.

في هذا المجال، من الواضح أن التحذيرات والتحركات التي أشارت إليها قيادات فلسطينية عديدة مؤخراً ضد ما أسمته بسيطرة «خط الأسرلة: أي المراهنة على «الإسرائيليين» والولاء لهم في الساحة الفلسطينية» أكدت أن لها ما يبررها بعد ما كشفه اتفاق «واي بلانتيشن» وتطبيقاته من تحويل السلطة الفلسطينية إلى أداة لحماية أمن «إسرائيل».

كذلك من الواضح اتساع ساحة المعارضة الرسمية العربية لهذه الانعطافة الخطيرة في المسار الفلسطيني، مما يشير إلى إدراك متنامٍ في قمة النظام الإقليمي العربي لأخطار التوجهات الراهنة.

لكن الأهم الآن هو التحرك الجاد لوقف التداعي، وذلك لن يتحقق إلا بأوسع تحرك فلسطيني منظم وفاعل.. وتوفر حاضنة عربية شعبية ورسمية واسعة قادرة على التأثير فعلياً في التوازنات والمعادلات المختلفة الراهنة وتعديلها إلى المدى الكافي لوضع المصالح الفلسطينية والعربية بعين الاعتبار.. فهل هذا ممكن؟!.

الإجابة نعم والشعب العربي الفلسطيني عود أمته أن يكون الشعلة التي توقد نار المقاومة العربية حتى التحرير.

الباب الرابع

أسرار... ومعارك

أولوية لحرب الاستخبارات

يبدو أن حرب الاستخبارات باتت أهم أدوات وميادين المواجهة في دائرة الصراع العربي ـ الصهيوني، وأن «إسرائيل» لا تكتفي بتنشيط واسع لعملها المعلوماتي والتدخلي البعيد المدى وإنما تستخدم الذراع المخابراتية بأقصى درجات العنف لاستكمال تدمير الإرادة العربية وفرض التسوية السياسية «الإسرائيلية» على المنطقة العربية.

ما هي الحيثيات التي تدعم هذه الفرضية؟.

شهدت السنوات الأخيرة إطلاق سلسلة الأقمار الصناعية «الإسرائيلية» المعروفة باسم «أفق»، بالإضافة إلى عمليات الربط التي أعلن عنها مؤخراً لشبكة الأقمار الأمريكية العاملة على المنطقة مع المراكز القيادية العسكرية «الإسرائيلية».

وللعلم فإن هذه الأقمار لا تستعمل فقط في الرصد الدقيق للتحركات العسكرية والنشاطات الاقتصادية والتسليحية، وإنما تمتد إلى ما وراء ذلك في ميادين العمليات المباشرة سواء لتوجيه الصواريخ والطائرات والمدفعية وميادين الاتصالات وحتى إلى العمليات الميدانية والاغتيالات، كما جرى بالنسبة للشهيد يحيى عياش، أو في عمليات الاختطاف كما حدث بالنسبة لعدد من عناصر المقاومة الوطنية والإسلامية في جنوب لبنان... وامتداداً إلى ما لا نعلمه من عمليات وأساليب تستخدم أحدث التكنولوجيا «الإسرائيلية» والأمريكية.

ولا يقتصر الأمر على استخدام التكنولوجيا الحديثة والمعقدة في العمليات العسكرية وشبه العسكرية، لكن اعتماداً متزايداً يبرز في ميادين «العنصر

البشري» سواء اليهودي نفسه، أو بمحاولات اختراق النفوس العربية الضعيفة وتشغيل عملاء من الجنسيات العربية.

ويكفي التذكير في هذا المجال بما ذكرته مجلة «روز اليوسف» في مصر من الكشف عن سبع شبكات تجسس جديدة تعمل لصالح «إسرائيل» خلال عام واحد فقط (هو العام ١٩٩٦)، حيث أعلن رسمياً بالفعل عن محاكمات لعناصر ٤ شبكات منها بينما لا تزال الثلاث الأخرى قيد التحقيقات.

وقد أضافت مجلة «المصور» الحكومية الأسبوعية إلى ذلك أن الأجهزة الأمنية المصرية كشفت النقاب عن عشرين شبكة تجسس لصالح «إسرائيل» منذ توقيع اتفاقية كامب ديفيد بين مصر و «إسرائيل» عام ١٩٧٩ .

وكانت الصحف ووسائل الإعلام المصرية قد تحدثت خلال السنوات الماضية عن أدوار مذهلة للاستخبارات «الإسرائيلية» تضمنت تهديدات لرموز فكرية وثقافية، وعمليات تخريب اقتصادية في الحقلين الصناعي والزراعي.. فضلاً عن اتهامات لهذه الأجهزة بالقيام بجهد متعدد لنشر الإيدز والفساد الأخلاقي.

وتلفت الانتباه أيضاً تلك التحذيرات الصريحة التي صدرت قبل فترة وجيزة على لسان عمرو موسى وزير خارجية مصر العربية عن المحاولات «الإسرائيلية» للدخول على خط أمن منطقة الخليج العربية.

وإذا كان سجل الاستخبارات «الإسرائيلية» حافلاً منذ مدة طويلة بالأعمال الإرهابية ضد القيادات الشعبية المقاتلة، بل وضد كوادرها، في كل من فلسطين ولبنان.. فإن السنوات الأخيرة شهدت في فلسطين تصاعد عمليات القتل الرسمية وغير الرسمية ضد الآمنين والعزل، بالإضافة إلى تكامل الضغوط الأمنية والسياسية لابتزاز السلطة الفلسطينية ومحاولة إشعال الحرب الأهلية في غزة والضفة، فضلاً عن تنشيط الهدف المستمر للصهيونية الساعي إلى تهجير أكبر عدد ممكن من الفلسطينيين من وطنهم.

كذلك شهدت العمليات السرية «الإسرائيلية» نشاطاً متزايداً في جهودها

لضرب استقرار لبنان والعلاقات السورية ـ اللبنانية، وإعادة توليد معارضة لبنانية بعيدة عن الدور الوطني للمعارضة الأصيلة، لتعمل في صالح «إسرائيل» وبالارتباط بأجهزتها وبعملائها في الجنوب اللبناني المحتل.

وقد امتدت هذه العمليات حتى إلى الاغتيال الجماعي للمدنيين في كل من سوريا ولبنان، كما أعلن رسمياً في كل من بيروت ودمشق، خاصة بعد تلك الجرائم الخسيسة الموجهة ضد حافلات مدنية في دمشق وعلى الساحل اللبناني.

وإذا كان كل ما سبق هو بعض ما ظهر إلى العلن حتى الآن، فليس من المستبعد أن تكون هذه النشاطات شبه العسكرية «الإسرائيلية» قد تحولت بالفعل لأحد أبرز أسلحة الحرب السياسية والنفسية والاقتصادية والاجتماعية ضد كل العرب.

وكذك، فإذا كانت عمليات حمام الشط، واغتيالات قادة فلسطينيين بارزين في تونس قد جرت قبل سنوات، فهل يمكن استبعاد دور ما في هذا الاتجاه في الجزائر مثلاً، كما أشار إلى ذلك الدكتور عبد الاله بلقزيز في مقال نشرته «الخليج» مؤخراً.. ثم إن معلومات غامضة عديدة تسربت عن تمدد «إسرائيلي» واضح في القرن الافريقي وجنوب وادي النيل لضرب استقرار اليمن والجزيرة العربية والسودان ومصر، مما يستحق فعلاً اهتماماً جدياً من أصحاب العلاقة العرب في التعامل مع هذه الأدوات الباغية.

إذا كانت مصر، التي تملك أجهزة متطورة في مجال العمل السري، قد اكتشفت هذا العدد الهائل من عمليات التجسس والاختراق «الإسرائيلية»، وكانت سوريا ولبنان وفلسطين من القوى التي تمرست نسبياً عبر التاريخ الطويل في المواجهة مع إسرائيل.. قد احتاجت إلى جهود مضاعفة لحماية الأمن والأوطان، فماذا إذن عن بقية الساحات العربية وعن «جبل الجليد» الذي لا يخفي أهدافه في الهيمنة على العرب.

١٩٩٧/١/٢٠

«العدوان الرباعي»

المعلومات التي كشفتها مؤخراً «المجلة التاريخية للجيوش الفرنسية» حول العدوان الغربي «الإسرائيلي» ضد مصر العربية عام ١٩٥٦ بالغة الأهمية بالنسبة إلينا كعرب وبالنسبة للعالم أجمع، ولا تنصب خطورتها على الماضي بقدر ما ترتبط بالحاضر والمستقبل.

فعندما كانت القيادة العربية الناصرية تتحدث في الخمسينيات عن «العدوان الثلاثي» والمؤامرة المسبقة التي دبرتها بريطانيا وفرنسا و «إسرائيل» لضرب ثورة عبد الناصر وقاعدة التحرر العربية في مصر ومحاولة النهوض القومية في الوطن العربي الكبير... كانت عواصم الغرب وأعوانها في المنطقة تسخر من «العقل التآمري» العربي، وكيف يحاول أن يلوي أعناق الحقائق..!!.

وكان مطلوباً من الشعب العربي في كل مكان أن يغض النظر عن الطائرات و السفن والمواقع (وحتى الجنود) البريطانيين والفرنسيين وهم يقصفون المدن العربية والقوات العربية والأبرياء العرب.. وأن يخدع نفسه ودمه وينظر لهؤلاء الغزاة باعتبارهم «رسل سلام»!! و «واسطة خير».. وأنهم جاؤوا بجيوشهم الجرارة لمجرد «فك الاشتباك» بين الجيشين المصري و «الإسرائيلي» وإبعادهما عن الشريان المائي الحيوي «الدولي» في قناة السويس..!!.

ولكن لأن التاريخ الاستعماري البشع لبريطانيا وفرنسا كان حديث العهد بالنسبة للعرب، ولأن جيل ذلك الزمان من العرب كان يعرف دور بريطانيا وفرنسا في إنشاء ودعم «إسرائيل»، ولأن الناس العاديين من العرب خبروا صدق

وإخلاص وشجاعة القيادة الناصرية في الدفاع عن مصالح وحقوق ومستقبل الإنسان العربي... فقد انحازت كل الأمة العربية إلى جانب «التفسير التآمري».

وهكذا آمن عرب ذلك الزمان بأن العدوان «ثلاثي» وأنه مؤامرة مبيتة لإجهاض مشروع النهوض القومي العربي، فالتف معظم الأمة العربية حول زعامة عبد الناصر وحول مصر المدافعة عن حقوقها وقناتها ومياهها وحق كل العرب في الحياة والتقدم.. وخاضت الأمة العربية إحدى أهم معاركها الظافرة، وحققت النصر بأسلحة لم تتفوق في ميدان القتال وإنما اكتسحت العدوان في «حرب الإرادات» والمقاومة.

بذلك خرج العرب من مواجهة هذا العدوان الخطير (المدجج بأحدث أسلحة ذلك العصر) ظافرين متحدين متماسكين، ومنطلقين بثقة نحو بناء النهضة والتقدم والوحدة.

ثم اكتشف الإنسان العربي صدق حدسه وصحة وعيه وسلوكه، وهو يتابع توالي نشر وثائق «المؤامرة» في لندن وباريس وتل أبيب... وكان صدق الحدس والوعي، والسلوك الوحدوي القويم المترتب عليه، أهم عوامل النصر وإفشال العدوان.

والآن نحن أمام منعطف «وثائقي» أخطر. فالعدوان «رباعي» وليس «ثلاثياً» فقط. واللاعب الرابع المستتر كان هو الأخطر والأقدر على خداع الجميع، وهو: الولايات المتحدة الأمريكية، التي نجحت في الالتفاف على الجميع، وكانت الوحيدة التي خرجت بأرباح صافية دون أي خسائر.

كيف؟.

كشفت «المجلة التاريخية للجيوش الفرنسية» دور الولايات المتحدة في العدوان ضد مصر عام ١٩٥٦ ، وأوضحت أن واشنطن وافقت على أن تعطي فرنسا لـ «إسرائيل» طائرات اف ٨٤ الأمريكية التي كانت موجودة في فرنسا بحكم الإعارة، وأنها قد عمدت قبل أيام قليلة من العدوان إلى تزويد فرنسا بقطع غيار لطائرات اف ٨٤ و «بالتجهيزات اللازمة لعملية عسكرية مهمة».

كما نقلت المجلة الفرنسية العلمية الموثوقة عن قائد قوات التدخل الفرنسي أثناء العدوان قوله: «إن القيادة العامة الأمريكية في نابولي قد تابعت لحساب البنتاجون تحرك الطائرات والبواخر الغربية في المتوسط، وقامت بتنظيم عملية تحديد الأهداف داخل مصر».

وفي تفسير السلوك الأمريكي قبل وأثناء وبعد العدوان تساءلت «المجلة التاريخية للجيوش الفرنسية» حول «ما إذا كانت الولايات المتحدة تلعب لعبة مزدوجة» أم أنها «غيرت استراتيجيتها في اللحظات الأخيرة».

إن الإجابة القاطعة على هذا السؤال موجودة في الملفات السرية جداً لدى البنتاغون والبيت الأبيض، ولا أحد يدري ما إذا كان سيتم الإفراج عنها، أم أنها ستبقى مدفونة طالما بقيت لواشنطن مصالح في المنطقة.

لكن كل من عرف قوة الموقف الأمريكي (المعلن) عام ١٩٥٦ في مواجهة ما كان يعرف بأنه «العدوان الثلاثي»، ثم اطلع على ما كشفته المجلة الفرنسية عن «العدوان الرباعي» لا بد أن يشعر بالصدمة الشديدة، إذا ما فكر انطلاقاً من «حسن النية». وإلا فلا شك أن «الخديعة» ستكون التفسير الآخر الوحيد المنطقي والعلمي.

والواقع أن السلوك الأمريكي تجاه المنطقة العربية لم يترك لأي عقل عربي، مهما بلغت سذاجته وقدرته على خداع الذات، فرصة للتفكير بمنطق «حسن النية».

فبمجرد أن انتهى عدوان ١٩٥٦ نشطت الدبلوماسية الأمريكية على أعلى المستويات، ومن خلال الرئيس ايزنهاور ووزير الخارجية دالاس ، في طرح مبدأ «ملء الفراغ في الشرق الأوسط»، الذي عنت به واشنطن أنها الوحيدة المؤهلة لملء فراغ انهيار النفوذ البريطاني والفرنسي في المنطقة العربية.

هذا السلوك يرجح بحد ذاته تفسير «اللعبة المزدوجة»، حيث عمدت إلى تشجيع لندن وباريس على التورط في تلك الحرب القذرة بقصد تدمير نفوذهما في المنطقة العربية، وتحويل إرث الإمبراطوريتين الاستعماريتين إلى ربح أمريكي

و«إسرائيلي». هذا الاستنتاج ظهر خلال السنوات الماضية في عديد من الكتابات الغربية التي عالجت حرب ١٩٥٦ .

ومما يدعم هذا الاستنتاج هو أن واشنطن بدأت منذ ذلك التاريخ تشدد تدريجياً قبضتها على المنطقة باعتبارها «حليفاً مقبولاً»، في الوقت الذي تسعى فيه لتحقيق أعلى قدر من المنافع لها و«لإسرائيل» مع الإصرار على تدمير وإجهاض أية محاولة للنهوض العربي وامتلاك القوة، وذلك بوسائل قادرة على أن تبقي كل الوطن العربي (أو معظمه) في حالة تخدير أو توهان أو شلل.

فبعد حرب ١٩٥٦ مكنت القرارات الدولية المدعومة أمريكياً العدو الصهيوني من «حق المرور البري» في خليج العقبة، وساهمت بفرض قوات الطوارىء الدولية على الحدود المصرية ـ «الإسرائيلية» كي تعطل قدرة مصر على الاشتباك مع «إسرائيل» وتساهم بإطلاق يد العدو الصهيوني في العمل على الجبهة الشرقية.. وتساهم بذلك أيضاً في شلّ فاعلية المقاومة العربية الشعبية ضد «إسرائيل» وتعمل على تعميق التناقض بين الشعوب والأنظمة العربية.

وحين نجحت قيادة عبد الناصر في تحجيم الخسائر العربية وتعظيم المكاسب، وانطلقت بالتالي ضمن مشروع لنهضة ووحدة الأمة العربية مع رفض التسليم بـ «إسرائيل» والتصالح معها.. سارعت واشنطن إلى التآمر مع «إسرائيل» على ضرب مصر والمشرق العربي في عدوان يونيو ـ حزيران ١٩٦٧

منذ ذلك التاريخ وحتى الآن يستطيع أي مراقب عربي أن يرصد استراتيجية وتكتيكات السياسة الأمريكية في المنطقة، وهي على كل حال تزداد وضوحاً وعلانية كلما ازداد العرب ضعفاً وتسليماً بدورها «كوسيط» و «شريك» في «صنع السلام».

تعمد واشنطن إلى إمداد «إسرائيل» بكل عناصر القوة والتفوق على كل العرب، وفي الوقت المناسب تعطيها الضوء الأخضر والحماية الدولية كي تقوم بالعدوان، بينما تقوم من جهتها بكل ما يلزم لضمان النصر «الإسرائيلي»، بما في ذلك «التدخل المباشر» في الميدان. ثم تتولى العاصمة الأمريكية إدارة العملية

السياسية لتتحقق أقصى عوائد من نتائج العدوان تصب في المصالح الأمريكية و «الإسرائيلية» (نموذج حرب يونيو ١٩٦٧ وحرب ١٩٨٢ في «لبنان» وغيرها).

أما حين ينجح العرب بتوحيد مواقفهم وحشد طاقاتهم في مواجهة «إسرائيل»، فإن واشنطن تسعى إلى هزيمتهم ميدانياً، ثم تنشط دبلوماسيتها في تفكيك وحدتهم وعناصر قوتهم لحرمانهم من النتائج السياسية لعوائد الحروب والمقاومة (نموذج حرب ١٩٧٣ ، والمقاومة في لبنان والانتفاضة الفلسطينية).

هكذا تتمدد «إسرائيل» على حساب الأرض العربية، وتزداد قوة قبضة واشنطن على المنطقة... بينما تتحدث العاصمة الأمريكية مع العرب عن مشاريع وبرامج السلام المجهضة!!.. وهي حتى الآن أكثر من أن تحصى أمريكياً دون أي تعديل في المنحى العام أو أي رغبة جادة في رؤية «السلام العادل» وشروطه..!!.

والغريب أن كثيراً من العرب ما زالوا يراهنون (بل ويستجيرون) بدور أمريكي في صنع السلام العادل..

ترى ما هو السرّ؟ وهل كشفته المجلة الفرنسية؟؟ وهل هو سرّ فعلاً؟!!.

١٩٩٧/٩/٢

هجوم بعدة شعب

لن يستطيع المراقب العربي وعي ما يجري في المنطقة وما يحاك لها إذا نظر إلى أحداثها بشكل مجزأ ومبتور كشظايا الصورة الواحدة.. ولا بد من إدراك الترابط بين المشكلات، سواء من أجل وعي حقيقي لسياسة التحالف الأمريكي ـ الصهيوني وأساليبها وأهدافها في المرحلة الراهنة، أو من أجل الاحتياط ضد المؤامرات والكوارث والأفخاخ المنصوبة بعناية للاصطياد المتتابع لعناصر القوة العربية والإسلامية وتجريد المنطقة من القدرة على المقاومة.. وتعميق السيطرة عليها.

والنظرة الشاملة تقول بما يلي:

في الساحة الفلسطينية تم تجميد «اتفاق أوسلو» السيء الذكر الذي قضى بتنفيذ «عملية الانسحاب» «الإسرائيلي» من ١٤٪ من مساحة الضفة والقطاع، لمدة تقرب من عامين كاملين كان نتنياهو وحكومته خلالها، وبدعم أمريكي كامل، يسارع بخطوات الاستيطان بشدة لم يشهدها التاريخ الصهيوني.. لضمان فرض أمر واقع جديد في «القدس العاصمة الأبدية لـ «إسرائيل»، كما يدعون، وفي جميع أنحاء الضفة والقطاع.. حتى أصبحت هذه المناطق تضم أعداداً متزايدة من المستوطنين الصهاينة وعشرات آلاف الوحدات السكنية الفارغة في المستوطنات تنتظر هجرة يهودية جديدة على حد تعبير الإرهابي شارون.

والمذهل أن التحالف الأمريكي ـ الصهيوني يسعى لتحصيل أثمان بالغة

مقابل هذا العبث بالاتفاقيات، فهو لم يكتفِ بتحويل السلطة الفلسطينية إلى أداة لحماية أمن «إسرائيل» وتدمير تنظيمات وقوى وإرادة المقاومة في الشعب العربي الفلسطيني... وإنما أراد أن تجري هذه العملية تحت إشراف «وكالة المخابرات المركزية الأمريكية»... كما يريد ايضاً ثمناً عربياً غالياً هو استئناف «التطبيع» وقبول الدول العربية بالاستسلام الجماعي!.

وفي جزء آخر من الصورة تبرز بوضوح تلك المعاني التي كان قد أشار إليها نائب الرئيس الأمريكي آل جور في أكثر من خطاب أمام المنظمات الصهيونية، حين أعلن أن أهداف الحصار ضد العراق وليبيا باتت محصورة بخدمة «إسرائيل» وأمنها.

فقد لجأت الولايات المتحدة وبريطانيا إلى العمل على تعطيل الاندفاعة الإفريقية نحو إنهاء الحصار على ليبيا، وشل الإرادة العربية عن الفعل، من خلال تلك اللعبة السياسية الماكرة في مجلس الأمن، التي لم تهدف إلى القبول بالمحاكمة العادلة وإنما سعت إلى إلغاء مفاعيل «قرار محكمة العدل الدولية» الذي أسقط شرعية الحصار وحركة الدول المقهورة باتجاه التمرد على ركوب واشنطن لظهور المؤسسات الدولية وتسخيرها لخدمة مصالحها وحليفتها «إسرائيل».

وبالنسبة للعراق شهدت الأسابيع الأخيرة كماً من الكذب والخداع الدبلوماسي للبحث عن مبررات جديدة لاستمرار الحصار الذي لم يعد له أي مبرر، كما توالت محاولات جواسيس «اليونيسكوم» للاستهانة الكاملة بالسيادة العراقية وممارسة عمليات التجسس المفضوح لمصلحة «إسرائيل» وأمريكا... فضلاً عن إعلان حرب إعلامية وخطط علنية لتغيير النظام: واستفزازات كان من المستحيل عدم الرد عليها من قبل بغداد.

والأزمة هناك مرشحة للتصعيد ليس فقط من أجل استمرار تدمير ما تبقى من العراق وشعبه العربي، وإنما لإجهاض محاولات التقارب العربية والإسلامية وتصعيد التوتر والتفكك لتمكين «إسرائيل» من فرض إرادتها على المنطقة كلها.

وتستكمل هذه الصورة برصد الجهد الأمريكي ـ الصهيوني المشترك لتطوير الصواريخ المضادة للصواريخ، والاتفاقية الأخيرة بين الحليفين والتي تعهدت فيها واشنطن رسمياً بحماية «إسرائيل» من كل الصواريخ وأسلحة الدمار الشامل.. بما يعني دخول أمريكا المعركة العسكرية المباشرة إلى جانب «إسرائيل» وضد الدول العربية وإيران والعالم الإسلامي.

وتتضح الصورة أكثر بالنظر إلى الضغوط المتزايدة ضد سوريا، وإعادة تنشيط «روس» و «أنديك» ودورهما في صياغة الهيمنة «الإسرائيلية» على المنطقة تحت دعاوى تنشيط «عملية السلام» والإصرار على «رفض الجهود الجماعية» لزيادة أسعار النفط!.

ذلك كله يقتضي نهضة عربية وإسلامية حقيقية لإعادة فرض احترام الحقوق والمصالح، بداية من كسر الحصارات إلى تجميع القوى وتحريك آليات التضامن، ومعارضة كل عمليات التسوية السياسية التي تسعى إلى فرض الهيمنة وتحطيم الإرادة وتأييد الاحتلال.

دون ذلك، فالأخطار كبرى وداهمة وقريبة...

١٩٩٨/١١/٢

معركة جارودي النبيلة

حين يكتب التاريخ عن روجيه جارودي، سيسجل لهذا الفيلسوف العملاق أنه ظل فارس فكر ونضال وهو في الثمانينات، وأنه وهو في هذا العمر الوقور اختار أن يدخل فم الذئب الكاسر وأن يسعى جاهداً لاقتلاع أنيابه حتى لو أصابته الجروح.

ومن يعرف هذا الفيلسوف حق المعرفة، أو تابع فكر الرجل خلال مختلف مراحل حياته، سيلحظ دون عناء أن هذا المفكر الإنساني النبيل هو من القلائل في تاريخ الإنسانية الذين أعطوا للفلسفة مكانتها وتألقها باعتبارها بحثاً دائماً عن الحق والحقيقة وسعياً إلى الانحياز إليها والقبول بنفس راضية بدفع كل تكاليف هذا الاختيار.

لكن من يتابع الجولة الحالية التي بلغ فيها جارودي ذروة العطاء والإنسانية والشجاعة، سيكتشف أنه وهو يخوض المعركة ضد الصهيونية، ثم وهو يصارع «قانون جيسو ـ فابيوس» السيىء الذكر، ثم وهو يقارع أعتى منظمات اللوبي الصهيوني في فرنسا، فإنه يخوض صراعاً مركباً.

فجارودي في هذا الصراع لا ينتصر لنفسه كصاحب فكر حر وقلم مستنير متجدد وشجاعة لا تحدها حدود في الانحياز إلى الحق والحقيقة. وهو لا ينتصر فقط لشعب فلسطين المظلوم والأمة العربية والإسلامية في معركة البقاء المتواصلة. وهو لا يدافع عن وطنه فرنسا من محاولات التشويه المتعمدة والإصرار على وضعها في صف العنصرية وفي مواجهة الحرية والانفتاح

والعقلانية.. بل يخوض كل هذه المعارك معاً ضمن الصراع الأصلي الشامل من أجل الإنسانية ومن أجل الفكر وحريته في العالم أجمع.

فالمعركة ضد الصهيونية العنصرية بداية هي معركة ضد «التمييز» وضد استعلاء الإنسان على الإنسان، وضد تسميم روح البشر وما أباحه الصهاينة لأنفسهم من حقوق: القتل واغتصاب الأرض وطرد المواطنين من أوطانهم، لاستبدالهم بآخرين تحت دعاوى إنقاذهم من «المحرقة».

والمعركة ضد الصهيونية العنصرية هي معركة ضد إفساد النظام الدولي والقانون الدولي، وضد فرض منطق الإذعان والطغيان ومصالح الأقوى ولو على حساب الحقوق والشرائع.. وتكفي الإشارة هنا إلى أن العالم وصم الصهيونية عبر الجمعية العامة للأمم المتحدة بسمتها الظاهرة والباطنة المعروفة، وهي «العنصرية».. ولا يغير من الأمر شيئاً إن نجحت الولايات المتحدة بالقهر والوعد والوعيد والرشاوى بأن تحاول إسدال الستار على هذا القرار أو مسحه من ذاكرة الأمم.

والمعركة ضد الصهيونية العنصرية بهذا المعنى أيضاً معركة ضد تزييف التاريخ ومن أجل حفظ دوره الحقيقي كذاكرة للبشرية ومدرسة للتقدم، فمن قتلوا في الحرب العالمية عشرات الملايين من البشر قتلهم التنافس الاستعماري وروح العنصرية التي طغت على الغرب بفعل مادية وعنصرية «الروح التلمودية».. ومن قتلوا كانوا من البيض والسمر والسود والحمر ومن كل شعوب الأرض وليسوا يهوداً فقط.

كذلك فإن من يقتلون في أرض العرب والمسلمين الآن خاصة على الأرض المباركة في فلسطين وجوارها من ديار العرب والمسلمين هم ضحايا الخداع ومؤامرة الصمت والعنصرية الذين تقتلهم الصهيونية وحلفاؤها دون رفة عين أو اختلاجة ضمير.. بعد أن تم تخدير ضمير الغرب بفعل تزييف التاريخ واستشراء العنصرية والبغي.

إن ضحايا العنصرية هنا في فلسطين ولبنان ومصر وسوريا والأردن

والعراق، وكل ديار العرب والمسلمين، بل وفي صفوف كل شعوب العالم الثالث من الصين إلى أمريكا اللاتينية.. بل ومنها أيضاً ضحايا التمييز في الولايات المتحدة نفسها وفي أوروبا، كما تضم قائمتهم ضحايا الجوع والقهر من أطفال العالم، امتداداً إلى ما يجري تحت السمع والبصر من محاولات لاستئصال شعب كامل في العراق العربي.

والمعركة ضد العنصرية معركة ضد الحجر على حرية الفكر التي خاضها جارودي بامتياز، فأوصلته في النهاية إلى التوحيد الصافي وإلى اليقين.. حيث يصبح الإنسان في قمة حريته وانعتاقه وشجاعته حين لا يقبل عبودية لفكر أو قوة أو مصلحة أو طغيان.. لا يحني رأسه إلا للواحد الأحد.

ومن تابع مسيرة فكر جارودي منذ سعى إلى البحث عن «نموذج وطني للاشتراكية» في مواجهة «النزوع الستاليني» والتصدي لاستلاب الحرية وسلب الوطنية وإلغاء الثقافات والتنوع.. كان يرصد روح هذا الرجل الطامحة إلى الثورة على مادية الغرب وإصراره على فرض طابعه (اشتراكياً أو رأسمالياً) وإلغاء شعوب الأرض الأخرى.. بل وإلغاء التنوع الثقافي حتى في إطار معسكر الغرب نفسه (شرقاً وغرباً).

ومن عايش انتفاضة جارودي في شبابه على حزبه الشيوعي وجموده لا يستغرب ثورات الرجل المتوالية ضد كل أشكال الاستعباد البشري اللاهوتية أو الأيديولوجية أو العنصرية أو المادية، وكل ما يحد من حرية الفكر وحق كل البشر في الحياة الكريمة والمساواة الحقة.

ومن تابع بوعي وحكمة تطورات فكر الفيلسوف العملاق يستطيع أن يعي سفه منطق أعدائه من الذين حاولوا الانتقاص منه تحت دعوى «التغيرات الفكرية المتلاحقة». وهو يستطيع بالتالي إدراك تلك الانسيابية المنطقية المفهومة في الرقي الفلسفي إلى ذروتها الدينية والإنسانية.

وهؤلاء هم الذين يدركون أكثر من سواهم أهمية هذه المعركة التي يخوضها هذا الرجل (عمراً وخبرة وفكراً ومكانة) بهمة وعزيمة الشباب نيابة عن

كل المظلومين والمقهورين وفي مواجهة «محاكم التفتيش» المعاصرة، وقوى القهر الباغية في أواخر القرن العشرين.

ولذلك كله فإن كل من انحاز إلى جارودي في معركته ضد «الأساطير المؤسسة لدولة إسرائيل» وضد عنصرية الصهيونية، فإنه يخوض إحدى أشرف معارك الإنسانية فكراً ونضالاً وعطاء.

أما بالنسبة لنا كعرب فإن دعم جارودي في صراعه ضد الصهيونية هو جزء من معركتنا المصيرية لحماية الحياة على أرضنا. وهو جهاد يصب في خير الإنسانية جمعاء مضافاً إلى كل الجهود الخيرة الطامحة إلى انعتاق البشر من أسر العنصرية والبغي والظلم والاستغلال وسيطرة القوة الغاشمة والمخادعة.

لكن دور العرب المطلوب في هذه المعركة النبيلة أوسع من ذلك بكثير، وهو يفرض عليهم التمسك بثوابتهم وإعادة الصراع العربي - الصهيوني إلى مكانته كقضية مركزية و «صراع وجود» يتطلب حشد كل الطاقات، واستخدام كل الأسلحة المتاحة لإنقاذ مستقبل العرب والمسلمين ومعهم مستقبل الإنسانية جمعاء.

ومرة ثانية فإن للفيلسوف المقاتل «روجيه جارودي» فضلاً كبيراً في جهود إعادة الاعتبار للبوصلة العربية والإسلامية ولثوابت صراع الوجود من خلال ما طرحه في مؤتمره الصحفي الذي عقده في الدوحة.

فقد أدان جارودي التصعيد الأمريكي ضد العراق وكشف عن أن «اللوبي الصهيوني يقف وراءه» وأن ثمة «أسباباً اقتصادية تحركه»، فوضع بذلك هذه المعركة في إطارها الصحيح كحلقة من حلقات صراع الوجود، وأنه أحرى بكل العرب والمسلمين أن يدركوا ذلك، وأن يجمعوا على الوقوف صفاً واحداً ضد انتهاك كرامتهم وحريتهم واغتيال أطفالهم ومستقبلهم واستفرادهم بالتدمير بلداً تلو الآخر فرادى وممزقين.

وفي الإطار نفسه، حمل جارودي على استمرار احتلال «إسرائيل» الأراضي العربية وممارستها القمعية وتهديدها العرب والمسلمين بأسلحتها

النووية، ورأى أن «استمرار «إسرائيل» في عدم احترامها للقانون الدولي قد يؤدي إلى حرب عالمية ثالثة.

وكان من الطبيعي اتساقاً مع هذه الرؤية الصحيحة للصراع أن يدعو جارودي إلى «المقاطعة الاقتصادية للولايات المتحدة و «إسرائيل» عربياً وإسلامياً، لمنعهما من مواصلة تهديداتهما للعرب والمسلمين.

فترويض الصهيونية العنصريةوانتزاع أنياب الذئب لا يتمان بتقديم القرابين أو بالتمنيات أو بالخضوع والاستسلام لإرادة المعتدين، وإنما بالعمل على إعادة الاعتبار للمقاومة فكراً وحركة، وتصليب إرادة الأمة ووحدتها، وخوض الصراع بما يستحقه من جدية وتضحيات لتحقيق نصر ينعكس عائده خيراً على العرب والمسلمين وعلى الإنسانية وعلى اليهود أنفسهم وشعوب الغرب المضللة.

فلقد نجحت الصهيونية العنصرية باستغلال آلام وجروح الشعوب المهزومة في الحرب العالمية الثانية لتفرض عليها «الأتاوة»، كما نجحت بتضليل الشعوب المنتصرة.. لتسحب وراءها الجميع إلى معركة ظالمة مستمرة منذ عقود في هذا «الشرق الحزين».

وقد آن الأوان لكشف أقنعة الخداع ومواجهة الظلم.. وإلا سيؤدي جنون القوة والطغيان بالتحالف الأمريكي الصهيوني إلى تفجير حرب عالمية ثالثة وقودها البشرية و الحضارة الإنسانية.

١٩٩٨/٢/١٢

الكأس العربية

القدرة على الكلام نعمة كبيرة لا يحس بها إلا من حرم منها، وكيف لا... وهي الموسيقى الإنسانية الخالدة، والوسيلة الأهم والأكثر انتشاراً في تبادل الأفكار والمشاعر وممارسة الاقتراب الإنساني.

لكن القدرة على الصمت أيضاً نعمة أكبر، وتحتاج لجهد وطاقة وترويض للنفس.. وتزداد قيمة وأهمية هذه النعمة حين تكون مربوطة بالمتابعة والتأمل والتفكر وليست مجرد وسيلة للهروب من الكلام وإعلان الموقف.

ولعل هذه المعاني هي بعض ما قصده الحديث الشريف «فليقل خيراً أو ليصمت».. وما اشارت إليه الحكمة لمشهورة «إذا كان الكلام من فضة، فالسكوت من ذهب».

والحقيقة أن من أصعب أنواع الصمت، هو صمت الكاتب، وخاصة الكاتب الصحافي الذي ارتبطت حياته بالحرف والكلمة، وكانت الكلمة المكتوبة هي الجسر الأهم بينه وبين الناس ممن يحبهم ويحبونه، ويرتبط بهم مصيراً ومستقبلاً.. وذلك حال الكاتب العربي في محيطه العربي، كما هو حال الكاتب الإنسان عموماً في محيطه الإنساني.

وإذا كان من واجب الإنسان عموماً أن يقول «خيراً».. فإن الكاتب أحق بهذا الواجب وهذه المسؤولية... لأن الكلمة تظل ملك الإنسان حتى تنطلق منه مشافهة أو كتابة.. فإذا انطلقت صارت ملك الآخرين، يتفاعلون بها ومعها..

ومن حقهم محاكمتها أيضاً.. وهي تزداد أهمية وخطورة بقدر ما تزداد قدرتها على التأثر والتأثير.

وقول «الخير» ليس بالمسألة السهلة أو المتاحة دائماً، فدون الوصول إليها عقبات ليست بالقليلة تبدأ من داخل قائلها وتمتد إلى محيطه وعالمه.

وقول «الخير» يزداد صعوبة في مراحل التحول وظروف التوتر، واختلاط اليقين بعدم اليقين، والألم بالأمل خاصة عندما تتعقد الصورة، فتتوارى «الحقوق» ضعفاً أو تيهاً وقلقاً، ويتقدم الباطل متسربلاً بأثواب حق مزيفة، وتختلط الرؤى والمفاهيم.

لكن مشكلة قول «الخير» أنه كلما أصبح صعباً ازداد ضرورة وحاجة وأهمية.. وذاك أهم وأصعب ما يواجه الإنسان عموماً والكاتب خصوصاً.

ولهذا أبدع الكتاب والأدباء وسائل التعبير.. حتى نزلوا بالكلمة أحياناً إلى مستوى «من يقول ولا يقول».. وصعدوا بها أحياناً في إنفاق اللغة وسمو الفكر.. حتى قارب بعضهم المستوى الرسالي.

ومن يعرف أمتنا العربية حق المعرفة يدرك أنها جبلت على «الخير» مما يسهل مخاطبتها باللغة الأقرب إلى ذاتها.

لكن هذه الأمة ليست استثناء عن غيرها من الأمم والحضارات من حيث مرورها بمراحل قوة وتماسك وانطلاق وتقدم، أو بمراحل فرقة وضعف وكمون وتردد... كذلك فهي لا تستطيع كغيرها من الأمم أن تعزل نفسها عن المحيط الدولي وصراع المصالح الهائل فيه، وكر وفر قوى الخير والشر.

ولا ريب أن الأمة العربية الآن ليست في أحسن حالاتها، وأن المصاعب تحيط بها من كل جانب. وأن عوامل الضعف والمعاناة تنخر في جسدها مما يؤدي إلى انتشار القلق والتوتر وضيق الصدور... ويجعل الحوار، مهما خلصت نواياه، ومهما تسلح باللين واللطف، مهمة صعبة، خاصة أن فينا من لا يرى، ولا يريد أن يرى، إلا الجزء المملوء من الكأس العربية مهما كان قليلاً، وحتى لو

عجز عن إرواء الظمأ.. وفينا أيضاً من لا يستطع تجاهل الجزء الفارغ والصعب من كأس الحياة المتلاطمة.

هذا، مع أن الأمة أحوج ما تكون إلى الرصد الحقيقي العلمي لعوامل القوة والضعف، ولتسليط الضوء على مشاكلها والمصاعب التي تواجهها بقصد اكتشاف السبل وإيجاد الحلول... وتلك أبرز مهمات قول «الخير».. وعلى «الخير» نلتقي.

جبهة المثقفين

عند كتابة تاريخ المرحلة الحالية الحزينة والمظلمة من الحياة العربية سيتوقف الباحثون عند حدث شهدته القاهرة خلال شهر أبريل نيسان ١٩٩٧ تحت عنوان «مؤتمر المثقفين المصريين» الذي انعقد في نقابة الصحفيين.

وهذه الوقفة لن تكتفي بالنظر إليه فقط كأحد ردود الفعل الإيجابية والضرورية في مواجهة انفلات الاستعلاء والعدوانية «الإسرائيلية» من كل ضابط أخلاقي وإنساني وقانوني في التعامل مع العرب وحقوقهم ومقدساتهم وأرضهم المغتصبة.

وهي لن تنظر إليه باعتباره مجرد أحد الردود المهمة في مواجهة جيوب الاختراق «الإسرائيلي» بشخوص وأدوات عربية مقهورة وتابعة، ولم تعد ترى من وسيلة للتعامل مع الذئب إلا بإلقاء الأمة وكرامتها في فمه وتحت قدميه كما حصل في «كوبنهاجن» وفي المؤتمرات والمعاهدات والاتفاقيات التي تم عنونتها زوراً باسم «السلام» تزييفاً لحقيقتها الداعمة لهيمنة العدو. وبالتأكيد سيعطي التاريخ لهذا المؤتمر مكانة متميزة باعتباره إحدى المحطات الأبرز على درب استعادة الإنسان العربي المغيب لفعله الشعبي القادر على دعم الموقف الرسمي الصحيح وعلى تصحيح حول الرؤية واعوجاج النظر حين تتجاوز المواقف الرسمية الخطوط الحمراء.

كما سيحظى هذا المؤتمر بحقه من التقدير باعتباره منعطفاً مهماً على

طريق عودة الروح والاعتبار للدور العربي المصري المركزي، وللأمة العربية الحية وللمفاهيم الصحيحة في حياتنا السياسية والثقافية والإنسانية.

عند هذه النقطة الأخيرة «عودة المفاهيم الصحيحة» ستتوقف هذه العجالة في قراءتها للبيان الصادر عن المؤتمر، مع التأكيد على أن كل المعاني السابقة للمؤتمر ستزداد عمقاً وتأثيراً إذا وجدت ما تستحقه من صدى في المحيط العربي، خاصة إذا أمكن للاستجابة القومية العربية أن ترتقي إلى مستوى الدعوة لإقامة «مؤتمر للمثقفين العرب» يتبنى المواقف ذاتها ويسعى إلى إيجاد آليات تنفيذية كتلك التي دعا إليها المؤتمر القومي العربي السابع الذي شهدته الدار البيضاء خلال مارس ـ آذار ١٩٩٧ .

في مواجهة التطبيع:

«لقد تناسى الراعون للتطبيع والمروجون له أن أرضنا ما زالت محتلة، وأن الاستيطان يتوغل يوماً بعد يوم، وأن الدور «الإسرائيلي» يهدد أمتنا على كافة محاور الهوية والتنمية والأمن والدور. ولعل ما حدث في الآونة الأخيرة قد كشف للواهمين والحالمين أن «إسرائيل» الكيان والدور لم يتغيرا منذ أن تم غرسها بالقوة في منطقتنا من قبل الاستعمار العالمي».

وأضاف البيان كاشفاً ومعرياً:

«إن مؤيدي التطبيع والمهرولين إليه من المثقفين (...) يتناقضون مع أفكارهم المعلنة التي لا يكفون عن ترديدها ليلاً ونهاراً، فأصحاب التطبيع يتناقضون كل التناقض مع طروحاتهم حول «الديمقراطية» حينما يعزفون عن «تدنيس» أنفسهم في آليات المشاركة السياسية الشعبية في بلدانهم، ويتقاعسون عن أداء واجبهم كمثقفين في العمل على تعميق الديمقراطية، مصممين في كل الأحوال على أن تظل الدولة وبعض الشرائح الرقيقة من النخب العليا هي مقصدهم وملجأهم الوحيد»..

«كما أنهم يعدون نموذجاً فجاً للتنافس مع أفكارهم المعلنة حول «المجتمع

المدني» و «الديمقراطية» معاً، سواء في رفضهم الالتزام بقرارات نقاباتهم واتحاداتهم المنتخبة ديمقراطياً، والتي تحظر التطبيع مع «الإسرائيليين» قبل التسوية الشاملة والعادلة، أو في تجاوز تلك الهيئات والترفع عن إدارة حوار ديمقراطي منظم بداخلها (...) أو في استمرارهم الالتصاق بالدولة التي يسعون بكل السبل إلى تأكيد تفويضها لهم في عقد التحالفات مع «الإسرائيليين».

ثم أوضح البيان أن «أهل التطبيع لا يقفون عند ممارستهم المرفوضة من غالبية جماهير مصر ومثقفيها (...) وهم يدعون العرب إلى التخلي عن نظرتهم لتلك الدولة باعتبارها كياناً استيطانياً والقبول بها دون تغيير في تلك الطبيعة، كما يدعوننا إلى تعديل نظرتنا للصراع باعتباره صراعاً على الوجود».

هكذا، فإن الحيثيات السابقة النبيلة في بيان مثقفي مصر العربية لم تكتف بمحاكمة الساعين إلى ترويج أفكار العدو في صفوف الأمة العربية، وفضح منطقهم المتهافت واستغلالهم الزائف لتعابير الديمقراطية والمجتمع المدني، وخروجهم عن الإجماع إلى صفوف المنافقين الممالئين لقوى القهر الدولية والمحلية... وإنما مضت الحيثيات الفكرية النبيلة إلى إعادة تأكيد ثوابت الصراع العربي - الصهيوني، والتذكير بمصطلحاته الحقيقية التي لا تتغير إلا إذا غير الكيان الصهيوني جلده العنصري المتطرف وقبل بالتعايش مع ضحاياه دون صهيونية واحتلال وقهر واغتصاب.

الحقائق المغيبة:

وبلغة عربية صحيحة وصادقة مضى بيان إخوتنا المثقفين في مصر من بداياته إلى آخر كلمة فيه.. إلى إعادة الاعتبار لمفاهيم وتوصيفات الصراع مع العدو الصهيوني، حتى لا يستمر ضلال الرؤى، وانحراف الضمائر، ومحاولات مسح ذاكرة الأمة وعقلها الجماعي وفكرها القادر على مواجهة الواقع وإبداع حلول النجاة من الفخ الأمريكي - الصهيوني الذي نصب بعناية وإصرار وقوة لسرقة أرض وثروات وكرامة وقيم كل العرب.

وفي هذا الاتجاه قال البيان: «بعد نحو خمسين عاماً من قيام الدولة الصهيونية في فلسطين المحتلة لا يزال الصراع العربي مع تلك الدولة هو الهم الأكبر والقضية الأولى لمصر وأمتها العربية».

ولا شك أن قارىء هذه العبارات يلحظ فيها تذكيراً لكل من نسي أو تناسى أن الصراع العربي ـ الصهيوني وقضية فلسطين كان وما زال وسيبقى «القضية المركزية» في عقل وضمير وأمن الأمة العربية كلها حتى تتمكن الأمة بالفعل من تركيز جهودها في هذا الاتجاه والقيام بالمناجزة الصحيحة للعدو وحلفائه وأتباعه، وهذه المناجزة عندما تكون صحيحة لن تنتهي إلا بالنصر بإذن الله الصادق الوعد.

ويستمر البيان موضحاً أنه «بعد ثلاثين عاماً من عدوان يونيو ١٩٦٧ لا تزال تلك الدولة التوسعية تحتل الجولان السورية وجزءاً غالياً من جنوب لبنان فضلاً عن فلسطين وفي القلب منها القدس، وتواصل يوماً بعد آخر سياسة الاستيطان والتهويد للأراضي الفلسطينية (...).

وفي ظل ذلك لم تتوقف «إسرائيل» بحكوماتها المختلفة عن مطالبة العرب مكافأتها على سياساتها التوسعية العدوانية والعنصرية بإقامة التطبيع الكامل معها..!! وإذا كان ما تطلبه الحكومات والقوى «الإسرائيلية» المختلفة يعد أمراً منطقياً بالنسبة لمصالحها فإن غير المنطقي أن يطالب بعض الأفراد في مصر وبعض الأقطار العربية الأخرى بما يطالب به «الإسرائيليون» ويهرول بعضهم نحوه بلا ترو ولا عقلانية.

وقد صدق البيان حين كشف أن دعاة التطبيع من العرب مهما كانت أفكارهم وانتماءاتهم وأحزابهم هم في النهاية مجرد أبواق لقوى معادية للأمة وهم يطالبون بما يطالب به «الإسرائيليون».. أو هم في أفضل الأحوال جاهلون أو منحرفون يتصرفون بلا ترو ولا عقلانية.

كما صدق في تأكيده على أن جوهر الصراع لم يتغير رغم كل جهود تضليل الرأي العام العربي وكل محاولات تزييف وعي الجماهير العربية التي

أثبتت، انسجاماً مع ما قال به ضميرها من المثقفين المنتمين لعروبتهم، أن الصراع ضد «إسرائيل» هو صراع ضد استعمار استيطاني عنصري مصمم على اقتلاع الأمة من تاريخها وجغرافيتها، وأن المواجهة معه بالتالي هي صراع وجود لا يمكن حسمه إلا بتجييش طاقات الأمة ودفعها إلى ميدان المواجهة الصحيح حيث «ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة»..

لا شك أن كل من تابعوا الفصول المأساوية لمسيرة التسوية من العرب لاحظوا أن كل تراخ عربي وكل تراجع عربي وكل ضعف عربي وكل جنوح عربي نحو السلم.. لم يقابل من قبل الطرف الصهيوني إلا بالمزيد من التعنت والإصرار على تحقيق أهداف الاستراتيجية الصهيونية الطامحة إلى مد حدود الكيان الصهيوني إلى ما بين الفرات والنيل مع الهيمنة على كل وطن العرب وعالم المسلمين.

مقدمات ونتائج:

إن التحليل الناضج والصحيح للصراع العربي ـ الصهيوني الذي قدمه بيان مؤتمر المثقفين في مصر العربية كان من الطبيعي أن يصل في خواتمه إلى توصيات ضرورية وعاجلة حيث المقدمات الصحيحة شرط للوصول إلى نتائج سليمة.

لذلك خلص البيان إلى دعوة كل المثقفين العرب إلى «التوقف عند الصراع العربي ـ «الإسرائيلي» من أجل إعادة الاعتبار إلى ثوابت هذا الصراع، ومطالبون أكثر بالقيام بواجبهم تجاه أمتهم في فضح مخططات الهيمنة والتوسع من قبل «إسرائيل» ومن يقفون خلفها، ومطالبون بفضح كافة المخططات الساعية لتصفية الصراع عبر السلطة الوطنية، والدولة ذات العلم والنشيد، والبعيدة كل البعد عن الدولة الحقيقية وفقاً للقواعد المستقرة في القانون الدولي، ومطالبون أخيراً بأن نكون حراساً لمقدسات ومحرمات هذه الأمة في صراعها مع أعداء وحدتها ونهضتها وسالبي أرضها».

وختم البيان بقوله: «وأخيراً فنحن لن نقف مكتوفي الأيدي أمام

محاولات اختراق مقدساتنا ومحرماتنا، كما نعلن بوضوح كامل أننا سوف نعمل على تفنيد تلك الرؤى التطبيعية وكشف عناصرها، ونعلن النضال الديمقراطي ضدها على كافة الأصعدة.. من أجل بناء وطننا العربي الواحد الحرّ، ومن أجل مستقبل مصر طليعة لهذه الأمة».

بهذه الخلاصات فإن إخوتنا المثقفين الذين اجتمعوا في نقابة الصحفيين بالقاهرة لم يضعوا معايير لقياس سلوك وواجبات المثقف العربي في مصر وحدها وإنما وضعوا الميزان السليم لقياس دور وسلوك وعمل كل مثقف عربي.

معنى ذلك أن كل من يلتزم بهذه المعايير فهو ينتمي إلى من أطلق عليهم البيان بحق صفة «جبهة المثقفين حراس ضمير الأمة»، أما من يقبل لنفسه الخروج عن هذه المعايير فيكون قد اندفع إلى صفوف أخرى لن تنجح بعد الآن في خداع أحد من العرب.

وأما من يرضى لنفسه البقاء في معسكر التطبيع المدافع عن مصالح «إسرائيل» فعليه أن يعلن ذلك ولا يتلطى وراء أي عبارات منافقة أو مطاطة أو مدعية.. ثم عليه أن يتحمل نتيجة انسلاخه عن جسد أمته ومصالحها وحقها في أن تعيش بعزة وكرامة على أرض وطن عربي لا يقبل إلا أن يكون حراً أو أن يكون مجاهداً حتى التحرير.

إنه «صراع وجود».. ولا خيار للعربي إلا أن يخوضه دفاعاً عن حقه في الحياة، طالما أن الصهيونية وحلفاءها وأتباعها تصر على أن تبني وجودها على أجساد العرب وأرضهم وحقوقهم.

عبر ومناسبات

بين ٢٨ سبتمبر و ٦ أكتوبر ثلاث مناسبات تشكل منعطفات مهمة في الحياة العربية المعاصرة، وبالتالي فإن الاقتراب منها يتجاوز أحاديث المناسبات الاحتفالية إلى التوقف عند العبر والدروس المفيدة في التعامل مع حاضر العرب ومستقبلهم.

ففي ٢٨ سبتمبر ١٩٦١ كانت جريمة الانفصال التي مزقت الجمهورية العربية المتحدة، أول تجربة وحدوية عربية شعبية، قائمة على الإرادة الحرة وصناديق الاقتراع، في العصر الحديث.

وقد كان يوم ٢٢ فبراير ١٩٥٨ شبه المنسي الآن بالنسبة لقطاعات واسعة من الأجيال العربية، حدثاً كبيراً أدى إلى زلزال واسع في المنطقة والعالم، ودفع أعداء الأمة إلى التوتر والقلق الشديد واستنفار كل إمكاناتهم لتقويض المد الوحدوي العربي وضرب قاعدته الوليدة.. وفي المقابل فإن مؤرخين مشهوداً لهم بالعلم والمعرفة والأفق الإنساني رأوا في هذا الحدث بارقة أمل كبيرة للعروبة والإنسانية، ومؤشراً على قرب استعادة العرب و «الأمة الوسط» الإسلامية دوراً حضارياً تحتاج إليه البشرية.. ومن هؤلاء المؤرخ العلامة «أرنولد توينبي» الذي وصل به التفاؤل إلى توقع تحقق قريب للوحدة العربية الشاملة.

ولم تكن مصادفة تاريخية أن يوم ٢٢ فبراير ١٩٥٨ الذي أعلن فيه الشعب العربي في كل من مصر وسوريا عبر استفتاء شعبي مباشر موافقته بما يقرب من الإجماع على بناء الجمهورية العربية المتحدة.. هو اليوم نفسه الذي

انتخبت فيه جماهير البلدين جمال عبد الناصر أول رئيس لأول وحدة بين قطرين عربيين مستقلين، وجاء ذلك ثقة بنضالات الرجل وتتويجاً له كزعامة قومية حظيت بإجماع الغالبية العظمى من الشعب العربي المنتشر في وطنه الكبير بين المحيط والخليج.

ولعل من مصادفات الأقدار التي لا يعلم حكمتها إلا الله سبحانه وتعالى أن تكون ذكرى الانفصال الكارثة هي اليوم نفسه الذي رحل فيه جمال عبد الناصر للقاء ربه بعد ٩ سنوات في ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ .

ولقد شكل ضرب الجمهورية العربية المتحدة كسراً خطيراً في العمود الفقري لحركة الوحدة والنهضة والتقدم العربية، كما كان فرصة لاستنفار كل القوى المعادية للعروبة والداعمة للتجزئة والتقوقع والضعف على حساب وحدة الانتماء والهدف والمصير.

ولا عجب والحال كذلك، ان ترقص «إسرائيل» في ٢٨ سبتمبر ١٩٦١، وتحتفل بالمناسبة كأحد أهم أعيادها الوطنية والدينية.. ولا غرابة في اعتبار هذا اليوم البائس مقدمة حقيقية لنكسة يونيو ١٩٦٧ ، رغم كل صلابة جمال عبد الناصر وإصراره بعد الانفصال كما بعد النكسة على العض بالنواجذ على مشروع النهوض القومي العربي الوحدوي والتصدي لأعداء الأمة في الداخل والخارج، والسعي بكل الأساليب إلى توحد قوى وإمكانات ودول العرب.

ولقد ضرب جمال عبد الناصر طوال حياته السياسية أروع أمثلة الكبرياء والصلابة والفداء في مواجهة قوى القهر والعدوان، وبعد العدوان الثلاثي (البريطاني ـ الفرنسي ـ «الإسرائيلي») ضد مصر العربية وقف في الجامع الأزهر مكبراً مراراً وتكراراً ثم قال: «سنقاتل.. سنقاتل.. إن الذين فرضوا علينا القتال لن يستطيعوا أن يفرضوا علينا الاستسلام».

وبعد الانفصال، ورغم كل قسوة الحدث قومياً وإنسانياً خاصة بالنسبة للزعيم نفسه أعلن تمسكه بوحدة الأمة العربية وإصراره على الوفاء والقتال من

أجلها حتى الرمق الأخير، ولم يهتز إيمانه وإصراره على قيادة النهضة العربية وصراع الأمة ضد قوى العدوان.

وبعد نكسة عام ١٩٦٧ وقف جمال عبد الناصر صامداً مؤكداً أنه لا تفاوض ولا صلح ولا اعتراف مع العدو الصهيوني طالما هو محتل لأرض عربية، وإن «ما أخذ بالقوة لا يسترد بغير القوة».

وقد أوضح مراراً أن القوة التي يعنيها ليست فقط الأعداد والعمل العسكري المباشر، وإنما هو استنفار كل طاقات الأمة في معركة الصبر والجهاد والقتال حتى النصر وتحرير كل الأراضي العربية المحتلة.

وإذا كانت إرادة الله سبحانه قد شاءت رحيل ذلك الرمز العربي الشجاع في ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ إلى بارئه، فإن القوات المسلحة التي أعدها، وجهوده الكبرى سياسياً وقومياً وعسكرياً.. مروراً بحرب الاستنزاف المشرفة.. كانت جميعاً مقدمات وأدوات للنصر العسكري في ٦ أكتوبر ١٩٧٣ ، حيث قاتلت جيوش مصر وسوريا ببسالة وإقدام مدعومة بإمكانات أمتها العربية.

وما زالت الثوابت صحيحة رغم كل تيارات الضعف والضلال والاستسلام.

الباب الخامس

مغالطات... وتحذيرات

أي خصخصة؟!

في عديد من البلدان العربية يبدو أن الاتجاه إلى ما يسمى بالخصخصة، أي بيع القطاع العام، يسير بخطوات حثيثة ومتسارعة ـ وأحياناً متسرعة!.

وهناك آراء متعددة حول هذه القضية التي تأتي دائماً في رأس قائمة توصيات «صندوق النقد الدولي»، لما يسببه «الإصلاح الاقتصادي» الذي أصبح بدوره شرطاً اقتصادياً للحصول على القروض الغربية وشرطاً سياسياً للقبول في عضوية «النظام الدولي» في طبعته الأخيرة الصادرة عن واشنطن.

وقد طرح مفكرون واقتصاديون عرباً آراء جديرة بالمراجعة حول مدى ضرورة هذه «الخصخصة» وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السلبية والإيجابية.

كما تحدث آخرون عن الحدود التي يمكن أن تصل إليها هذه العملية محاولين الاجتهاد في تحديد «الصناعات الاستراتيجية» التي يجب أن تبقى تحت سيطرة الدولة أو الرأي العام وتلك التي يمكن أن تنشط بالفعل إذا انتقلت ملكيتها إلى القطاع الخاص.

وإذا كانت هذه العجالة لا تتسع لمناقشة هذه الأمور المتشعبة إلا أنها تدعو بإلحاح كل الحكومات المعنية إلى التعامل بجد مع الآراء المطروحة حول هذه القضية البالغة الخطورة.

ثم بعد ذلك ننتقل إلى سؤال جوهري هو: إذا كانت «الخصخصة» قد

اعتمدت باعتبارها شراً لا بد منه.. فلمن يمكن بيع الشركات والمؤسسات الوطنية؟

إن ثلاثة أسباب ملحة تدفع الآن إلى توجيه هذا السؤال: الأول: ما نشرته جريدة «الخليج» من إشارة صدرت عن فؤاد سلطان وزير السياحة في مصر العربية حول ما تقوم به وزارته من دراسة «إنشاء شركة مساهمة عربية تمتلك بعض الفنادق الضخمة التي لا يستطيع صغار المدخرين شراءها».. (راجع التفاصيل في عدد الخليج ٢٩ يونيو الماضي).

أما السبب الثاني والأهم فيعود إلى ما أشارت إليه أخبار ودراسات عديدة من محاولات تقوم بها شركات صهيونية «إسرائيلية» أو دولية للدخول في عمليات «الخصخصة» وشراء شركات القطاع العام في عدة دول من منطقة شمال أفريقيا العربية.

وأكدت المعلومات أن بعض الشركات الصهيونية المكشوفة تسعى للاحتياط ضد إمكانية رفض طلبها والسعي إلى طرح أسماء جديدة مع شركاء غربيين آخرين.. أو حتى الشراء من الباطن من خلال شركات لا يبدو في الظاهر أنها صهيونية.

وغرض الصهيونية من ذلك بالطبع إمساك الاقتصاديات العربية تمهيداً للهيمنة الشاملة سياسياً واجتماعياً على ما يسمى «الشرق الأوسط الجديد»، الذي يضم معظم الدول العربية على أن يضاف إليه شمال أفريقيا.

والسبب الثالث للسؤال عن اتجاهات «الخصخصة» ما يشكو منه بعض القائمين على عمليات البيع من ضعف الأسعار التي تعرضها الرأسمالية الوطنية أو العربية.. واتخاذ ذلك ذريعة لعرض الشركات في السوق الدولية ـ بغض النظر عن المشتري طالما أنه يدفع أكثر!!

نترك مناقشة كل هذه القضايا للدراسات التفصيلية المتخصصة، وننتهز فرصة هذه العجالة للإشارة إلى التحذير من سعي «إسرائيل» إلى الهيمنة على

الاقتصاد العربي، ثم نتقدم باقتراح قد يكون مدخلاً لتطوير دراسات وزارة السياحة المصرية.. ومدخلاً للتعامل مع هذه القضية الحساسة، وهو:

الدعوة لإنشاء شركات مساهمة عربية مضمونة ومؤمناً عليها يشارك فيها بنصيب مهم صغار المستثمرين والمدخرين العرب (ونؤكد على كلمة العرب) إضافة للمستثمرين الكبار من العرب أيضاً.. ويتم تشجيعها وتحفيز الاستثمار الشعبي عن طريق بيعها الشركات الرابحة قبل الخاسرة.

هذا الاقتراح مجرد عنوان يحتاج لدراسات وأعمال جادة.. فمن يقرع الأجراس؟

١٩٩٣/٧/٤

تنمية أم تبعية؟

وسط زحمة التوترات الإقليمية والعالمية، وتسارع حركة الاقتصاديات العربية عبر مسارات «صندوق النقد الدولي» والانشغال بالتواؤم مع المعطيات العالمية.. تغيب الجهود العملية الجادة لإعداد بنية اقتصادية عربية قادرة حقاً على العيش في «عالم الكبار»، أو حتى توفير الفاعلية الكافية لإيجاد «مكان صغير» للعرب في عالم المستقبل يضمن للإنسان حاجاته الأساسية ويعينه على مواجهة متطلبات الحياة العصرية الضرورية.

كيف؟ ولماذا؟

في تشخيص المشكلة لا يخفى أن المؤسسات الدولية والقوى الكبرى تمارس خلال السنوات الأخيرة ضغطاً شديداً على المنطقة العربية باتجاه إدماجها بشكل شامل بالنظام الاقتصادي الغربي... سواء بتغيير البنى والهياكل الاقتصادية العربية من الداخل لتفرض عليها نوعاً من «التكامل الأفقي والعمودي» مع اقتصاديات الغرب الأمريكي والأوروبي (اللذين يختلفان بالحصص ولا يختلفان حول المبدأ).. أو بفرض نظام إقليمي جديد يكبل أي محاولة لتطوير تنمية مستقلة.

والتكامل مع العالم من الممكن أن يكون مفيداً ومثمراً للاقتصاديات العربية، إن تضمن شكلاً من أشكال الندية والتكافؤ وتقدير المصالح المشتركة.. لكن ما يحدث ميدانياً أن الطرف الأقوى «الغرب» ما زال مصراً على أن تكون مصالحه هي المعيار الأوحد في العلاقة بين الطرفين.. وهو في هذا المجال لم يعد

يكتفي بنضح الثروة العربية عبر الطريقة التقليدية التي تجعل من منطقتنا مصدراً للخامات الرخيصة وسوقاً مفتوحة لسلعه الصناعية الغالية، بل أضاف إلى ذلك شروطاً جديدة تتضح بجلاء أكبر في أسلوب التعامل مع الدول الفقيرة أكثر من سواها.

ومن أبرز هذه الشروط تشجيع نمو الصناعات الأقل رقياً والأكثر ارتباطاً بالاحتكارات الغربية، وبتكاليف أعلى من متطلباتها الحقيقية، ودفع جزء كبير من الموارد العربية باتجاه توفير البنى التحتية الملائمة لحركة التجارة والسياحة.. وهذه الميادين ليست معيبة أو غير مربحة بطبيعتها لكن صغر الأسواق العربية وارتباطها في المنبع والمصب بالقرار السياسي والاقتصادي لدى القوى الغربية الكبرى يجعلها عرضة لتذبذبات وأخطار كبيرة.

كذلك فإن ارتفاع تكاليف المنشآت والمؤسسات، واعتمادها على الاستثمارات والاقتراض من السوق العالمية يزيد من مخاطر قدرتها على المنافسة والاستمرار.. هذا فضلاً عن تزايد أعباء الضرائب وتكاليف القروض العائدة بدورها إلى خزائن الاستثمارات الغربية.. ونصائح صندوق النقد الدولي قد لا تخلو من بعض إيجابيات إلا أن غرضها الرئيسي ما زال منصباً على تحقيق قدرة أكبر على «الوفاء بالقروض الدولية وتكاليفها» وتعميق الارتباط بالمؤسسات الاحتكارية العالمية.

ولا يخفى على أي مراقب للاقتصاديات العربية، خاصة في الدول الأقل غنى (حتى لا نقول الأكثر فقراً)، أن التوصيات والضغوط السالفة الذكر تلد اقتصاديات مشوهة تضعف فيها القدرة الإنتاجية الحقيقية، بينما تتنامى الدخول الطفيلية.. وتزداد بالتوازي قاعدة الفقر اتساعاً أفقياً بينما تزداد قاعدة الغنى تركزاً عمودياً.. مع ما يؤدي إليه ذلك كله من تخلخل اجتماعي وقيمي وأخلاقي، وسبل مسدودة تنموياً.

ولأن بوابات «الهجرة» تزداد ضيقاً، فإن المشكلات الداخلية تزداد تفاقماً، وبالتالي تتعاظم الاستثمارات الأمنية «لضمان الاستقرار» مما يزيد أعباء وضعف

تلك الدول الفقيرة وقدرتها على القيام بوظيفتها الخدمية في الداخل ووظيفتها في الحماية من مخاطر الخارج الكثيرة والمتعاظمة في ظل «نظام دولي» قلق وخطر وعرضة للالتهاب.

لننظر حولنا... ونرى هل هذه الاستنتاجات حقيقية؟

إذا كان التشخيص السابق يطال عالم الجنوب كله ولا يقتصر على المنطقة العربية وحدها، فإن شرطاً أخطر يفرض على المنطقة العربية بالذات، وهو أنها تساق بوعي، عبر طريق يضيق تدريجياً وتنخفض فيه قدرتها على إيجاد أكثر من نافذة للتعامل مع العالم... وفي آخر هذا الطريق ليست هناك إلا بوابة واحدة هي «البوابة الإسرائيلية» عبر ما وصفه شمعون بيريز وزير خارجية العدو بأنه «بناء نظام الشرق الأوسط الجديد».

ومن لا يصدق عليه أن يراجع الأرقام المالية الهائلة لتكاليف مشاريع بناء «الشرق الأوسط الجديد»، وتوجهات هذه المشاريع... ثم ليراجع حركة الاستثمار المحدودة عبر الحدود العربية، والتجارة البينية العربية المتعثرة بين رقمي ٦٪ و ٩٪... ثم ليتخيل صورة المستقبل الاقتصادي العربي بعد عشرين عاماً إذا استمرت المسارات السائدة حالياً...؟

فهل من مخرج يحفظ مصالح الدول العربية على حدة ويساهم في تعديل المسارات القائمة للمستقبل الجماعي؟

نعم... والمدخل إليه ليس مجهولاً أمام النخب السياسية والاقتصادية العربية، وهو يبدأ بالإرادة الوطنية والقومية، والعمل الجاد لبناء اقتصاد حقيقي قائم على الإنتاج والتكامل بين العرب، وقادر على تحمل هزات الصدامات الأكيدة الآتية في مواجهة الصهيونية وقوى السيطرة العالمية.

١٩٩٥/١٠/٢٢

اقتصاد مشوه

هناك اقتصاديات عربية قد تبدو مزدهرة نسبياً وتحقق نسب نمو معقولة.. لكن معظم الدول العربية تعاني الآن من الركود والبطالة وارتفاع المديونية وانخفاض مستوى المعيشة... ومنها من تتعلل بهذه الظروف لتبرر سرعة تحركها على طريق التسوية السياسية مع «إسرائيل».

والمستقبل الاقتصادي العربي عموماً لا يطمئن وليس بقادر على المنافسة (وحتى الصمود) في أجواء عالم تنمو فيه التكتلات الكبرى... وتزداد المخاطر إذا ما قيض للصورة التي رسمها شيمون بيريز لـ «الشرق الأوسط الجديد» أن تتجسد كياناً حياً، بالمواصفات التي أرادها وعلى أنقاض النظام الإقليمي العربي.

فلماذا؟ وهل من مخرج يحفظ مصالح الدول العربية ويساهم في تعديل المسارات القائمة للمستقبل العربي؟؟

تجمع الدراسات والإحصائيات الاقتصادية أن «الاقتصاد الإسرائيلي» هو الأكبر حجماً والأرقى والأكثر دخلاً بالنسبة لكل الدول العربية المحيطة به.. وأن الاقتصاديات العربية ليس لديها الكثير الذي تصدره إلى «إسرائيل» باستثناء بعض الحاصلات الزراعية والمواد الخام والمنتوجات الاستهلاكية الخفيفة (غير المنافسة نوعاً وسعراً)... بينما تملك «إسرائيل» صناعات متقدمة محاصرة بضعف السوق، وهي ستجد في «الشرق الأوسط الجديد» ما تبتغيه لمزيد من النمو والتقدم وتحقيق الهيمنة التي عجزت عن فرضها بالقوة.

ويذهب بعض الاقتصاديين «الإسرائيليين» والغربيين إلى أبعد من ذلك. ويؤكدون أن طموح «إسرائيل» هو تحقيق السيطرة السياسية عبر المدخل الاقتصادي.. وذلك على كل حال ليس خافياً عن منظور «شيمون بيريز» لـ «الشرق الأوسط الجديد» لو تمت قراءة كتابه بعناية.. ولا عن منظور قادة «إسرائيل» لو درست بعمق صيغة «التسوية السياسية» العامة التي يسعون لإرسائها... بما في ذلك الإصرار على شلل «جامعة الدول العربية» وإنهائها واستبدالها بصيغة سياسية «مناسبة».

بالإضافة إلى ما سبق فإن معظم المشاريع الاقتصادية المطروحة لبناء الإطار «الشرق أوسطي» تقوم على تحميل العرب جزءاً مهماً من التمويل مقابل الجزء الأضعف من العوائد، مما يزيد الصورة وضوحاً.

في المقابل فإن صيغ «إعادة بناء» و «تحرير» الاقتصاديات العربية ما زالت تتخذ مسارات تطويع هذه الاقتصاديات لهدف «الوفاء بالديون وتكاليفها» والانخراط في السوق التجارية الحرة العالمية دون إبقاء أي شكل من أشكال حماية الصناعات الناشئة، فضلاً عن أن اختراق الرأسمال الأجنبي لكل النشاطات الاقتصادية العربية يجعل مركز التوجيه والفعل في الخارج.

كذلك، ورغم أهمية «مورد السياحة» فإنه يكاد يتحول إلى ميدان تنافس بين الدول العربية «وتكامل مع إسرائيل»... فضلاً عن أن البنى التحتية للسياحة مكلفة وهي أيضاً غير مأمونة دائماً... (وتكفي على سبيل المثال إذاعة خبر صحيح أو مدسوس عن الاستقرار الأمني ليتم تعطيل السياحة وأصولها الرأسمالية المكلفة).

هل نتحدث أيضاً عن غياب الصناعات الراقية، وتكاليف وارتهان عديد من الصناعات الأخرى المرتبطة بمراكز العالم الأول؟.. فضلاً عن اقتصاديات عربية أحادية الدخل بكل ما تعنيه لها «البورصة» من آمال ومخاطر...!

هل من مخرج إذن؟

ندرك أن مواجهة التيار العالمي الدافق الآن، وشقه «الشرق أوسطي»...

عملية صعبة وتحتاج لإمكانيات وصبر قد لا تكون في حسابات ورغبات معظم الواقع العربي الراهن.

لذلك فقد لا يكون الاقتراب مما «يجب أن يكون» أمراً مرغوباً لدى كثيرين، ومع ذلك فإن هناك «الممكن» الذي يستطيع التحرك انطلاقاً من الواقع العربي لحماية الحاضر والمستقبل العربي... وضمن قواعد لعبة «النظام الدولي» السائد حالياً.

ولتكن البدايات العمل لإحياء تضامن عربي فعال، بما في ذلك تنشيط القنوات الإنسانية والسياسية والاقتصادية العربية ـ العربية... وتشجيع الاستثمار العربي ـ العربي والتجارة البينية العربية، وربط أي مشاريع إقليمية لبناء «الشرق الأوسط» باكتمال الحل الشامل والعادل... فهل هذا صعب أو كثير؟

١٩٩٥/١٠/٢٩

المنتدى الاقتصادي العربي

يبدو أن فكرة «المنتدى الاقتصادي العربي» التي طرحت أثناء ندوة في القاهرة ليست مجرد بيان إنشائي غرضه الاستهلاك الإعلامي أو محاولة التستير على حالة العجز التي يواجهها العمل العربي المشترك.. وإنما هي فكرة جادة تحمل آليات تنفيذية وعملية مبشرة.

فها هو محمود مراد الأمين العام للمنتدى يتحرك عربياً لاستقطاب الدعم الجاد وللحديث عن حركة متسارعة تستحق بالفعل الرعاية والتطوير لما فيه مصلحة الأطراف المعنيين والأمة كلها..

وفي المجال التنظيمي تحدث مراد عن السعي لتكوين مجلس أعلى للحكماء (أو الأمناء) من شخصيات اقتصادية عربية كبيرة ومعروفة، وعن مجلس إدارة ينتخب من خلال جمعية عمومية، وعن بنية تحتية إعلامية للدفاع عن أفكار المنتدى، وعن مركز لدراسات الجدوى الاقتصادية بهدف تسهيل مهمة المستثمرين العرب وتشجيع التجارة البينية بين الدول العربية، وأن المنتدى سيكون مركزاً للتفكير الاستراتيجي العربي اقتصادياً.

وأضاف أن المنتدى الذي يتخذ من القاهرة مقراً له يسعى لعقد مؤتمر للتعاون الاقتصادي العربي خلال سبتمبر المقبل في العاصمة المصرية بهدف مناقشة القضايا الاقتصادية الملحة مثل تطوير التجارة البينية بين الدول العربية، وإمكانية فتح الأسواق العربية للمنتجات العربية لتتمكن هذه المنتجات من تطوير كفاءتها وجودتها واستثماراتها.

هذه الخطوات العملية تدعو للتفاؤل وتحمل بذرة النجاح إذا توفر لها الاحتضان المطلوب، خاصة أن هذا المنتدى سيعتمد في تمويله على اشتراكات الأعضاء وإيرادات الخدمات الاستثمارية التي يقدمها للمستثمرين العرب والتبرعات من أشخاص وجهات مؤمنة بهذا المنتدى.

لكن الاحتضان الذي يسعى إليه أصحاب الفكرة لن يتحقق في يوم وليلة، وهو يحتاج فضلاً عن الإصرار والعمل الدؤوب إلى خلق قاعدة انطلاق فكرية ومصلحية، خاصة في هذا الظرف الصعب، حيث تعاني الحالة العربية العامة من العجز عن تحريك آليات الفعل المستقلة سياسياً واقتصادياً لخدمة المصالح المشتركة التي باتت ضرورة حياة وبقاء ولا غنى عنها في عالم التكتلات التي لا يصمد في ظلها إلا الأقوياء.

بمعنى آخر فإن ضمان التحاق المستثمر العربي بهذه الفكرة الإيجابية لن يتحقق إلا إذا ضمن مردوداً ربحياً مناسباً لوقته وجهده واستثماراته.

النجاح يحتاج إلى إيمان وإلى مصالح مشتركة. وذلك كله لا بد أن يتأثر بشكل أو بآخر بالعامل السياسي الذي يلعب في المنطقة دوراً مركزياً في التحكم بمفاتيح الحدود وحركة التجارة والعمالة والاستثمار.

الفكرة نبيلة لكنها بحاجة إلى الصبر والإحاطة بالمصاعب، والسعي إلى إدراك عربي جاد باستحالة ضمان واستمرار نمو راسخ لا تهدده الرياح الخارجية إلا بتماسك الأيدي العربية رسمياً وشعبياً، لبناء الإنجازات وحمايتها، ومراكمة عملية البناء الحضاري المتواصل.

١٩٩٧/١/١٠

العصبة... والمنظمة

المصطلحات المغالطة التي استخدمها كوفي أنان في تقريره خلال شهر أغسطس ـ آب ١٩٩٨ إلى مجلس الأمن بشأن التمديد لقوات الطوارىء الدولية في جنوب لبنان.. مؤشر لا يستهان به على حالة التداعي المستمرة في المؤسسات الدولية.

لذلك لا يجب التعامل معها كمشكلة محض لبنانية،وهي بالتأكيد ليست مجرد قضية عربية، وإنما هي شأن عالمي مرتبط بمصير المنظمة الدولية ومستقبل السلام العالمي.

لماذا؟.. وكيف إذاً يمكن النظر إليها والتعامل معها؟

بداية لا بد من التساؤلات الآتية:

إذا كانت القوات الصهيونية التي دمرت لبنان وبناه التحتية عدة مرات، وارتكبت مذابح مروعة من أمثال «تدمير بيروت»، و «صبرا وشاتيلا»، و «قانا»، وما زالت تحتل جزءاً كبيراً من أراضي هذا البلد منذ أكثر من ٢٠ عاماً، هي كما يراها الأمين العام للأمم المتحدة «قوات الدفاع» و «إدارة مدنية وأمنية».. فما هي إذاً قوات العدوان والاحتلال وإبادة الجنس البشري؟!

وإذا كان «أنان» لا يستطيع توصيف المقاومين للاحتلال والمدافعين عن حريتهم وأطفالهم ومستقبل الحياة على أرضهم.. بالأوصاف التي يستحقونها، فلمن يوفر هذه الصفات إذاً؟!

الواقع يؤكد لكل من يعرفه أن الأمين العام للأمم المتحدة لم يستخدم

مصطلحات قانونية أو سياسية في خطابه السابق الذكر، وإنما استخدم المصطلحات «الإسرائيلية» المنافقة والمخادعة والتي تهدف إلى تضليل الرأي العام العالمي واستمرار تزييف وعي العرب والعالم. والواقع يؤكد أيضاً أن الأمين العام للمنظمة الدولية لا يستطيع ارتكاب مثل هذا الانحراف الفاضح إلا بتوجيه أمريكي ومسايرة لرأس «النظام الدولي».

وإذا كان هذا التقييم صحيحاً لهذه الواقعة، فإن على اللبنانيين وجميع العرب وكل القوى المحبة للسلام في العالم أن لا يقبلوا على الإطلاق بتمريرها أو تجاهلها أو السكوت عنها تحت أي مبرر من المبررات، وأن يتخذوا منها فرصة و «ناقوس خطر» لتحريك وتحريض دول العالم نحو تصحيح مسارات الأمم المتحدة وجميع مؤسساتها.. وخاصة مجلس الأمن الدولي، وذلك من أجل مستقبل أصحاب العلاقة أنفسهم، وحماية العالم من حالة التداعي المستمرة المندفعة به إلى لحظة انفجار وتفكك لن تكون في مصلحة أحد من البشر بمن في ذلك الشعب الأمريكي وحلفاء واشنطن الصهاينة.

فالتاريخ القريب يروي كيف أن احتقار المعايير الصحيحة والتعابير السليمة للعدل والسلام والمساواة في العالم كان هو المدخل إلى انهيار «عصبة الأمم المتحدة» في الثلاثينيات، وإلى عزوف الدول عن قبول معايير متفق عليها في مخاصمتها.. مما شكل مدخلاً لانفجار الحرب العالمية الثانية.

والعالم الآن قريب من بوابات الأخطار نفسها، حيث تسيطر على منظمات الأمم المتحدة وقيادتها عقلية «الكيل بمكيالين» وتزييف الحقائق والمصطلحات انسجاماً مع رغبة السيد المتحكم بمصير هذه المؤسسات والذي يصر على إدارة العالم انطلاقاً من مصالحه الضيقة البحتة ومن أجل خدمة هذه المصالح..ولذلك فهو يعتصر المنظمات الدولية، ويحول العمل في «مجلس الأمن» إلى لعبة مقايضة و «بيزنس» بعيداً عن كل معايير الحق والعدل الكفيلة وحدها باحترام الإنسان للإنسان وإيقاف الظالم عند حده والمساواة بين البشر والدول والحقوق..

١٩٩٨/٩/١

انسلاخ مكلف

إلى أين تمضي تركيا وهي تواصل عمليات الانسلاخ من جلدها، والعداء لمحيطها، والاندفاع كقوة تائهة إلى الحضن «الإسرائيلي»؟ وما هي ردود الفعل العربية المحتملة تجاه السلوك العدائي المتنامي للسلطة التركية ضد العرب؟

لا شك أن سلوك النخبة التركية الحاكمة الآن يقدم نموذجاً فريداً لدارس العلوم السياسية حول مدى تطابق سياستيها الداخلية والخارجية، وحول حدود تفاعل هاتين السياستين باتجاه تدمير شبكة علاقات قائمة وراسخة لحساب مراهنة على «نموذج» قد يحمل أخطاراً كبيرة على مكانة ودور ومستقبل هذا البلد نفسه قبل سواه..!!

كيف؟

على المستوى الداخلي تتعامل النخبة التركية الحاكمة بحدة بالغة في مواجهة أية قوة سياسية نامية يمكن أن تشكل، ولو على المدى البعيد، احتمالاً ممكناً للتخفيف من انفرادها بالسلطة أو التأثير في نظامها السياسي القائم على «علمانية مفرطة» لا تقبل بوجود أي «آخر».

ولعل هذا السلوك كان واضحاً في التعامل مع المشكلة الكردية، إلا أن وضوحه يزداد جلاء في التعامل مع التيار الإسلامي المعتدل الذي تأكد تمثيله للقطاع الأكبر من الرأي العام التركي المنقسم على ذاته.

فلم تكتفِ النخب الحاكمة بملاحقة هذا التيار سياسياً، وإنما سعت بالقسر

إلى استئصال كل أشكال التعبير التقليدية عن الإسلام، بما في ذلك الحجاب والتعليم الديني والقيم المرتبطة بهذا الدين.

وبالتوازي مع الاتجاه نفسه تندفع النخبة التركية الحاكمة على الصعيد الخارجي والإقليمي نحو الأحضان «الإسرائيلية» مفرطة بعلاقات ومصالح اقتصادية وسياسية وثقافية كبرى تربطها بمحيطها العربي، فتساهم بذلك بإضافة قوى جديدة في المنطقة العربية إلى تلك القوى التي لا تقاسمها الود من دول الجوار في اليونان وروسيا وأرمينيا وإيران.

ولا تكتفي النخب الحاكمة في أنقرة بدور الحليف الثانوي في علاقاتها مع «إسرائيل»، وإنما تتجاوز ذلك إلى القيام بجهود «السمسرة» لحساب الكيان الصهيوني في صفوف الدول العربية كما فعل مسعود يلماظ في زيارته الأخيرة إلى الأردن والسلطة الفلسطينية، ومحاولته تسويق «البينولوكس الإسرائيلي» تحت دعاوى «النظام الإقليمي الجديد».!!.

إن تركيا بذلك كله، لا تساهم فقط بتدعيم حكومة نتنياهو العنصرية المتغطرسة فقط، ولا في إجهاض عملية بناء سلام عادل، وإنما تتجاوز هذه الحدود إلى تعميق الفرقة والصراع في صفوف العرب وتدعيم قوة «إسرائيل» التي لا تشكل فقط خطراً على العرب والإسلام وإنما على مستقبل وثروات وإمكانيات كل شعوب المنطقة بما فيها الشعب التركي نفسه بمسلميه وعلمانييه وكل قواه وفصائله.

وعليه، فإن العرب مطالبون ومضطرون إلى موقف واضح يصون مصالحهم ومستقبلهم ويحول دون استباحتهم وإلحاقهم، ويحمي مصالح وحقوق كل شعوب المنطقة التي تشكل «إسرائيل» فيها القوة العدوانية التي تأكل حتى حلفاءها المخدوعين..!!.

١٩٩٨/٩/١٥

هل من حل عربي للمعاناة الجزائرية؟!

لا يوجد عربي واحد لا يتألم لما يحدث في الجزائر، حيث يستمر سيل الدماء وتتساقط الضحايا كل يوم في مأساة متواصلة تبدو بلا أفق رغم كل الإدعاءات التي تتحدث عن نهاية قريبة للنزيف المرعب.

وإذا كانت التقديرات تختلف في تحديد الحجم الدقيق للخسائر التي شهدتها الجزائر خلال السنوات الأربع الماضية منذ انفجار العنف فيها بعد إلغاء نتائج انتخابات يناير ١٩٩٢ ، فإن ما تتفق عليه المصادر أن الخسائر باهظة وتتراوح بشرياً بين ٥٠ ألفاً إلى ١٠٠ ألف قتيل فضلاً عن أعداد لم تحص من الجرحى وتكاليف كبيرة اقتصادياً واجتماعياً وإنسانياً.

ويزيد من وطأة أحداث الجزائر على النفس العربية أن هذا البلد عزيز وغال، سواء بأمثولة نضاله المشرفة التي قدم فيها أكثر من مليون شهيد على مذبح التحرر من الاستعمار الفرنسي، أو بالصورة المشرفة التي ارتسمت في الذاكرة العربية إصراراً على البناء ودعماً لحركات التحرر العربية والعالمية.

مع ذلك، فإن التعاطف والمحبة لا يغنيان عن السعي لمحاولة الفهم الدقيق لما يجري هناك، بل لعلهما يضيفان دافعاً قوياً للعمل باتجاه إلقاء الأضواء على تلك المعاناة الطويلة التي لا يكاد يرى منها الآن إلا هذا السيل الدامي من عمليات القتل والإعدام بكل الأساليب والأسلحة.

فهل ما يجري هناك شكل من أشكال الحرب الأهلية غابت حدودها وأهدافها، أم هو تعبير بالعنف عن رؤى محلية متضاربة لإعادة صياغة النظام السياسي، أم هو صراع داخلي بأبعاد إقليمية ودولية؟ أم هي حرب خارجية تشن بأساليب جديدة هادفة إلى الثأر من روح الجزائر وأنفتها وكبريائها؟ أم هو صراع على الجزائر من قبل قوى دولية؟

أياً كانت الإجابة، فقد يبدو غريباً أن النزيف الجزائري لا يثير ما يستحقه من اهتمام لا على المستوى الإقليمي ولا على المستوى الدولي ولا على مستوى «الرأي العام العربي المتحضر». لكن الغرابة قد تزول مع تذكر أن الصمت واللاموقف هو بحد ذاته موقف وفعل مرتبط بطبيعة «إدارة الأزمة».

كما أنه لم يعد غريباً في المحيط العربي والإسلامي إدراك أن قيمة الدماء، مختلفة في «بورصات» سادة عالم اليوم، وليس ببعيد ذلك النزف الذي شهدته البوسنة ولا ما يجري في أفغانستان فضلاً عن ما تعانيه الجزائر وما يشهده السودان والعراق.

فكل هذه «الأنواع» من الدماء لا تقارن بذلك الدم «الإسرائيلي» الذي إذا أهرقت منه بضع قطرات اهتز العالم وانعقد مؤتمر دولي خاص لمقاومة «الإرهاب»..!

دوامة أم منعطف؟

قبل أسابيع قليلة صدرت تصريحات منسوبة إلى رئيس الحكومة الجزائرية ومصادر أخرى عالية في الجزائر تتحدث عن أن «الجزائر انتصرت على الإرهاب» وأن الأمن عاد إليها، فضلاً عن تحسن الأداء الاقتصادي فيها، وإصرارها على متابعة خطواتها في إعادة صياغة النظام السياسي حسب برنامج الرئيس اليامين زروال وصولاً إلى الانتخابات النيابية في مايو (أيار) المقبل.

لكن ما حدث ميدانياً بعد هذه التصريحات كان شيئاً مختلفاً، فقد شهدت الجزائر خلال يناير ١٩٩٧ إحدى أصعب فترات الصراع، وذروة عنف

لم تشهد لها مثيلاً إلا في عام ١٩٩٤ ، حيث توالت الانفجارات المريعة والمذابح القاسية مخلفة المئات من القتلى والجرحى، فضلاً عن اغتيال شخصيات عديدة مرموقة آخرها عبد الحق بن حمودة رئيس الاتحاد العام الجزائري للشغل وأحد أبرز الشخصيات المقربة من رئيس الجمهورية.

فكيف يمكن تفسير ذلك؟

هل ما يجري تعبير عن حالات انقسام وتشرذم وضعف في صفوف قوى المعارضة المسلحة أدى بها إلى ضربات يائسة، أم هو إشارة إلى أن حالات الانقسام تزداد حدة في صفوف كل من المعارضة المسلحة كما في صفوف قوى النظام الموزعة بين اتجاهات تصالحية وأخرى استئصالية وثالثة لا يهمها استمرار النزيف طالما كان في خدمة مصالحها.. مما يؤدي في النهاية إلى حالات عنف غير مسبوقة تعبر عن يأس الجميع وتخرج بالإرهاب عن كل حد؟

قد لا يكون من السهل تقديم إجابة ناجعة بمعزل عن مقارنة «ذروة العنف» الأخيرة بتلك الذروة المماثلة والنقيضة معاً التي شهدتها الجزائر في عام ١٩٩٤ ، حيث كان المد في ذلك الوقت لصالح قوى المعارضة المسلحة التي وصلت إلى مرحلة كانت فيها تخوض المعارك، على طريقة الجيوش النظامية، وكانت فيها «التقارير العسكرية والدبلوماسية والإعلامية تتحدث عن حرب أهلية وموازين قوى شبه متوازنة، وذهب بعضها إلى حد التكهن بآجال زمنية لتفكك وسقوط الدولة، على حد وصف الزميل صلاح الدين الجورشي في مقال كتبه مؤخراً في صحيفة الحياة تحت عنوان «الانتصار على الإرهاب في الجزائر: حقيقة أم ادعاء؟»».

لكن ذلك الخلل في ميزان القوى لمصلحة المعارضة المسلحة لم يستمر طويلاً، فبشكل أو بآخر عاد التماسك للقوى العسكرية التي تشكل النواة الصلبة للنظام الجزائري، ونجحت في اختيار الرئيس زروال معبراً عنها، وانهمرت الأسلحة والمساعدات الاقتصادية وغيرها على الجزائر من فرنسا والصناديق الدولية، وضمن جو من أجواء المباركة الدولية والإقليمية لخطواته لجأ

الجيش إلى استخدام مختلف أنواع الأسلحة بما في ذلك الدبابات والطائرات في مواجهة قاسية ومكلفة بشرياً ومادياً وشاملة أدت إلى تعديل ميزان القوى وتحجيم المعارضة المسلحة.

وخلال العام الماضي، بعد انتخابات الرئاسة بدا أن الجزائر قد عادت للهدوء، حيث ضبط الجيش الساحة أمنياً، وبدا وكأن هناك إجماعاً مقبولاً على دور وبرنامج الرئيس اليامين زروال، وكانت تلك دون شك اللحظة المناسبة لالتقاط خيط المصالحة الوطنية في الجزائر وإنهاء دوامة العنف الدامي.

لقد عبرت عن هذا الأمل كل أحزاب المعارضة غير المسلحة داعية إلى مصالحة وطنية شاملة بعيداً عن توجهات «الاستئصاليين» في النظام أو أمثالهم في صفوف المعارضة المسلحة من الذين يتغذون على الدم ويمارسون سياسات ثبت أنها لن تكون في صالح مستقبل الجزائر.

وكان من أكثر الداعين وضوحاً إلى المخرج التصالحي الوطني الرئيس الجزائري الأسبق أحمد بن بيلا الذي قال في حديث إلى صحيفة «ليبراسيون» المغربية في يوليو ١٩٩٦: «يجب أن يشمل الحوار الجميع، وهذا يعني أن تؤخذ الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الاعتبار، ولا أقول الجماعة الإسلامية المسلحة، لكن الجبهة الإسلامية للإنقاذ يجب أن تشارك، ويجب أن يتوج الحوار بعقد مؤتمر وطني».

ورأى بن بيلا أنه «مع الرئيس اليامين زروال قد تكون هناك فرص كبرى للتوصل إلى اتفاق يضم جميع الأطراف المتناحرة شرط أن لا يستبعد أحد» وأضاف أن «تنظيم انتخابات حرة ونزيهة هو الطريق الوحيد أمام الجزائر لوضع حد للعنف وبناء الديمقراطية».

لكن الأمور جرت في اتجاه مختلف، وانتصرت دعوات «الاستئصال» وعاد العنف المجنون يلف الجزائر، كما حوصرت حركة المعارضة المدنية غير المسلحة بين رصاص الإرهاب المتعدد الاتجاهات وبين الضغوط الرسمية التي

عاصر النشاطات السياسية الهادفة إلى توسيع الأرضية الشعبية الحاضنة للحل الوطني التصالحي.

فهل ما جرى مقدمة لإعادة تعديل موازين القوى مرة أخرى؟ وهل سيحدث ذلك لمصلحة حل سياسي أم للحيلولة دون الحل السياسي ولصالح استمرار الحرب الدامية في الجزائر على أن تبقى خسائرها في صفوف الجزائريين فقط ودون تأثير على مصالح القوى الكبرى «وخاصة تلك المتعلقة بالنفط والغاز»؟

مواقف واحتمالات

فهم احتمالات المستقبل في الجزائر غير ممكن بمعزل عن نظرة لأبعاد محنة هذا البلد سواء من حيث جذورها العميقة الممتدة في البيئة الجزائرية نفسها أو من حيث مدى التأثر والتأثير بالمحيط الجغرافي والعلاقات الإقليمية والدولية.

وعليه فإن الضبابية والتعمية التي ترافق كثيراً من المعالجات المتعلقة بالأزمة الجزائرية ليست غير قابلة للفهم، وتعود إما لصعوبة وحساسية التعامل الصريح مع مسببات الأزمة ومضاعفاتها واحتمالاتها، وإما لأن اختلال الرؤية فعل مطلوب في ذاته للتمكين من «حصر الأزمة» داخل الإطار الجزائري والحيلولة دونها ودون التفاعل مع المحيط العربي والأوروبي و «إدارة الأزمة» بما يتوافق مع مصالح قوى دولية فاعلة.

وكذلك فإن من التعقيدات التي ساهمت في مزيد من تشابك عناصر محنة الجزائر وحالت دون حل قريب لها المرحلة التي وصلت إليها عملية «التسوية السياسية» للصراع العربي ـ «الإسرائيلي» وانتشار حالة عدم الاستقرار في عدة مواقع عربية في ظروف تتعامل فيها القوى الدولية الفاعلة مع المنطقة العربية كساحة واحدة تدرك مدى ترابط بلدانها وتسعى في الوقت نفسه إلى إعادة صياغة نظامها الإقليمي.

ضمن هذا الإطار يمكن الإضافة باختصار أن الأرضية المحلية لأحداث

السنوات القاسية الأخيرة في الجزائر تعود في جذورها إلى فترة الاستعمار الفرنسي وسعيه الدؤوب لفرنسة الجزائر واقتلاعها من محيطها العربي - الإسلامي، وما أدى إليه ذلك من وجود أكثر من مجتمع فيها، ثم سعت فرنسا إلى تكريس حالة الانقسام الثقافي عبر «اتفاقية إيفيان» التي حصلت من خلالها الجزائر على استقلالها، حيث تم دمج إدارة ما قبل الاستقلال مع القوى الجديدة التي أفرزها النضال الطويل والمكلف لجبهة التحرير الوطنية التي قادت معركة التحرر عبر سنوات طويلة (١٩٥٤ - ١٩٦٢).

ومع طول الركود الذي عاناه المجتمع بعد الاستقلال نتيجة غياب الديمقراطية ومقاومة القديم للجديد والجديد للقديم، فضلاً عن الإفرازات البيروقراطية والاجتماعية والاقتصادية لرأسمالية الدولة «الاشتراكية».. كان من الطبيعي أن تظهر التناقضات لتعبر عن نفسها علناً مع التجربة الديمقراطية التي قادها الشاذلي بن جديد بداية من عام ١٩٨٧، وأن تؤدي إلى إلغاء نتائج انتخابات عام ١٩٩١ التي كانت إيذاناً بإجهاض إمكانية حل التناقضات بالوسائل السلمية لحساب الانفجار الدامي الذي ما زال مستمراً.

وعن الأطراف الدولية فقد سعت فرنسا جاهدة إلى دعم محاولات كبح التطور وإضعاف الحبال السرية والعلنية التي تربط بين الجزائر وباريس، بينما رأت الولايات المتحدة أنها تستطيع الاستفادة من الأزمة بالتمدد سياسياً واقتصادياً إلى منطقة المغرب العربي. وقد نجحت في ذلك إلى حد كبير، وهي بالتالي لا يهمها من يتربع على كراسي السلطة في الجزائر طالما أن ذلك يمكن أن يكون لحساب توسيع دائرة نفوذها على حساب باريس.

ولعل هذا ما يفسر ما جاء في دراسة صادرة عن «مركز راند» المتخصص بالدراسات السياسية عن الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث توقعت وصول جبهة الإنقاذ إلى السلطة ورأت أن ذلك «لا يشكل تهديداً للمصالح الأمريكية في الجزائر». لكن الواقع العملي يقول أن الأمور ليست بهذه البساطة، فهناك التفاعلات المتبادلة مع التسوية السياسية للصراع مع «إسرائيل» فضلاً عن

المصالح الكبرى الأخرى التي يمكن أن تتأثر في بلاد عربية أخرى قريبة، وبالتالي فإن موقف واشنطن يرتبط دون شك بمدى يقينها من قدرتها على السيطرة على التفاعلات في المنطقة، وهي حتى الآن نجحت في ذلك إلى حد كبير. ولعلها تصمت عن مذابح الجزائر حتى تتمكن من الإمساك بخيوط فاعلة تطمئنها إلى السيطرة المطلقة على حوض البحر المتوسط الجنوبي.

في ضوء كل ما سبق يمكن القول أن نزيف الدم الجزائري لا يزعج باريس أو واشنطن طالما أنه لا يؤثر سلبياً على مصالحهما، وبالتالي فإن مسؤولية الدم العربي هي عربية في الأساس، وحل محنة الجزائر يتطلب جهداً عربياً منسقاً لحقن الدماء وتحقيق الوحدة الوطنية، خاصة وأن في السلطة الجزائرية كما في المعارضة قوى مهمة وفاعلة تتميز بالوطنية وبعروبتها ودينها، وهي قادرة إذا ما تقاربت أن تضع مصالح الوطن الجزائري فوق كل اعتبار، وهي تستطيع بالدعم العربي الصادق وغير المنحاز التقارب باتجاه حل وطني يضع في اعتباره وجود ومصالح الغالبية العظمى للشعب العربي الجزائري، ويقفل الباب على الأيدي الإجرامية والتدخلات العابثة في ظلام المحنة الطويلة التي تعيشها الجزائر.

وإذا لم ينجح العرب بإيجاد صيغة ما للتفاعل مع محنتهم مقبولة وطنياً وقومياً فعليهم أن يتوقعوا أن لا تكون الجزائر آخر ميادين المآسي وأن يتوقعوا أن الانجرافات الدامية قد تعتمد وسيلة لتدمير كل البنى السياسية العربية الراهنة أو لإعادة صياغة «الشرق الأوسط الجديد»..!!

١٩٩٧/٢/١٠

ميزان القدس

في كل فلسطين، وخصوصاً في مدينة القدس العربية وحول بوابات الاقصى المبارك، تجري احدى أخطر مذابح التاريخ والجغرافيا والحضارة الانسانية..

وتتكاثف اجواء الصراع لتختزل مايعانيه «الشرق الاوسط» من أزمات عديدة لاتهز استقراره فقط وانما تمتد بزلازلها الى اركان العالم ونظامه الدولي المختل.

ففي القدس تقود الحكومة الصهيونية ومؤسساتها عملية «اغتيال مدينة» وبناء مدينة مغايرة يمكن تسميتها بأي اسم الا «القدس»، المعروفة في الكتب السماوية وخرائط المنطقة وتاريخها وحضارتها.

استيطان معاصر ممتد بعشرات آلاف الوحدات السكنية والطرق الالتفافية، يقيم «قلاع عدوان» باغية ومستعلية على انقاض بيوت الرحمة الانسانية، واحياء وحارات «الأمم والأديان» الموكلة اليها خدمة بيوت الله ومقدساته عبر آلاف السنين المتواصلة.

ثمة قطع مع التاريخ، كما هو قطع مع الجغرافيا، فبدل الحراس العرب والمسلمين من «المغاربة» الى «المجاورين» وصولا الى اواسط آسيا، وكل مذاهب الاسلام والمسيحية يتم زرع فصائل مسلحة من القتلة، تستبدل الشموع بالرشاشات، وبدل المسابح (جمع مسبحة) و «الصلوات» و «الايقونات» يتم

زرع القيود والغازات المحرمة واسلحة الفتك التقليدية وغير التقليدية.. ضمن مسار طويل من القهر والتسلط والطغيان.

بهذا الجهد، الممول بعشرات المليارات الآتية من المنظمات الصهيونية ودافعي الضرائب الامريكيين ومن جيوب الضالين والمضللين في العالم، يتم تحضير «المسرح» لوأد كل رموز المحبة والخير والسمو الالهي في المدينة المقدسة المرتبطة أزلياً بعبادة «الرحمن الرحيم»، لتصاغ مدينة اخرى مناسبة لادعياء «محاربين» و «لآلهة» مصنوعة من الظلم المادي والقهر اللاانساني والاستكبار والفساد، حيث تختلط اساطير (البقرة الصفراء المنتظرة والهيكل الغائب الذي لايجدون له مكانا الا الاقصى...!) بأحدث اسلحة الطغيان والقتل.

ولأن «الطاغوت» لاتكفيه الحدود والمساحات، ولا تروي جشعه الاراضي والثروات، ولا يعنيه من «الانسان الآخر» الا أن يكون في خدمة مصالحه، فهاهو يتسع على حساب الجميع.

القدس: مدينة المحبة كانت وادعة بين تلالها، خائفة على كل حجر وحبة تراب مقدسة حتى من نسمات الريح. ولكن مدينة الاستيطان الصهيوني تتسع لتضم وحدها مايقرب من ثلث الضفة الغربية مجتاحة أرض فلسطين، ثم شبكات طرق ومستوطنات (أمنية وسياسية ودينية) ليتم في النهاية ابتلاع كل فلسطين و «كل الفلسطينيين».

ولا بأس أن يكون تزييف التاريخ، سلاحا، و «السلام» مجرد احد اشكال الحرب، و«تقنين التعذيب» حاجة حضارية لاتراها رؤوس النظام الدولي.. واسلحة الدمار الشامل «مرخصة استثنائيا» لرعاية دولة الاغتصاب المدللة.

ولا تقف التداعيات عند هذه الحدود، فلا بد من استكمال مسار حماية «أمن اسرائيل» وتوفير كل شروط «العلو في الأرض» وفرض «الاستسلام بالقوة» على المحيط العربي والاسلامي كما عبر عن ذلك «نتنياهو» مؤخراً وبتصريحات علنية.

وليتم (الأمر) كما يريد المتسلطون في رأس النظام الدولي والاقليمي معا: لابد من اجتياح وابتلاع الاردن تحت رايات «اتفاق السلام» ومتابعة تدمير

مقومات الحياة على أرض العراق، ومواصلة خنق سوريا بالحصار الاستراتيجي والاقتصادي والضغوط المتنوعة، واعادة وأد محاولات استنهاض لبنان، واستنزاف ثروات العرب، والعمل على حصار مصر في محاولة لحجب دورها الريادي، وتمزيق السودان، وتدمير الجزائر، وسرقة تركيا من نفسها وتاريخها وجلدها وهويتها، واغراء ايران للتطبيع أو الحصار، وتخيير باكستان وافغانستان بين الدمار.. أو الانسجام مع «اللعبة الكاسحة!!».

ولا يتوقف الصراع عند حدود الوطن العربي والعالم الاسلامي، بل يتصل صراع الإرادات الى العواصم الكبرى: فهل تخفى اللعبة الصهيونية في واشنطن؟ أو لم يكشف جارودي اسرار المعارك حول مستقبل فرنسا وأوروبا؟ وفي روسيا لم يتوقف الشعور بالخطر عند «جيرنوفسكي» و «زيوجانوف».. بل عبر عنه مؤخرا بكل الوضوح الرئيس «يلتسين» الذي تعمد التغافل عنه طويلا لكي لايستفز واشنطن.. وعبر آسيا الوسطى تمتد الأخطار حتى الى الصين!!

هكذا ليس من المبالغة القول ان خيوط الصراع الاقليمي والدولي تتقاطع بشكل أو بأخر فوق القدس العربية المغصوبة المقهورة (بل والموؤودة أيضاً).

واذا كان الطغيان يعمل بكل طاقته وكل اسلحته، فإنه بأساليب الخداع العديدة مازال قادراً على شل المحيط واعجاز الارادات ومنع تكوين جبهة الحق المقابلة القادرة على ايقاف الظلم وفرض مسار حقيقي باتجاه «سلام عادل» يحفظ البشر والحياة في المنطقة، ونظام دولي لايقوم على القوة وتعدد المكاييل. لكن سنن الكون وشريعة الخالق تتعارض مع هذا الاحتلال الذي لن يلبث أن يصحح، واذا كان الله قد وعد المظلومين المؤمنين الصابرين بالنصر، فإن على الانسان اختيار موقعه وميزان موقفه...

وعندما تختل الرؤى أو يسود الضباب فهاهي القدس كاشف وضوء وميزان.

بوركت مواقف الاحسان.. وهل جزاء الاحسان الا الاحسان؟

١٩٩٨/٢/٢٧

لعبة «السلام» والعدوان

سلوك الولايات المتحدة الامريكية في ازمتها الأخيرة مع العراق ومنهجها في التعامل مع الصراع العربي ـ الصهيوني بما يعكسه من تحالف عميق مع «اسرائيل»، وهذه الاساطيل البحرية واسراب الطائرات المتزاحمة في منطقة الخليج و «الشرق الاوسط».. أكدت دون أي لبس ان واشنطن لا تتعامل بالتجزئة مع هذه المنطقة الحساسة من العالم.

كما تكشف هذه الأحداث والاعتداءات فضلاً عن الحصارات والأساليب القاسية التي تتعامل بها امريكا مع جميع الأنظمة والشعوب العربية (وحتى الاسلامية) ان واشنطن مصرة على «الهيمنة» على المنطقة، حتى لو استدعت الامور استعادة «دبلوماسية البوارج الحربية» وأشكال الاستعمار القديم المباشر الذي لايقيم أي وزن لارادة «السكان الاصليين»، أو مصيرهم ومستقبلهم، ولا يقبل المنافسة في «مناطق نفوذه» حتى من قبل الحلفاء المقربين.

لكن ماتكشفه هذه الاحداث ليس جديدا، وان بدت تجلياته في الأشهر الأخيرة ممهورة بدبلوماسية فجة، وبضغوط لاتليق بالعلاقات بين الدول والبشر، وبأطماع شرهة لاتخفى على أحد ...وذلك بسبب احساس واشنطن بامكانية استعادة العرب لشخصيتهم وتضامنهم وبامكانية اهتزاز [illegible] الدولية التي سمحت للولايات المتحدة باستفراد المنطقة والضغط عليها دون أي روادع.

فالى أين سيؤدي هذا السلوك الأمريكي؟!

تحالف دون حلفاء..!!

في البحث عن جذور الاجابة على السؤال الملح الآن لا تتسع هذه العجالة لاثارة الجراح القديمة الكثيرة والتي تركت حفرها عميقة في الجسد العربي.

ومع ذلك، فلعل من المفيد التذكير بان رصيد العلاقات العربية ـ الغربية، خاصة تحت القيادة الأمريكية، يصلح كنموذج متميز لدراسة «علاقات التحالف» المليئة بالغبن وخيبات الأمل، وهو ينطق بكل صفحاته بالظلم الفادح للعرب والمسلمين، وبالاتفاقيات المطاطة الخادعة، وعدم احترام الزعامة الغربية المسيطرة لأي من وعودها لقادة المنطقة.

فلقد كان العرب هم الوحيدين من قوى التحالف «المنتصر» في الحرب العالمية الأولى الذين عوملوا كمهزومين، حيث فرض عليهم التقسيم والتجزئة عبر اتفاقيات ظالمة نسجت من وراء ظهورهم وفي تناقض مع مصالحهم والتعهدات التي حصلوا عليها في مشرق الوطن ومغربه مثل: سايكس ـ بيكو، ووعد بلفور). وقد اضطروا بعد ذلك لخوض كفاح مرير للحصول على الاستقلال.

ونتائج الحرب العالمية الثانية لم تكن أفضل بكثير بالنسبة للعرب، فالاستقلال ظل ناقصا، والمعاهدات المفروضة شكلت قيودا صعبة من الهيمنة والاستغلال، واستبدل الاستعمار منطقه المكشوف بالاحلاف ومناطق النفوذ، وتم انجاز زرع «خنجر اسرائيل في القلب العربي الفلسطيني.. وشهدت المنطقة العربية صراعات دامية ومريرة في سعيها للملمة حطام دويلاتها وزيادة هامش استقلالها السياسي والاقتصادي وتحريك عجلة التنمية.

وفي هذا المجال لن نتوقف عند محصلات المعارك الهائلة التي خاضها عرب ومسلمون على امتداد العالم وكانت في جانب منها تصب في رصيد واشنطن على مستوى الصراع الدولي.

ودون توقف أيضاً عند النهب للثروات العربية، وخاصة البترودولار، ودورها الكبير في فوز الغرب بسباق التسلح العالمي والمهلك خلال الحرب الباردة.

بل، وحتى مع تجاوز احزان مؤسفة شارك فيها العرب والمسلمون أنفسهم ـ بالوعي أو اللاوعي ـ في اغتيال قوى بعضهم البعض واهدار أموالهم في التسلح لحساب نمو نفوذ واشنطن والغرب ومكانتهما في المنطقة والعالم.

دون كل هذه الحسابات الضخمة يكفي تذكر ان حرب الخليج الثانية كانت هي المناسبة التي برزت فيها واشنطن كقوة عالمية أولى ومتفردة على رأس «تحالف دولي»، لتصبح القوة العظمى الوحيدة.

كما يكفي تذكر ان هذه التحالفات كان لها وجه آخر هو الوعود الامريكية (على لسان الرئيس الامريكي نفسه وأبرز وزراء حكومته) للزعامات العربية والاسلامية ـ وحتى الدولية، بان تستفيد واشنطن من مركزها المتميز في هذه التحالفات الدولية لبناء سلام عادل وشامل في المنطقة ينهي الصراع العربي ـ الصهيوني على أسس من العدل واحترام الشرعية الدولية والحقوق العربية.

لكن واشنطن خدعت الجميع وأرادته تحالفا دون حلفاء، تحالفاً تصعد على سلالمه الى القمة لاستغلال وقهر الجميع دون أي اعتبار لأي حقوق شرعية وانسانية وسياسية لشعوب المنطقة.

مصدر قوة..!!

لقد كانت المنطقة العربية اذن، و «الشرق الأوسط، المسلم أيضاً، بالموقع والثروات والامكانيات والتحالفات، عامل قوة للغرب في موازين الصراع الدولي... وهي مازالت كذلك حتى الآن.

وتدرك واشنطن تحديدا أنها بالتحالفات مع دول المنطقة أو الهيمنة عليها تمسك بأعناق القوى الكبرى الأخرى سواء من حيث منابع الطاقة أو الموقع

الاستراتيجي، وان فقدان الولايات المتحدة لامتيازاتها فيها، أو تسلل هذه الامتيازات الى قوى عالمية أخرى سيؤدي عاجلاً أو آجلاً الى تراجع المركز الدولي الامريكي ويساهم بتنشيط جهود تكوين النظام المتعدد الاقطاب.

فبغض النظر عن كل ماتسرب عن دور امريكي في اشتعال تلك الحرب الاهلية العربية المدمرة، فإن واشنطن التي سعت الى خلق تحالفين: دولي وعربي تحت هدف معلن هو إخراج القوات العربية من الكويت.. مضت في الحرب الى أبعد بكثير من هذا الهدف، فأسقطت على العراق من القنابل ما يفوق كل ما ألقاه الحلفاء على المانيا في الحرب العالمية الثانية، وأعلن بوش بوضوح أصراره على «اعادة العراق الى ماقبل عصر الصناعة» عبر تدمير بناه التحتية وصناعاته وانجازاته التنموية، وقتل مئات الآلاف من العسكريين والمدنيين والاطفال العراقيين.

ولم تكتف الولايات المتحدة بكل ذلك بل فرضت على العراق مأأسماه مسؤولون امريكيون «أقسى حصار في التاريخ» وتعاملت مع الانسان العراقي والوطن العراقي بأسلوب تدميري يقوم على الضرب المتواصل دون أي اعتبار للضحايا من البشر أو للوحدة الجغرافية للأرض التي قطعت أوصالها عبر شبكة من الحصارات العسكرية والمدنية المتداخلة.

ثم استمرت الاعتداءات المتواصلة على العراق وشعبه بأتفه المبررات.

وبالنسبة لمنطقة الخليج العربية لم تكتف امريكا بتحميلها (٨٠ مليار دولار) هي كل نفقات الحرب واثمان كل الأسلحة التي كان على واشنطن نقلها من اوربا وتدميرها بموجب الاتفاقيات الدولية... انما جعلت من المنطقة «بقرة حلوبا» لاتنفد مواردها وتتجدد عمليات استنزافها مع كل تسخين حقيقي أو مفتعل في الأجواء السياسية والأمنية.

وعلى جبهة الصراع العربي ـ الصهيوني الذي استلمت امريكا كل مفاتيحه لم تر أفضل من إلقاء هذه المفاتيح في حضن حليفها «الاسرائيلي »ليقرر

في شأن «اعدائه العرب» مايشاء بينما تتولى واشنطن تسويق أو فرض الحلول التوسعية الصهيونية... ثم السعي الى تمويل تدمير العرب واغتصاب ارضهم بالمال العربي والدم العربي معا عبر المسارين الإقليمي والثنائي ..!!

لماذا قعقعة السلاح؟

سعى العرب والمسلمون إلى إيصال رسائل التذكير والرجاء والتمني إلى «الحليف الكبير»! لكن ذلك لم يزده إلا غلواً واندفاعاً نحو حسم الصراع في المنطقة كلها نهائياً لصالح «إسرائيل». ووصلت به الأمور الى حد تنصيب نفسه - بطريقة فجة وتلغي كل إرادة وطنية - ناطقاً بإسم الحكومات بداية من «إلغاء المقاطعة لإسرائيل»..وحتى المشاركة في «مؤتمر الدوحة»!!

ومن ناحية أخرى سعت الولايات المتحدة على المستوى الدولي إلى محاولة «تدعيم» و «تأبيد» انفرادها بالقمة الدولية، واستخدمت في تعاملها مع القوى العالمية الكبرى لتحقيق هذا الهدف مزيجاً من الرشا (جمع رشوة) والاغراءات والضغوط، لكن تلك القوى ادركت مؤخرا أن واشنطن تجير مكاسب القمة لتحقيق مصالحها واضعاف الآخرين .. مما دفع بهذه القوى إلى محاولة التفلت من الأسر الأمريكي عبر المناداة بالنظام الدولي المتعدد الأقطاب، ورفض الاعتداءات المتكررة وغير المبررة ضد العرب، وخاصة العراق.

وتزامن هذا التوجه مع ادراك عربي وإسلامي للمخاطر الهائلة النابعة من اصرار واشنطن على اعتماد «استراتيجية اسرائيلية» في ادارتها لاوضاع وأحداث «الشرق الأوسط»، ماأدى إلى تحريك ثلاث آليات سياسية متكاملة، تسعى الأولى إلى استنهاض النظام العربي وتنشيط التضامن، بينما تهدف الثانية إلى تجسيد تقارب عربي - اسلامي، وتخترق الآلية الثالثة انفراد واشنطن بمصير وثروات المنطقة عبر تنشيط أدوار أوربا (خاصة فرنسا) وروسيا والصين.

وقد بدا ان هذه الآليات قد بدأت تؤتي ثمارها التي تجلت في فشل «مؤتمر الدوحة الإقليمي» وفي الإختراقات السياسية والإقتصادية الأوربية

والروسية والصينية للحصار الأمريكي لايران، وفيما ظهر في أزمة الخليج الأخيرة من تفكك للتحالفين الدولي والإقليمي ضد العراق.

وبدلا من ان تدرك واشنطن «حدود القوة» سياسياً وقانونياً وأخلاقياً، وتسعى لتوظيف اللحظة لتعديل سياستها العدوانية المختلة.. قامت بحشد الأساطيل والطائرات في محاولة لإستعراض قوتها الفيلية (نسبة إلى الفيل) في رسالة غاضبة إلى جميع الأطراف الدولية والإقليمية، ثم مارست أعلى درجات القسوة والعنف ضد شعب العراق العربي وضد أمته..

ترى: هل ينجح الموقف العربي في تطوير تضامنه، والموقف الدولي في تطوير تمرده... باتجاه ودرجة تكفيان لاقناع واشنطن بإعادة الإعتبار إلى الحق والعدل والإنسانية في سلوكها السياسي؟! وهل ينجح الفعل الشعبي والرسمي العربي بإعادة الاعتبار لكرامة هذا الوطن العربي، والتأثير على التوازنات الدولية؟

ثم: هل تتذكر واشنطن ان هذه المنطقة المقدسة لعبت أدواراً مهمة في صعود وأفول القوى الكبرى؟!

١٩٩٧/١٢/٣

الفهرس

المأزق العربي الراهن

أسرار و وقائع



هذا الكتاب مسح سريع لهموم الأمة والمشكلات الراهنة التي تواجهها، والمخاطر التي تهدد وجودها ومستقبلها.

وهو جهد يسعى إلى كشف وإبراز الحقائق، وتقديم اجتهادات في فهم المأزق العربي وإمكانيات مواجهته والخروج من أسره وأسر قوى التبعية والهيمنة والعدوان.

ولذلك يتتبع الكتاب بالمعلومات والتحليل: الأحداث الساخنة في حياة العرب، ومكان الوطن العربي في قلب الصراع الدولي، وقضية «السلام» والحرب مع «إسرائيل»... وأسرار المعارك الكبيرة، والمغالطات والحقائق في السياسة والاقتصاد والحياة العربية المعاصرة.

إنه ببساطة إضاءة لحاضر ومستقبل الأجيال العربية الحية.

